



معنى في الاصول

كتاب المغني في اصول الفقه

للشيخ الامام العالم العامل العلامة جلال الدنيا

والدين ابن الحباري نعم الله تعالى عليه
على مذهب الامام الاعظم ابو حنيفة النعمان است

علي مدد صلب الامام الاعظم ابي
الكوفي اعاد الله علينا وعلى المسلمين
من بركاته امين امين احمد

لكم الاتباع الشرعي العبد الفقير الى محمد ابن المرحوم

اس المرحوم اس المرحوم

حاملين من المرحوم المصطفى

والمحيط المسلسل من سائر ممالك الهند والبلاد النائية

وہ عام اسم اللہ یا خدا ہے

نقص الله نفس بحبته

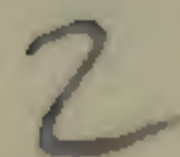
و فی کتب معتبره نقل شده که در این کتاب

Süleyman ve H. Çelebi

1. Hacı Beşir Ağa

V 210

203



الملك لله دخل في حفظ عبده
الحاجي بشير اغدار السعادة

الشرقي بن عثمان

وخمسن و مائتا

قائف

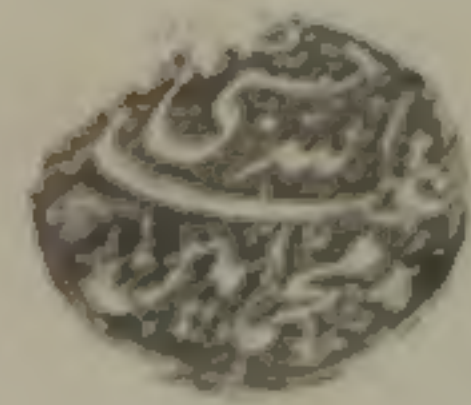
هذه النسخة الطليقة من وقف مولانا صاحب الخيرات

حضرت اغا دار السعاده الحاج شيخ دفعه العظمى

من هو علی بن شئی قدس روح العصر العباسی

محمد امين الله فافهم من

عمر



六

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الْبَرَرِينَ
بَابُ الْأَمْرِ هُوَ قَوْلُ الْقَائِلِ لِمَنْ دُونَهُ أَفْعَلْ وَلَا يَتَوَقَّفُ
 حَقِيقَتُهُ عَلَى رَادَةِ الْفِعْلِ مِنَ الْأَمْرِ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ
 حَتَّى أَنْ قَوْلُ السَّيِّدِ لِعَلَامِهِ اسْقِنِي امْرُؤًا وَتَحْسَنُ الْمَعَاتِبَةُ
 بِالْتَرَكِ وَإِنْ كَانَ لَا يُرِيدُ سَقِيَهُ بَلْ أَطْهَأْ عَصِيَانِ
 عَبْدِهِ عِنْدَ الْحَاضِرِينَ وَيَتَوَقَّفُ عَلَى الصَّيْغَةِ عِنْدَنَا
 خِلَافًا لِصَحَابِ الشَّافِعِيِّ حَتَّى اللَّهُ حَتَّى لَا يَكُونَ أَفْعَالُ النَّبِيِّ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ مُوجِبَةً لَهُ فَصَحَّ أَنْ يُقَالَ فَلَنْ يَفْعَلَ كَذَا
 وَيَأْمُرُ بِخِلَافِهِ وَلَوْ كَانَ الْفِعْلُ أَمْرًا لَكَانَ هَذَا تَنَاقُضًا
 وَلَوْ أَنَّ الْفِعْلَ لَوْ كَانَ أَمْرًا لَكَانَ الْأَجَلُ وَالشَّارِبُ أَمْرًا
 بِذَلِكَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَلَوْ أَنَّ كُلَّ مَقْصُودٍ تَخْتَصُّ بِصَيْغَةٍ
 وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْمَقَاصِدِ فَتَخْصِيصُهُ بِهَا أَوَّلَى وَإِطْلَاقُ

اللام الحارة في قوله لا يفعل ولا يتوقف
 كقوله سبق الكلام في صبطها
 على الصلوة وعبارة أسرار
 في قوله لا يفعل ولا يتوقف
 في قوله لا يفعل ولا يتوقف
 في قوله لا يفعل ولا يتوقف

على
 خبره انه اذا لم يوجد الفعل في الكلام بانه هذا اللفظ صفة في كذا او مجاز فيه فعلا فانه مجاز فيه انما يقع
 نفي عنه فكلما استعمل في غير ما يقع في الامر عنه الفعل فانه يقع انما يقال انما فلانا لم يأمر اليوم بسنة مع كثرة افعاله

اسم الامر على الفعل في بعض الصور مجاز يدل عليه صحة
 نفي الامر عن الفعل وهذه علامته تحققة ان الامر بمعنى
 الفعل يجمع على امور وتحقيقه على اوامر ويؤيد هذا المقال
 حديث صنم الوصال وخلع النعال ثم الامر المطلق اي
 المنجز وعن القرينة الدالة على الوجوب او العدم للإباحة
 عند البعض والتدب عند آخرين وللوجوب عندنا وذلك
 لوجهين احدهما ان ترك الامر عصى قال الله تعالى افعلت
 امرى والعصيان سبب استحقاق العقاب بالنص والثاني
 ان الامر فعل متعدي لازمه ايتمروا والمتعدي بدون لازمه
 محال كالمجمع بدون الاجتماع والمخرج بدون الانجراح والكثير
 بدون الانكسار الى انه تراخي الوجود الى زمان اختيار
 المكلف فبقى الوجوب في ذمته جبراً على وجه لا يذله منه
 حكماً فلهذا قلنا لا يجب على المقتدي قراءة الفاتحة لانه

لا فرق بين كونه اجاباً او لا
 بالوجوب في غير مستثنى الاول
 عدم الوجوب في قراءة الفاتحة
 والافعال والوجوب الاجمالي

وَجِبَ عَلَيْهِ الْإِنْصَاتُ بِالْأَمْرِ وَوُجُوبُ الْإِنْصَاتِ يُنَافِي وَجُوبَ
 الْقِرَاءَةِ وَجِبَ الْأُضْحِيَّةُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ^{عند ذلك} صَحَّوْا فَإِنَّهَا سُنَّةُ
 أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ وَكَوْنُهُ سُنَّةً أَيْنَا لَا يُنَافِي الْوُجُوبَ فِي شَرِيعَتِنَا
 وَالْأَمْرُ بَعْدَ الْخَطَرِ وَقِيلَ سِوَا بَدِيلٍ وَوُجُوبُ الْحُدُودِ بَعْدَ
 الْجُنَايَاتِ وَوُجُوبُ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ بَعْدَ الطَّهَارَةِ عَنِ الْخَبَثِ
 وَالتَّيَافُسِ وَبَعْدَ زَوَالِ الشُّكْرِ وَابَاحَةُ الْقَيْدِ وَالْبَيْعِ لَمْ يَثْبُتْ
 بِالْأَمْرِ بَلْ يَقُولُهُ تَعَالَى أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ وَأَحَلَّ اللَّهُ الشَّيْءَ
 وَلَيْسَ يَثْبُتُ بِهِ وَلَكِنْ كَلَامُنَا فِي الْمَطْلُوقِ وَتَمَّ قَرِينَةُ تَدَلُّ
 عَلَى الْعَدَمِ وَهِيَ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْبَيْعِ وَالْإِصْطِيَادِ لِعَوْدِ مَنْفَعَةٍ
 الْعِبَادِ فَلَا يَجِبُ كَيْلًا يَعُودُ الْأَمْرُ عَلَى مَوْضِعِهِ بِالنَّقْضِ بِرَفْعِ
 الْأَمْرِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْكِتَابَةُ عِنْدَ الْمَدَائِنَةِ وَلَا الْإِسْمَاءُ
 عِنْدَ الْمُبَايَعَةِ وَلَا يَجِبُ الْمَقْلُ عَلَيْنَا إِذَا وَقَعَ الذَّبَابُ فِي طَعَامِ
 أَحَدِنَا وَلَا مُوجِبٌ لَهُ فِي التَّكْرَارِ وَلَا تَحْمِيلُهُ وَقَالَ بَعْضُ شَيْخِنَا
 رَحِمَهُ اللَّهُ

من قوله تعالى
 وَجِبَ عَلَيْهِ الْإِنْصَاتُ
 بِالْأَمْرِ وَوُجُوبُ
 الْإِنْصَاتِ يُنَافِي
 وَجُوبَ الْقِرَاءَةِ

من قوله تعالى
 وَجِبَ الْأُضْحِيَّةُ
 لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ
 السَّلَامُ

من قوله تعالى
 وَجِبَ الْأُضْحِيَّةُ
 لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ
 السَّلَامُ

من قوله تعالى
 وَجِبَ الْأُضْحِيَّةُ
 لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ
 السَّلَامُ

من قوله تعالى
 وَجِبَ الْأُضْحِيَّةُ
 لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ
 السَّلَامُ

إِذَا كَانَ مُعْلَقًا بِشَرْطٍ أَوْ مُقَيَّدًا بِوَصْفٍ يُوجِبُهُ وَقَالَ
 الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَحْتَمِلُهُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ يُوجِبُهُ لِأَنَّ صِغَةَ الْأَمْرِ
 اخْتَصَرَتْ مَعْنَاهَا مِنْ طَلَبِ الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ اسْمُ جَنْسٍ
 لِذَلِكَ الْفِعْلِ وَإِنَّهُ عَامٌّ لِجَنْسِهِ فُوجِبَ الْعَمَلُ بِعُمُومِهِ إِعْتِبَارًا
 بِالنَّهْيِ وَلَيْلَهُ تَكَرُّرُ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ وَكَذَا سُؤَالُ الْأَقْرَحِ
 وَقَالَ الشَّافِعِيُّ هُوَ كَذَلِكَ لَكِنَّ الْمَصْدَرَ هُنَا نَائِلَةٌ فِي مَوْضِعِ الثَّبَاتِ
 فَيَخْصُ عَلَى اخْتِمَالِ الْعُمُومِ الْأَمْرُ أَنَّهُ يُصَحِّحُ اقْتِرَانُ الْعَدَدِ بِهِ
 عَلَى التَّفْسِيرِ وَلَنَا أَنَّ الْأَمْرَ بِالصِّغَةِ الْمَشْتَقَّةِ مِنَ الْمَصْدَرِ
 طَلَبُ تَحْقِيقِ الْمَصْدَرِ لَا غَيْرَ وَإِنَّهُ اسْمٌ فَرْدٌ فَلَا يَحْتَمِلُ الْعَدَدُ
 غَيْرَ أَنَّ الْفَرْدَ يَتَنَوَّعُ إِلَى حَقِيقَةٍ وَهُوَ إِذْنُ الْجَنْسِ وَإِعْتِبَارِي
 وَهُوَ تَعَامُّ الْجَنْسِ لِأَنَّهُ فَرْدٌ إِعْتِبَارًا بِالنَّسْبَةِ إِلَى سَائِرِ الْأَجْنَاسِ
 فَأَمَّا مَا بَيْنَهُمَا عَدَدٌ فَخَصٌّ فَلَا يَتَنَاوَلُهُ اسْمُ الْفَرْدِ بَيَانُهُ فِي قَوْلِهِ
 لَهَا طَلَقِي نَفْسَكَ أَوْ لِأَجْنَبِي طَلَقَهَا يَنْصَرِفُ إِلَى الثَّلَاثِ

من قوله تعالى
 وَجِبَ الْأُضْحِيَّةُ
 لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ
 السَّلَامُ

عند بعضهم وتصح نية المشتري والثلاث عند الشافعي رحمه الله
وعندنا يصرف الى الأدنى على احتمال الأعلى ولا يحتمل
ما بينهما لانه عدد محض الى ان تكون المرأة امة لان ذلك
كل طلاقها ولو قال لعبد تزوج ونوى مرة بعد اخرى
لا تصح ولو نوى شيئين تصح لان ذلك كل نكاح ولو قال
اشترى عبدا لا يتناول التكرار والشرأكثر من واحد
وكذا التوكيل بالنكاح ولو قال ان دخلت امرأتى
الدار فطلقها او طلقها وهي اخلت فدخلت فطلقها ثم دخلت
لم يكن له ان يطلقها بالامر السابق دل ان تعليق الامر
وتقييده لا يوجب التكرار ومن قال بان ذلك يوجب التكرار
استدل بالامور الواردة في العبادات وعنه نسلم ان
ذلك باقتضاء الامر بل بتكرار السبب وتكرار القراءة في الصلوة
اما بالاثار او بدلالة النص دل عليه اقتضاد وجوب القراءة

على الشفع الاول واما سوال الا فرغ فمشتري الدلالة والله
وجد بعض العبادات متكررا عند تكرار السبب فاشكل عليه
سببه على ان التكرار لو ثبت بالامر لما اضافه النبي عليه السلام
الى قوله في قوله لو قلت في كل عام لوجب واقتران العدد
بالامر يكون تغييرا كالشرط والاشتتاء وكذا سائر
اسماء الاجناس اذ كانت فردا حقيقة او حكما لقوله
لا اشرب ماء او الماء او لا اكل طعاما او لا تزوج النساء
او لا اشترى العبد او الثياب يقع على الأقل على احتمال
الكل ولا يحتمل ما بينهما وعلى هذا كل اسم فاعل دل على
المصدر لغة مثل قوله تعالى والسرارق والسارقة لم يحتمل
العدد حتى لا يجوز ان يراد به الى الايمان لان كل
السرقات غير مراد اجماعا فصار الواحد مرادا وبالسقة
الواحدة لا تقطع اليد واحدة ثم الامر المطلق عن الوقت

بعض غير متكرر كان مجازا
ما لا يتكرر وهو الوقت فذبح
التي هي عدم بقوله لمرة
في السبب هو البيت
والوقت شرط ادائه
وقد عاهدوا على ما فعلوا
وانما امره على المصداق
العدد وهو جالس لا يحتمل
كل اسم فاعل

كَالدَّامِرِ بِالزَّكَاةِ وَالْعَشْرِ وَصَدَقَةَ الْفِطْرِ وَالْكَفَّارَاتِ
وَقَضَاءِ رَمَضَانَ يُوجِبُ الدَّاءَ عَلَى الْفَوْرِ فِي الصَّحِيحِ مِنْ مَذْهَبِ
أَصْحَابِنَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ وَأَبِي الْحَسَنِ الْكَرْخِيِّ لِأَنَّهُ صَحَّ أَنْ يُقَالَ
إِفْعَلِ السَّاعَةَ أَوْ بَعْدَ سَاعَةٍ أَوْ بَعْدَ يَوْمٍ وَلَوْ كَانَ لِلْفَوْرِ
لَكَانَ هَذَا تَنَاقُضًا أَوْ تَكَرُّرًا وَهَذَا لَا يَنْقَلِبُ لَنَا لَا نَقِيدُهُ
بِزَمَانٍ وَخِلَافٌ فِي الْحُجَّ ابْتِدَائِيٍّ لِمَا ذَكَرْنَا فِي مَقَامِ الْحَقِّ
بِالْقَضَاءِ وَأَبُو يُونُسَ فَرَّقَ أَنَّ أَشْهُرَ الْحُجَّ مِنْ السَّنَةِ الْأُولَى
بِقَضَاءِ رَمَضَانَ سَلِمَتْ عَنِ الْمُرَاجِمِ إِلَى الْقَابِلَةِ فَتَعَيَّنَتْ وَالْمَقِيدُ بِالْوَقْتِ
أَنْوَاعٌ تَنْوَعُ جُعِلَ الْوَقْتُ ظَرْفًا لِلْمُؤَدَّى لِفَضْلِهِ عَنْهُ
وَشَرْطًا لِلدَّاءِ لِفَوَاتِهِ بِفَوْتِهِ وَسَبَبًا لِلْوُجُوبِ
لِفَسَادِ التَّجِيلِ قَبْلَهُ وَاخْتِلَافِهِ بِاخْتِلَافِ صِفَتِهِ وَهُوَ
وَقْتُ الصَّلَاةِ وَالْأَصْلُ فِي هَذَا النَّوْعِ أَنَّهُ لَمَّا جُعِلَ
الْوَقْتُ ظَرْفًا لَمْ يَسْتَقِمْ أَنْ يُجْعَلَ كُلُّ الْوَقْتِ سَبَبًا لِأَنَّ

إِعْمَالِ أَحَدِهَا يُوجِبُ إِمَالِ الْآخَرِ حِينَئِذٍ فَتَعَدَّى
اجْتِمَاعُهُمَا فَوَجِبَ أَنْ يُجْعَلَ بَعْضُهُ سَبَبًا وَهُوَ الْجُزْءُ
الْأَوَّلُ لِسَلَامَتِهِ عَنِ الْمُرَاجِمِ فَإِنْ اتَّصَلَ الدَّاءُ بِهِ تَقَرَّرَتْ
وَالِدَا يَنْتَقِلُ إِلَى الْجُزْءِ الثَّانِي ثُمَّ وَثَمَ إِلَى أَنْ يَضِيقَ الْوَقْتُ
عِنْدَ فُرْوَ إِلَى آخِرِ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْوَقْتِ عِنْدَ نَاقِضَتَيْنِ
السَّبَبِيَّةِ فِيهِ ضَرُورَةٌ أَنْ لَا يَبْقَى مَا يَحْتَمِلُ نُقْلَهَا إِلَيْهِ
فَيُعْتَبَرُ حَالُهُ فِي الدَّاءِ سَلَامٌ وَالْبَلُوغُ وَالْعَقْلُ وَالْجَنُونُ
وَالسَّفَرُ وَالْإِقَامَةُ وَالطَّهَرُ وَالْحَيْضُ عِنْدَ ذَلِكَ الْجُزْءِ وَتُعْتَبَرُ
صِفَةُ ذَلِكَ الْجُزْءِ أَيْضًا فِي نَقْصَانِ الْوَاجِبِ وَكَمَالِهِ حَتَّى
فَسَدِ الْفَجْرِ يَطْلُو عَمَّا لِكَمَالِ سَبَبِهِ وَلَمْ يَقْضِ الْعَصْرُ
بِغُرُوبِهَا النِّقْصَانِ سَبَبِهِ وَكَذَلِكَ مَا لَوَابِدُ الْعَصْرِ أَوَّلُ
الْوَقْتِ ثُمَّ مَدَّةٌ إِلَى أَنْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ لِأَنَّ الشَّرْعَ جَعَلَ لَهُ
حَقَّ تَخْلُ كُلِّ الْوَقْتِ بِالْأَدَاءِ وَهُوَ الْعَرِيْمَةُ وَمَعَ الدَّقِيقِ عَلَى

هذه العزيمة لا يمكن الاحتراز عن مثل هذه الجريمة فعذر
 في ذلك وكذا لا يلزم اسلام الكافر وقت احمرار الشمس
 لم يؤد حتى حترت في اليوم الثاني فانه لا يجوز القضاء فيه مع
 نقصان السبب لان هذا لا يروى وبعد التسليم انما جاز
 الاداء مع النقصان عند ضعف السبب اذا لم يصردينا
 في الزمة واشتغاله بالاداء يمنع صيرورته ديناً الا ترى
 ان الاعتكاف المندور يجوز اداؤه في رمضان الاول وبعد
 ما صار ديناً لا يجوز قضاؤه في رمضان الثاني ولا يلزم عليه
 ما تولاها عند الطلوع وبعد عند الزوال او اذا غابت الشمس
 فانه يجوز وان انفصل عن سببه لا تاندح عود الواجب
 الى الكمال بعد انفصاله عن السبب الناقص فيما يجب قربة
 مقصودة والسجدة عند التلاوة لم تجب قربة مقصودة
 انما المقصود مجرد ما يصلح تواضعاً ولا يلزم عليه ما لو شرع

سجدة التلاوة

وان كان قربة مقصودة

فيه في نقل فانه يجوز قضاؤه حالة الغروب بعدما افسد لان
 باب النقل اوسع ولهذا يجوز اداؤه قاعداً مع القدرة على القيام
 وراكباً مومياً مع القدرة على النزول ولان اللزوم بالشرع
 لضرورة من المودى عن البطلان فيقدر بقدرها ولا تظهر
 في تكامل اللازم لاجالاً ولا مآلاً ومن حكمه ان لا ينفى صحة غيره
 لكون الوقت ظرفاً وبصيرورتهما مودة بافعال معلومة بمنا
 هي حقه فلا يتعذر عليه صرفها الى غير المستحق فيه كالحياطة
 المستحقة في وقت لا يتعذر على الحياطة ثوب اخر فيه
 وان لا يتعين تعيينه قوله لانه من ضرورة انقطاع خيار
 النقل من جزء الى جزء وذلك لا يتم الا بفعل الاداء كالمكفر
 لا يكون له التعيين قولاً بل في ضمن الاداء فعلاً لان ولاية
 التعيين قصداً تنزع الى الشركة في وضع المشروعات وان
 تعيين النية شرط لان المشروع لما تعدد لا يصاب بالاطلاق

في الصلاة

وان كان قربة مقصودة

فَمَّا لَزِمَهُ التَّعْيِينُ لَمْ يَسْقُطْ بِضِقِ الْوَقْتِ لِأَنَّ التَّوَسُّعَ
 أَوْ جَبْتَهُ فَلَا يَسْقُطُ بِتَقْصِيرِهِ وَأَمَّا النَّوْعُ الثَّانِي فَمَا جَعَلَ
 سَبَبًا لِإِضَافَتِهِ إِلَيْهِ وَمُعْيَارًا لِتَقْدِيرِهِ بِهِ حَيْثُ لَا يَسْجُ
 فِيهِ غَيْرُهُ كَالْمُعْيَارِ لِلْحَسَنِ فَيُصَابُ بِمُطْلَقِ الدِّمِ وَمَعَ لُحْظِ
 فِي الْوَصْفِ كَالْمُتَوَحِّدِ فِي الدَّارِ قَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدُ الْمَسَافِرُ إِذَا
 تَرَكَ التَّرْخُصَ صَارَ كَالْمَقِيمِ فَلَا تَصِحُّ مِنْهُ نِيَّةُ النَّفْلِ وَفَرْضِ آخَرَ
 وَلَا نِيَّةُ حَنِيفَةٍ أَنَّهُ غَيْرُ مُطَابِقٍ بِالْأَدَاءِ فِيهِ فَكَانَ كَشُعْبَانَ
 وَلِأَنَّ الْمُرْخُصَ قَائِمٌ وَاعْتِبَارُ مَا يَرْجِعُ إِلَى دِينِهِ أَوْ قَضَائِهِ دِينِهِ
 أَوَّلَى بِمَا يَرْجِعُ إِلَى بَدَنِهِ بِخِلَافِ الْمُرِيضِ فِي الصَّحِيحِ لِأَنَّ الْمُرْخُصَ
 هُوَ الْعَجْزُ وَالْعَجْزُ مَعَ الصَّوْمِ وَقَالَ زُفَرٌ لَمَّا تَعَيَّنَ الْيَوْمُ لِلصَّوْمِ
 رَمَضَانَ لَا تَشْتَرُطُ عَزِيمَتُهُ كَالْحَيَاطَةِ الْمُسْتَحَقَّةِ فِي يَوْمٍ بَعِيْنِهِ
 يُسْتَعْنَى عَنْ تَعْيِينِهِ لَكِنَّ الْمُسْتَحَقَّ هُوَ الْأَمْسَالُ بِوَصْفِ كَوْنِهِ
 عِبَادَةً وَلَا تَحَقُّقَ لَهَا إِلَّا بِالْعَزِيمَةِ بِخِلَافِ الْمُسْتَشْهَدِ بِهِ وَبِخِلَافِ

هَبَّةِ كُلِّ النَّصَابِ مِنَ الْفَقِيرِ لِأَنَّ الْمُسْتَعْنَى بِهَا وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى
 وَجَازَ مَجَازَ الْمُهَبَّةِ عَنِ الصَّدَقَةِ وَاسْتَدَلَّ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ
 بِتَعْيِينِ الْأَصْلِ عَلَى الْوَصْفِ وَهَذَا فَاسِدٌ لِأَنَّ الْأَمْسَالَ
 مُتَنَوِّعٌ بِأَصْلِهِ مُتَعَيَّنٌ بِوَصْفِهِ وَالْمُسْتَعْنَى هُوَ الَّذِي يُصَابُ
 بِالْإِطْلَاقِ دُونَ الْمُتَنَوِّعِ وَهَذَا مِمَّا قَوْلُهُ بِمُوجِبِ الْعِلَّةِ
 لِأَسْقُوطِ التَّعْيِينِ وَبِفُسَادِ الْمَاضِي لِعَدَمِ الْعَزِيمَةِ عَلَى فُسَادِ
 الْبَاقِي لِعَدَمِ التَّجْزِئَةِ وَتَرْجِيهِ الْمَقْسَدِ لِلْعِبَادَةِ لَكِنَّ الْعَزِيمَةَ عِنْدَ
 الْأَدَاءِ وَالْإِبْتِدَاءِ سَاقِطٌ لِدَفْعِ الْحَرَجِ وَلَا يَنْدَفِعُ بِالتَّقْدِيمِ
 فِي جَنْسِ الصَّائِمِينَ فَيَمُنُّ بِفَيْقٍ أَوْ يَذَرُكَ قَبِيلَ الصَّيْحِ أَوْ أَقَامَ
 أَوْ أَفَاقَ عَنْ غَمَائِهِ بَعْدَهُ وَفِي يَوْمِ الشَّكْلِ نِيَّةُ الْفَرْضِ حَرَامٌ
 وَنِيَّةُ النَّفْلِ لَوْ عِنْدَكَ فَلَمَّا جَازَ بِالْمُقَدِّمَةِ فَيَا الْمُنَاقِخَةَ
 وَانْتَهَا فَوْقَهَا لَا قَرَانَهَا بِالرُّكْنِ أَوَّلَى وَالتَّجْزِئَةُ بِالْأَصْلِ أَوَّلَى
 مِنْهُ بِالْوَصْفِ وَمِنْ هَذَا الْجَنْسِ الصَّوْمُ الْمُنْدُودُ فِي وَقْتٍ بَعِيْنِهِ

الصوم يوم

يُصَابُ بِالْإِطْلَاقِ وَمَعَ الْخَطَأِ فِي الْوَصْفِ لَكِنَّهُ لَوْ صَامَ عَنْ كِفَاةٍ
 أَوْ عَنْ قِضَاءٍ عَلَيْهِ يَقَعُ عَمَّا نَوَى لَمْ يَنْ تَعْيِينَهُ يُعْتَبَرُ فِي إِبْطَالِ
 مَحَلِّهِ حَقُّ لَهُ لَا عَلَيْهِ **وَالنَّوْعُ الثَّالِثُ** الشَّكْلُ كَوَقْتِ الْحَجِّ لِأَشْيَاءَ
 مِنْ حَيْثُ أَنْ أَشْهُلَ لَمْ لَا تَفْضُلُ عَنْهُ ظَرْفٌ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْعُمَرَ
 قَدْ تَفْضُلُ عَنْهُ وَلَنْ الْوَاجِبُ مُوسَعٌ إِنْ أَدْرَكَ وَقْتًا آخَرَ
 كَذَلِكَ مُضَيَّقٌ إِنْ لَمْ يَفِ عُمُرُهُ بِذَلِكَ وَذَلِكَ شَكْلٌ وَمِنْ حُكْمِهِ صِحَّةُ
 أَدَائِهِ فِي الْعُمُرِ مَتَى اتَّفَقَ وَالْأَثْمُ بِتَفْوِيتِهِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَسَعُهُ
 التَّأْخِيرُ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَفُوتَهُ فِي عُمُرِهِ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يَتَعَيَّنُ
 عَلَيْهِ الْأَدَاءُ فِي الْعَامِ الْأَوَّلِ اخْتِيَا طَاوُظُهُ فِي ذَلِكَ فِي حَقِّ مَا تَمَّ
 لَا غَيْرَ حَتَّى يَفِي النَّفْلُ شَرْعًا عِنْدَنَا وَجَوَازُهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ
 مَعَ صِحَّةِ التَّنْفِيلِ لِمَعْنَى فِي الْمَوْدَى وَهُوَ أَنَّ الطَّاهِرَ أَنَّهُ لَا يَقْصِدُ
 النَّفْلَ وَعَلَيْهِ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ فَيُطْلَقُ بِالتَّصْرِيحِ مِنْهُ بِخِلَافِهِ كَمَنْ
 أَطْلَقَ التَّمَرُّغَ فِي الْبَيْعِ يَنْصَرِفُ إِلَى نَقْدِ الْبَلَدِ لِمَعْنَى فِي الْمَوْدَى

حكم الواجب بالام
 وهو نوعان

وَهُوَ تَيَسُّرٌ صَابِقٌ فَيُطْلَقُ عِنْدَ التَّصْرِيحِ بِغَيْرِهِ بِخِلَافِ
 شَهْرِ رَمَضَانَ لِأَنَّ التَّعْيِينَ ثَمَّةٌ لِمَعْنَى فِي الْمَوْدَى فَيَسْتَوِي
 الْإِطْلَاقُ وَالتَّعْيِينَ مِنْهُ **فصل** فِي حُكْمِ الْوَاجِبِ بِالْأَمْرِ وَالتَّصْرِيحِ
 وَهُوَ نَوْعَانِ أَدَاءٌ وَهُوَ تَسْلِيمُ عَيْنِ الْوَاجِبِ بِسَبَبِهِ إِلَى مُسْتَحَقِّهِ
 وَقِضَاءٌ وَهُوَ تَسْلِيمُ مِثْلِهِ وَقَدْ يُطْلَقُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ وَهُوَ أَنَّهُ
 يَحْبُزُ بِالسَّبَبِ الَّذِي يَحْبُزُ بِهِ الْأَدَاءُ خِلَافًا لِلْعَرِاقِيْنَ لِأَنَّ بَقَاءَ مَا قَدْ
 عَلَيْهِ الْمُكَلَّفُ وَسُقُوطُ مَا عَجَزَ عَنْهُ أَمْرٌ مَعْقُولٌ بِهِ وَرَدَّ الشَّرْعُ
 فِي الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ فَيَتَعَدَّى إِلَى مَا لَا نَصْرَ فِيهِ وَفِيمَا إِذَا نَدَى
 أَنْ يَعْتَلِفَ شَهْرَ رَمَضَانَ فَصَامَ وَلَمْ يَعْتَلِفْ أَيْمَالَهُ فَحُجَزَ قِضَاؤُهُ
 فِي رَمَضَانَ الثَّانِي لِأَنَّهُ لَمَّا انْفَصَلَ الْمُنْذُورُ عَنْ صَوْمِ الْوَقْتِ
 عَادَ مُسْتَتَبِعًا صَوْمَهُ التَّابِعَ فَأَيُّجَابُ التَّابِعِ لِبَقَاءِ الْمَتَّبِعِ
 أَوْ لِي مِنْ بَطَالِ الْمَتَّبِعِ كَمَنْ نَذَرَ بِالصَّلَاةِ وَهُوَ مُسْتَطِقٌ ثُمَّ انْتَقَضَ
 وَصُومُهُ قَبْلَ أَدَائِهِ الْمُنْذُورِ يَحْبُزُ عَلَيْهِ وَصُومُهُ آخِرًا لِأَنَّ الْقِضَاءَ

هذا هو الوجه الثاني
 في حكم الواجب بالام
 وهو نوعان
 أحدهما أن يوصف
 بالام
 والآخر أن يوصف
 بالام
 وهو نوعان
 أحدهما أن يوصف
 بالام
 والآخر أن يوصف
 بالام

وَجِبَ سَبَبُ خَرْمِ الْأَدَاءِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ أَدَاءُ مُحَضَّرٍ كَامِلٍ
وَقَاصِرٍ وَمَا يُشْبِهُ الْقَضَاءَ فَالْمَحْضَرُّ كَامِلٌ مَا يُؤَدِّيهِ
الْإِنْسَانُ بِوَصْفِهِ الَّذِي شَرَعَ كَأَدَاءِ الْمَلَكُوتِ بِالْجَمَاعَةِ
فَأَمَّا فِعْلُ الْمُنْفَرِدِ وَالْمُسْبُوقِ فِيمَا سَبَقَ فَأَدَاءُ فِيهِ قَصُورٌ
وَفِعْلُ الْآخِرِ بَعْدَ فَرَاحِ الْأَمَامِ أَدَاءُ يُشْبِهُ الْقَضَاءَ لِقَوَاتِ
مَا التَزَمَهُ بِالتَّحْرِيمَةِ وَهُوَ الْأَدَاءُ مَعَ الْأَمَامِ وَلِهَذَا قُلْنَا إِذَا
وُجِدَ مِنَ الْمُسَافِرِ الْآخِرِ خَلْفَ مُسَافِرٍ مَا يُوْجِبُ إِكْمَالَ
صَلَوَتِهِ مِنْ خَوْلٍ مَصْرٍ لِلْوُضُوءِ أَوْ نِيَّةٍ إِقَامَتِهِ إِنْ كَانَ
قَبْلَ فَرَاحِ الْأَمَامِ أَمْ وَبَعْدَ فَرَاحِهِ لَا لِأَنَّهُ قَاصِرٌ بَعْدَ الْفَرَاحِ
وَالْمُغَيَّرُ يَعْمَلُ فِي الْأَدَاءِ فِي الْقَضَاءِ بِخِلَافِ الْمُسْبُوقِ وَالْآخِرِ
الْمُتَكَلِّمِ لِعَوْدِهِ إِذَا دُومَ مِنْ حُقُوقِ الْعِبَادِ تَسْلِيمُ الْمُسْبِقِ وَالْمُغْضُوبِ
أَدَاءُ كَامِلٌ حَقِيقَةٌ وَكَذَا تَسْلِيمُ الْمُسْلِمِ فِيهِ وَبَدَلُ الْقَرِ
حُكْمًا تَعَذَّرَ اسْتِبْدَالُهَا شَرْعًا وَتَسْلِيمُهُمَا زَيْفًا أَدَاءُ

من حقوق
العباد

قَاصِرٌ وَكَذَا تَسْلِيمُ الْمُسْبِقِ وَالْمُغْضُوبِ إِنْ كَانَ بِالذِّينِ
أَوْ بِالْجَنَائَةِ مُشْغُولًا فَلَوْ جُودَ أَصْلُ الْأَدَاءِ لَوْ هَلَكَ قَبْلَ
الدَّفْعِ إِلَى وَلِيِّ الْجَنَائَةِ يَبْرَأُ الْغَارِبُ وَلِقَوَاتِ وَصْفِهِ
يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِالْقِيَمَةِ لَوْ دَفَعَ وَإِذَا امْتَهَرَ عَبْدُ الْغَيْرِ ثُمَّ اشْتَرَاهُ
كَانَ تَسْلِيمُهُ أَدَاءُ يُشْبِهُ الْقَضَاءَ وَكَذَا لَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى
أَيِّهَا فَاسْتَحَقَّ فَلَمْ يَقْضَ بِالْقِيَمَةِ حَتَّى يَمْلِكَهُ الزَّوْجُ بِسَبَبِ
كَانَ تَسْلِيمُهُ أَدَاءً لِأَنَّهُ الْمُسَمَّى شَيْئًا بِالْقَضَاءِ مِنْ حَيْثُ
أَنْ تَبْدَلَ الْمَلِكُ يُوجِبُ تَبْدَلَ الْعَيْنِ حُلْمًا فَلِهَذَا لَا يَكُونُ
لَهُ مَنَعُهَا إِيَّاهُ وَلَا لَهَا أَنْ تَمْنَعَ عَنِ الْقَبُولِ وَلَا يَعْتَقُ عَلَيْهَا
حَتَّى تَسْلَمَ وَيَنْفِذَ تَصَرُّفَاتَهُ دُونَهَا وَلَوْ قَضَى الْقَاضِي بِالْقِيَمَةِ
ثُمَّ مَلَكَ الزَّوْجُ لَا يَعُودُ إِلَيْهِ حَقُّهَا وَالْقَضَاءُ أَيْضًا ثَلَاثَةٌ
أَنْوَاعٍ بِمِثْلِ مَعْقُولٍ كَمَا ذَكَرْنَا وَإِنَّهُ مِنْ حُقُوقِ الْعِبَادِ كَامِلٌ
كَالْمِثْلِ فِي الْمِثْلِيِّ وَقَاصِرٌ كَالْقِيَمَةِ فِي الْقِيَمِيِّ وَالْمِثْلِيُّ الْمُتَقَطِّعُ

الغضوب
الغضوب

وَلَا يُصَارُ إِلَى الْقَاصِرِ إِلَّا عِنْدَ تَعَذُّرٍ كَامِلٍ وَلِهَذَا قُلْنَا
مُوجِبُ قَتْلِ الْعَمْدِ هُوَ الْقَوْدُ عَيْنًا وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَوْ خُصِبَ
الْمَثْلِيُّ ثُمَّ انْتَصَرَ فَالْوَاجِبُ الْقِيَمَةُ يَوْمَ اخْتِصَامِ
وَقَالَ فِي الْقَطْعِ ثُمَّ الْقَتْلُ عَمْدًا لِلْوَلِيِّ فَعَلَمَاهَا لَا تَهْ مُثْلُ الْأَوَّلِ
صُورَةٌ وَمَعْنَى فَلَا يَمْنَعُ مِنْ اسْتِيفَائِ حَقِّهِ كَمَلًا وَالْمُتَلَقِّ
إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ تَقْوَمٌ وَجِبَ أَنْ لَا يَكُونَ مَضْمُونًا فَلَا يَضْمَنُ
قَاتِلُ الزَّوْجَةِ وَوَأَطْيَاهَا وَلَا قَاتِلُ الْقَاتِلِ لَوَلِيَّ الْقَتِيلِ
وَلَا شُهُودُ الْعَفْوِ وَالطَّلَاقِ بَعْدَ الدُّخُولِ إِذَا رَجَعُوا
لَا أَنَّ مِلْكَ النِّكَاحِ غَيْرُ مُتَقَوِّمٍ إِنَّمَا الْقَوَمُ لِلْمَمْلُوكِ لَا لِلْمِلْكِ
الْوَارِدِ عَلَيْهِ حَتَّى يَصِحَّ إِبْطَالُهُ بِغَيْرِ وِلْيٍّ وَشُهُودٍ وَلَا تَلَزَمُ
الشَّهَادَةُ بِالنِّكَاحِ قَبْلَ الدُّخُولِ لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَجِبْ
قِيَمَةٌ لِلْبُضْعِ حَيْثُ لَمْ يَجِبْ الْمَهْرُ كَامِلًا لَكِنْ الْمُسْتَحَقُّ يَسْتَحِقُّ
تَسْلِيمَهُ عِنْدَ سَقْوِ تَسْلِيمِ الْبُضْعِ لَا بِبُضْعٍ مِنْهُ فَلَمَّا

الزَّوْجِ ح

أَوْ جَبُوا تَسْلِيمَ التَّصَفُّعِ فَوَاتِ تَسْلِيمِ الْبُضْعِ كَانَ قَصْرَ الْيَدِ
عَنْ ذَلِكَ الْمَالِ فَاشْبَهَ الْغَضَبُ وَكَذَا لَا تَضْمَنُ الْمَنَافِعُ بِالْخِيَانِ
لَا تَنْفَا الْمَثَالَتَةُ بَيْنَهُمَا وَفِي الْعُقُودِ جُعِلَتْ مِثْلًا لِلْحَاجَةِ وَلَوْ نَهَا
مَبْنِيَّةً عَلَى التَّرَاضُحِ وَنَجَبِ الْقَاضِي وَظَلَمُهُ لَا يُهْدَرُ حَقُّهُ وَبِالتَّضَمُّنِ
يُهْدَرُ وَيُعَدُّ مِنْهُ حَقُّ الْمَالِكِ يُؤَخَّرُ لَأَنَّ عَدَمَهُ لِلْعَجْزِ لَا لِعَدَمِ الْحَقِّ
بِمَنْزِلَةِ شَيْئَةٍ لَا عُقُوبَةَ فِيهَا فِي الدُّنْيَا وَالتَّأْخِيرُ أَهْوَنُ مِنَ الْعُدَاةِ
وَالثَّانِي قَضَاءُ مِثْلٍ غَيْرِ مُعْقُولٍ كَفِدْيَةِ الصَّوْمِ وَنَفَقَةِ الدَّخَانِ
ثَبَاتُ نَصْرِ غَيْرِ مُعْقُولٍ وَالْأَمْرُ بِالْفِدْيَةِ فِي الصَّلَاةِ لِاحْتِمَالِ الْمَعْلُومَةِ
وَكُونِهَا أَهَمُّ مِنْهُ ثُمَّ لَمْ يَحْلَمْ بِجَوَازِهِ قَطْعًا مِثْلَ مَا حَكَمْنَا بِهِ
فِي الصَّوْمِ فَقَالَ مُحَمَّدٌ يُجْزِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ كَمَا إِذَا تَطَوَّعَ الْوَارِثُ بِهِيَ فِي الصَّوْمِ
وَوُجُوبُ التَّصَدُّقِ فِي الْأَضْحَى لِاحْتِمَالِ كَوْنِهِ هُوَ الْوَاجِبُ
الْأَصْلِيُّ فَنُقِلَ إِلَى مُجَرَّدِ الدَّرَاقَةِ تَطْيِيبًا لَطَعَامِ الضِّيَافَةِ فَسَقَطَ
اعْتِبَارُ فَوْقِهَا وَاعْتَبِرَ بَعْدُ بِمَنْزِلَةِ الْعِلَّةِ الْمُسْتَنْبَطَةِ

من نهي سقطت فيه واعتبرت في غيره وصار كدم يجب ترك
الرمي جبر النقصان تمكن في شكله لا خلفا ولهذا لم يعد إلى المثل
بعود وقته ومن حقوق العباد ضمان النفس والاطراف بالمالك غير
معقول والثالث ما يشبه الأداء لكن ادخل ركوع العيد وأنه
يشبه القيام حقيقة وحكما فيلزم شبهة الأداء احتياطا
ومفوت السورة عن الأولين يقرأ ويحجف لأن تعين الشفع الأول
للقراءة ثبت بخبر الواحد فثبت للشفع الثاني شبهة المحلية
بخلاف الفاتحة لأن الأخيرين محلهما أداء فلو قرأها قضاء يلزم
تغير المشروع وكذا لو تزوجها على عبد غير عينه كان تسليم
القيمة قضاء يشبه الأداء حتى يجبر على القبول كما لو اتاه بالمسنى
فصل في صفة الحسن للمأمور به المأمور به في صفة الحسن
نوعان كل نوع يتنوع إلى ثلاثة أنواع ببيان أن المأمور به
في صفة الحسن نوعان حسن المعنى في نفسه وذلك يتنوع إلى ما لا

يحمل السقوط كالإيمان بالله تعالى وبصفاته أو تحمله كالقرار
فإن اللسان ليس بمعد التصديق لكن لدلالة عليه جعل ركنا
فيحمل السقوط بعذر الكراهة لخلوه عن دلالة تبدل الاعتقاد
والصلاة من هذا القبيل فانها مشتملة على التعظيم كالقرار
الأنها في الدلالة دونها فدل على التصديق وجودا وعدما
والصلاة بهيئة الجماعة دليل عليه وجودا لا عدما فهذا يسقط
بعذر واحد وتلك بأعذار كثيرة والتنوع الثالث ما التحق
بالواسطة بما كان حسنا في نفسه كالزكاة والصوم
والحج فانها بواسطة الفقير واشتغال النفس وشرف في المكان
تضمنت اغناء عباد الله تعالى وقفه عدوه وتعظيم شعائره
إلا أن هذه الوسائط لما كانت ثابتة خلق الله تعالى التحق
بما كان حسنا في نفسه فلم يشترط لها الأهلية الكاملة
وحكم هذا القسم أن لا يسقط الأداء أو باعتراض ما يسقطه

لَعَيْنِهِ وَالتَّوَعُّجُ الشَّارِفُ حَسَنٌ لِمَعْنَى فِي غَيْرِهِ وَذَلِكَ يَتَوَعُّجُ إِلَى مَحْصُلِ
الْمَعْنَى بِفَعْلٍ الْمَأْمُورُ بِهِ كَالصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ وَالْجِهَادُ وَإِقَامَةُ
الْحُدُودِ وَإِلَى مَا يَحْصُلُ الْمَعْنَى بَعْدَهُ بِفَعْلٍ آخَرَ كَالْوُضُوءِ
وَالسَّعْيِ إِلَى الْجَمْعَةِ وَحُكْمُهُمَا الْوُجُوبُ بِوُجُوبِ الْغَيْرِ وَالسَّقُوطُ
بِسَقُوطِ الْغَيْرِ وَلِقُصُورِهِمَا لَا تَشْتَرِطُ النِّيَّةُ وَالْأَهْلِيَّةُ فِي الْوُضُوءِ
وَالسَّعْيِ وَإِقَامَةِ الْبَعْضِ يَسْقُطُ عَنْ الْبَاقِينَ فِي التَّوَعُّجِ الْآخِرِ وَالتَّوَعُّجِ
الثَّلَاثُ الْقَدَمَةُ فَإِنَّ صِفَةَ الْحَسَنِ انَّمَا تَنْبَغُ بِقَدَرٍ مِنَ الْقَدَمَةِ
وَأَنَّهَا تَوَعُّجَانِ مُطْلَقٌ وَكَامِلٌ فَالْمُطْلَقُ أَذْنَى مَا يَتِمُّ لَهُ الْمَأْمُورُ
مِنْ أَدَاءِ مَا لَزِمَهُ بِدَرَجَاتٍ كَانَ أَوْ مَالِيًّا وَذَلِكَ شَرْطٌ فِي حُكْمِ
كُلِّ أَمْرٍ كَالْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ مِنَ الْمَاءِ
وَالْقُوَّةِ وَالْإِسْتِطَاعَةِ وَالْغِنَا غَيْرَ أَنَّ الْأَهْلِيَّةَ فِي الْجُزْءِ الْآخِرِ
مِنَ الْوَقْتِ تَكْفِي عِنْدَنَا اسْتِحْسَانًا لِوُجُودِ السَّبَبِ وَالْأَهْلِيَّةِ
وَإِفْتِقَارِ وَجُوبِ الْأَدَاءِ إِلَى أَحْتِمَالِ الْقَدَمَةِ لَا إِلَى تَحَقُّقِهَا

لَا تَهَا لَا تَسْبِقُ الْأَدَاءَ لِيُظْهَرَ فِي الْخَلْفِ كَمَا فِي الْخَلْفِ عَلَى مَرِّ السَّاءِ
وَكُنْ هَجْمٌ عَلَيْهِ وَقْتُ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ إِنَّ خُطَابَ الْأَصْلِ
مُتَوَجِّهَةٌ عَلَيْهِ لِاحْتِمَالِ وَجُودِ الْمَاءِ وَهَذَا الشَّرْطُ تَخْتَصُّ
بِوُجُوبِ الْأَدَاءِ لِأَنَّهُ شَرْطُ الْوُجُوبِ الْأَدَاءِ وَلَا يَشْتَرِطُ
دَوَامُ الْبَقَاءِ الْوَاجِبُ كَشَهُودِ التَّكَاثُرِ وَالْكَامِلُ مِنْهَا هِيَ الْقَدَمَةُ
الْمَيَّسَّرَةُ وَهِيَ شَائِدَةٌ بِدَرَجَةٍ كَرَامَةٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَفَرَقَ
مَا بَيْنَهُمَا أَنَّ الْأَوَّلَى شَرْطٌ مُحَضَّرٌ فَلَا يَشْتَرِطُ دَوَامُ الْبَقَاءِ
الْوَاجِبُ فَأَمَّا الْمَيَّسَّرَةُ فَلَيْسَتْ بِشَرْطٍ مُحَضَّرٍ فَإِنَّهَا مَغْيَرَةٌ
صِفَةُ الْوَاجِبِ فَلَوْ بَقِيَ بِدُونِهَا يَلْزَمُ تَغْيِيرُ الْمَشْرُوعِ
فَلِهَذَا تَسْقُطُ الزَّكَاةُ بِهَلَاكِ النَّصَابِ وَالْعُشْرُ بِهَلَاكِ
الْخَارِجِ وَالْخَرَاجُ إِذَا أَصْطَلَمَ الزَّرْعُ آفَةً لَا تَهَا وَاجِبَتْ
بِصِفَةِ الْيُسْرِ وَلَا يَلْزَمُ اشْتِرَاؤُ النَّصَابِ لِلْإِبْتِدَاءِ
دُونَ الْبَقَاءِ لِأَنَّهُ لِلتَّمَكُّنِ مِنَ الْأُغْنَاءِ لَا لِتَيَسُّرِ الْوَاجِبِ

فَإِنْ تَيْسَرَ إِذَا الدَّرَاهِمُ مِنْ أَرْبَعِينَ كُتِبَ إِذَا الْخُمْسَةُ
 مِنْ مِائَتَيْنِ وَالْخُمُسُ فِي الْيَمِينِ إِذَا اعْرُكَةً بِالصَّوْمِ
 لَمْ يَكُنِ التَّخْيِيرُ بَيْنَ أَنْوَاعِ التَّكْفِيرِ بِالْمَالِ وَالنَّقْلِ عَنْهُ إِلَى الصَّوْمِ
 لِلْعَجْزِ فِي الْحَالِ مَعَ تَوْهَمِ الْقُدْرَةِ فِي إِسْتِقْبَالِ أَمَارَةِ السَّيِّئِ
 فَكَانَ كَالزَّكَاةِ إِذَا أَتَى الْمَالَ هَاهُنَا غَيْرَ عَيْنٍ فَأَيُّ مَالٍ
 أَصَابَهُ مِنْ بَعْدِ دَامَتْ بِهِ الْقُدْرَةُ وَلِهَذَا سَاوَى
 إِسْتِهْلَاكَ الْهَلَاكِ لَا نَعْدَمُ التَّعَدِّيَ عَلَى مَحَلِّ مَشْغُولٍ
 بِحَقِّ الْغَيْرِ وَلَا يُلْزَمُ عَدَمُ مَنَعَ الدِّينِ وَجُوبُ الْكَفَاةِ بِالْمَالِ
 وَإِنَّهُ يَنَالُ فِي الْيُسْرِ لَدَنَّهُ مَمْنُوعٌ وَبَعْدَ التَّسْلِيمِ الزَّكَاةُ
 وَجَبَتْ اغْنَاءُ شُكْرِ النِّعْمَةِ الْغِنَاءُ فَشَرَطَ الْكَمَالَ فِي سَبَبِهِ
 غِلَافُ الْكَفَّارَةِ لَا تَهَا شَرَعَتْ مَا حِجَةُ لِلذَّنْبِ
 وَالْإِغْنَاءُ لِيَسْرِيلَ زَجٍ فِيهَا وَأَمَّا الْحُجُّ وَصَدَقَةُ الْفِطْرِ
 فَيُجْبَانِ بِالْقُدْرَةِ الْمُمْكِنَةِ حَيْثُ لَا يَتَوَقَّفُ وَجُوبُهُمَا

عَلَى خَدَمٍ وَمَرَائِبٍ وَأَعْوَانٍ وَنَمَائِجٍ أَنْ يَنْسَرُ لَمْ يَحْصُلْ
 إِلَّا بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ فَلَا يَشْتَرُطُ دَوَامُهَا بَقَاءً الْوَاجِبُ
بَابُ النَّهْيِ النَّهْيُ ضِدُّ الْأَمْرِ وَالْإِخْتِلَافُ فِي أَنَّ النَّهْيَ يُوجِبُ
 التَّكْرَارَ كَالْأَمْرِ لَا يَتَأَقَّى هَاهُنَا لَدَنَّهُ يَسْتَعْرِقُ الْعَمَلَ لَا يَتَصَوَّرُ
 فِيهِ التَّكْرَارُ وَمَنْ قَالَ بِالْإِبَاحَةِ ثَمَّةً لَا يَقُولُ بِالْإِبَاحَةِ هُنَا
 كَيْلَا يَصِيرَ حَتْمُهُمَا وَاحِدًا فَإِنَّهُ بَعِيدٌ عَنِ الْحَقَائِقِ وَمَنْ قَالَ بِوَجُوبِ
 الْإِيتِمَارِ ثَمَّةً يَقُولُ بِوَجُوبِ الْإِنْتِهَاءِ هَاهُنَا وَهُوَ مَذْهَبُ أَصْحَابِنَا
 لِأَنَّ الْإِنْتِهَاءَ مَأْمُورٌ بِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَمَا نَهَيْكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا
 وَالْأَمْرُ لِلْوَجُوبِ كَمَا سَبَقَ وَلِأَنَّ أَرْكَابَ النَّهْيِ عَنْهُ مَعْصِيَةٌ
 بِدَلِيلِ إِطْلَاقِ اسْمِ الْمَعْصِيَةِ عَلَى قُرْبَانِ الشَّجَرَةِ فِي قِصَّةِ آدَمَ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلِأَنَّ النَّهْيَ مُتَعَدٍّ لِأَزْمَةٍ أَنْتَهَى وَتَمَامُهُ فِي الْأَمْرِ
 مَرَّةً وَمَنْ قَالَ بِأَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ مُطْلَقًا
 لَا يَقُولُ بِأَنَّ النَّهْيَ عَنِ الشَّيْءِ أَمْرٌ بِجَمِيعِ أَضْدَادِهِ إِذَا كَانَ

المنهي عن الشيء
 هو النهي عن
 العمل به
 وهو النهي
 عن العمل
 به

المنهي عن الشيء
 هو النهي عن
 العمل به
 وهو النهي
 عن العمل
 به

لَهُ أَضْدَادُ كَثِيرَةٌ لَا سِتْحَالَةَ لِلْجَمْعِ بَيْنَ الْأَضْدَادِ إِيَّانَا
لَا تَرَكْنَا وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ لَا حَكْمَ لِلْأَمْرِ وَالْأَمْرِ فِي الضِدِّ
لأنه منسكوت عنه وعند بعضهم الأمر بالشئ يوجب
كراهة ضده وعندنا الأمر بالشئ يقتضي
كراهة ضده لأنه ثبت مقتضى حكمه فكان
دون الثابت بالصرح وقاعدة هذا الأصل أن التحريم
لما لم يكن مقصودا بالأمر كان الاشتغال بضده مكرها
ولا يكون مفسدا ما لم يكن مفوتا حتى لو قدر ثم قام
في الصلوة لم تفسد صلوته ولكنه يكره واللفظ في القوة
لما أوجب بالأمر مقصودا وفي العدة اقتضاء دخول التداخل
في العدة لا في الصوم وحرمه الوقاع في الاعتكاف لما ثبت
بالتهنئ مقصودا وفي الصوم اقتضاء تعدت إلى دواعيه
في الاعتكاف لا في الصوم وقال أبو يوسف المصلحة منهن

قوله لا يكره
فإنه لا يكره
فإنه لا يكره
فإنه لا يكره

قوله يكره أي يكره للجمهور

عَنِ السَّجْدَةِ عَلَى مَكَانٍ مَحْسَرٍ اقْتِضَاءٌ فَلَوْ أَعَادَهَا عَلَى مَكَانٍ
طَاهِرٍ لَمْ تَفْسُدْ صَلَوَتُهُ لِأَنَّهُ لَا يَلُونُ مَفُوتًا وَالْمُسْتَقْبَلُ
لَمْ يَنْهَ عَنْ تَكْرُلِ الْقِرَاءَةِ قَصْدًا فَتُرِكَ الْقِرَاءَةُ فِي الشَّعْرِ الْأَوَّلِ
لَا يَكُونُ مَفْسُودًا وَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّعْرَ الثَّانِي لَا حَتْمًا
وَجُودَ الْقِرَاءَةِ فِيهِ فَبَقِيَ التَّحْرِيمُ مَا بَقِيَ ذَلِكَ الْأَحْتِمَالُ
كَالْمُسَافِرِ لَوْ تَرَكَ الْقِرَاءَةَ فِي رُكْعَةٍ مِنْ طَهَرٍ لَمْ تَقْطَعْ
التَّحْرِيمُ لَا حَتْمًا نِيَّةُ الْأَقَامَةِ وَقَضَاءُ الْقِرَاءَةِ فِي الشَّعْرِ
الثَّانِي وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَنَحْوُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمَا الطَّهَارَةُ
فَرَضَ دَائِمًا فِي الصَّلَاةِ فَيَصِيرُ ضِدُّهُ مَفُوتًا لِلْفَرَضِ
كَالْأَكْلِ مَفُوتٍ لِلصَّوْمِ وَقَالَ مُحَمَّدٌ إِنَّ الْقِرَاءَةَ فَرَضٌ
دَائِمٌ فِي التَّقْدِيرِ حُكْمًا وَلِهَذَا لَا يَطْلُغُ الْأَمْرُ لِلَّذِي تَلَا خَلِيفَةً
فِي الْأَخْرَيْنِ فَصَارَ كَالصَّوْمِ أَيْضًا وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ انْفُسَادُ تَكْرُلِ الْقِرَاءَةِ فِيهِمَا ثَبَتَ بِدَلِيلٍ

قوله لا يكره

قوله لا يكره

قُطِعَ وَيُتْرَكُ فِي أَحَدِهِمَا بَدَلِيلٌ مُحْتَمِلٌ فَتَعَدَى إِلَى
الْأَحْرَامِ فِي الدَّوْلِ دُونَ الثَّانِي كَمَنْزَحٍ بَيْنَ حَرِّ وَعَبْدٍ
أَوْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُدِيرٍ فِي صَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ تَعَدَّى
الْفَسَادُ إِلَى الثَّقَنِ فِي الْفَصْلِ الدَّوْلِ دُونَ الثَّانِي لِمَا ذَكَرْنَا
فصل النِّهْيُ فِي صِفَةِ الْقَبْحِ يَنْقَسِمُ أَنْقِسَامُ
الْأَمْرِ مَا قَبْحٌ لِعَيْنِهِ وَضَعًا أَوْ شَرًّا مُلْحَقًا بِهِ كَالْكَفْرِ
وَالْكَذِبِ وَالظُّلْمِ وَاللُّوْطِ وَبَيْعِ الْحُرِّ وَالْمَائِتِينَ
وَالصَّلَاةِ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ وَحُكْمُهُ عَدَمُ الْمَشْرُوعِيَّةِ
وَمَا قَبْحٌ لَغَيْرِهِ وَذَلِكَ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا جَاوَرَهُ جَمْعًا كَوَلِيٍّ
لِلْمَايِضِ وَالْبَيْعِ عِنْدَ أَذَانِ الْجُمُعَةِ وَالصَّلَاةِ فِي الدَّرَجِ
الْمَغْضُوبَةِ وَحُكْمُهُ الْمَشْرُوعِيَّةُ لِأَنَّهُ يَنْقَلُ
عَنْهُ كَصَائِمٍ لَا يُصَلِّي وَطَائِفٍ يَشْتَمُ وَإِلَى
مَا يَتَّصِلُ بِهِ وَصِفَاكَ الرَّبِّ وَأَوْصُوحُ يَوْمِ النَّحْرِ

الحقَّة الشَّافِعِيَّةُ لِلَّهِ بِالْقِسْمِ الْأَوَّلِ لِأَنَّ الْمُطْلُوقَ يُنْصَرِفُ إِلَى الْكَامِلِ
كَالْأَمْرِ وَخَرَجَ بِالثَّانِي لِأَنَّ النَّهْيَ يُرَادُ بِهِ عَدَمُ الْفِعْلِ
مُضَافًا إِلَى كَسْبِ الْعَبْدِ فَيَعْمَدُ التَّصَوُّرَ لِئَنَّهُ بَيْنَ أَنْ يَلْفَ
فِي ثَابٍ وَبَيْنَ أَنْ يُقَدَّمَ فَيُجَا قَبَ وَلَوْ أَنَّ التَّصَوُّرَ
لَكَانَ الْعَدَمُ لَعَدَمَ تَصَوُّرِهِ لَا لِامْتِنَاعِهِ عَنْ ذَلِكَ فَيَصِيرُ
نَسْخًا يَحْقِيقُهُ أَنَّهُ تَصَرُّفٌ فِي الْحَكْمِ بِالرَّقْعِ وَالتَّهْيِ تَصَرُّفٌ
فِي الْمَخَاطِبِ بِالْمَنْعِ فَلَا مَمْنَعٌ فِي الْمَنْشُوعِ بِنَاءً عَلَى الْعَدَمِ
وَالْعَدَمِ فِي الْمَنْهِيِّ عَنْهُ بِنَاءً عَلَى الْإِمْتِنَاعِ وَهُمَا فِي طَرَفَيْ تَقْيِيزٍ
وَالْأَصْلُ فِي النَّهْيِ مَا ذَكَرْنَا فَأَمَّا الْقَبْحُ ثَبَتَ مُقْتَضَاهُ
تَحْقِيقًا لِلْحَكْمِ فَوَجِبَ أَنْ يَجْعَلَ وَصْفًا لِلْمَشْرُوعِ كَيْلَا
يُصِيرَ الْمُقْتَضَى مُبْطَلًا لِلْمُقْتَضَى فَيَصِيرُ مَشْرُوعًا بِأَصْلِهِ
غَيْرَ مَشْرُوعٍ بِوَصْفِهِ فَصَارَ فَاسِدًا وَالْمَشْرُوعُ يَحْتَمِلُ
الْفَسَادَ بِالنَّهْيِ كَالْأَحْرَامِ الْفَاسِدِ وَالطَّلَاقِ وَالصَّوَابِ
الْبَدْعِي في الأمور المعصية

المحظوظين وفيه رعاية منازل المشروعات ومحافظة حدودها
وظهر ما ذكرنا الفرق بين الأمر والنهي أن كمال الحسن
في المأمور به بمقتضى الأمر لا يبطئه بل يحقق موجبَه بخلاف
النهي على ما قررنا وعلى هذا قلنا إن البيع بالخمر مشروع
بأصله غير مشروع بوصفه وهو الثمن فإنه ينزل
عن منزلة الوصف والخمر مال غير متقوم فصالح ثمن من وجه
دون وجه فصار فاسدا وكذا إذا اشترى عبدا بغير
مقايضة لأن كل واحد منهما ممن لصاحبه فانهقد
موجباً حكمه في محل يقبله وهو العبد دون الخمر حتى يملك
الخمر وإن قبض حكم العقد بخلاف بيع الخمر لانعدام الخلية
والبيع بالميتة وبجلدها لانعدام المالاية فيه فإنه لو ترك
لذلك يفسد وانما تحدث المالاية بصنعة الدباغة
فانعدم الركن وكذا بيع الربوا مشروع بأصله والنهي

يتعلق بوصفه وهو الفضل الخالي عن العوض وكذلك النهي
عن صوم يوم النحر وأيام التشريق متعلق بوصفه وهو أنه
يوم عيد ووقت طلوع الشمس وغروبها صحيح بأصله
فاسد بوصفه وهو أنه منسوب إلى الشيطان
كما جاءت به السنة إلا أن اتصال الوقت بالصلاة
فوق اتصال المكان بالصلاة دون اتصال الوقت
بالصوم لأن الوقت سبب ومعيار للصوم والمكان
لا سبب ولا معيار لها والوقت للصلاة سبب لا معيار
فإذا دأب الأثر في الصوم ففسد ولم يضمن بالشروع فيه
ولا يصلح له إسقاط ما في ذمته من القضاء وكرهت الصلاة
في المغصوبة فتضمن بالشروع فيها وتصلح للقضاء
وانتقصت في الأوقات الملهوكة فتضمن بالشروع
فيها ولا تصلح للقضاء ثم انتهى عن أفعال الحسية

يُوجِبُ قُبْحُ عَيْنِهِ وَعَنِ الشَّرْعِيَّةِ يُوجِبُ قُبْحُ غَيْرِهِ لِأَنَّ اثْبَاتَ
الْقُبْحِ فِي عَيْنِهِ يُوجِبُ إِبْطَالَ أَصْلِهِ فِي الْمَشْرُوعِ دُونَ الْمَحْسُوسِ
عَلَى مَا ذَكَرْنَا أَلَا إِذَا قَامَ الدَّلِيلُ بِخِلَافٍ فِيهِمَا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ
فِي الْبَابَيْنِ يُوجِبُ قُبْحُ عَيْنِهِ أَلَا بِدَلِيلٍ وَلَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ الظُّهَارُ
لَا أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْحَلِّ الْمَطْلُوبِ الْمُتَعَلِّقِ بِسَبَبٍ مُشْرُوحٍ
أَيُّقَى سَبَبًا بَعْدَ وَرُودِ النِّهْيِ عَنْهُ قَامًا مَا شَرَعَ جَزَاءً فَيَعْتَمِدُ
حُرْمَةُ سَبَبِهِ كَالْقِصَاصِ وَلَا يُلْزَمُنَا النِّكَاحُ بِغَيْرِ شَهْوٍ
لَا أَنَّهُ مُنْفَعِيٌّ وَالْكَلَامُ فِي النِّهْيِ وَلَا أَنَّ النِّكَاحَ شَرَعَ لِلْحِلِّ
وَالْتَحَرِيمُ يُضَادُّ مُوجِبُهُ لَا مُوجِبُ الْبَيْعِ الْأَيْرَى أَنَّهُ شَرَعَ الْبَيْعُ
دُونَ النِّكَاحِ فِي مَوْضِعِ الْحُرْمَةِ وَفِيمَا لَا يَحْتَمِلُ لِلْحِلِّ
أَصْلًا كَالْأَمَةِ الْمُجُوسِيَّةِ وَالْعَبِيدِ وَالْبَهَائِمِ وَبِهَذَا يُجَابُ
عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ وَلَا يُلْزَمُ اسْتِيلَاةُ
الْكَافِرِ عَلَى مَا لَمْ يُسَلِّمْ وَسَفَرُ الْمُعْصِيَةِ وَالْغَضَبُ وَالزَّوْنَا

المرور

فَإِنَّ هَذِهِ أَفْعَالٌ حِسِّيَّةٌ مُنْهِيَّةٌ مُوجِبَةٌ لِأَحْكَامٍ شَرْعِيَّةٍ
لَا أَنَّ النِّهْيَ بِوَاسِطَةِ الْعِصْمَةِ وَهِيَ مُعْدَمَةٌ فِي حَقِّهِمْ لِنَقْلِهِ
وَلَا يَتَنَاغَهُمْ وَلَا أَنَّ الْعِصْمَةَ مُتَنَاهِيَةً بَيْنَهُمَا
وَهُوَ الْأَحْرَارُ فَسَقَطَ النِّهْيُ فِي حَلِّمِ الدُّنْيَا وَأَمَّا سَفَرُ الْمُعْصِيَةِ
فَالْعِصْيَانُ فِي التَّمَرُّدِ عَلَى الْمَوْلَى وَقَطْعُ الطَّرِيقِ فِي قَطْعِ الْمَسَافَةِ
الْأَثَرُ أَنَّهُ لَوْ تَبَدَّلَ قَصْدُهُ أَوْ أَذِنَ مُوَلَاةُ يُلْحَقُهُ
زَالَتْ مُعْصِيَتُهُ وَلَمْ يَزَلْ سَفَرُهُ فَكَانَ كَالْبَيْعِ وَقَدْ بَيَّنَّا
وَالْمَلَلُ فِي الْغَضَبِ لَا يَثْبُتُ بِهِ مَقْصُودٌ أَبْلَ فِي ضَمَنِ الضَّمَانِ
شَرْعًا كَيْلَا يَجْمَعَ أَبَدًا لَنْ فِي جَانِبٍ فَكَانَ حُسْنًا عِنْدَ الضَّمَانِ
وَضَمَانُ الْمُدَبَّرِ جَعْلُ مُقَابِلَةٍ بِالْفَايِتِ وَهُوَ الْيَدُ دُونَ الرِّقْبَةِ
وَهَذَا كَالْخَلْفِ لِلأَوَّلِ لَا يُضَارُّ إِلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ تَعَدُّهِ الْأَصْلِ
وَالزَّوْنَا إِنَّمَا يُوجِبُ حُرْمَةَ الْمُصَاهَرَةِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ سَبَبٌ
لِلْوَلَدِ وَالْوَلَدُ هُوَ الْأَصْلُ فَالسَّبَبُ يَقُومُ مُقَامَهُ إِحْتِيَالًا

وَمَا قَامَ مَقَامَ غَيْرِهِ يُنْظَرُ إِلَى وَصْفِ الْأَصْلِ لَا إِلَى وَصْفِ الْخَلْفِ
الَّذِي يَرَى أَنَّ التُّرَابَ لِمَا قَامَ مَقَامَ الْمَاءِ نَظَرًا إِلَى كَوْنِ الْمَاءِ مُطَهَّرًا
لَا إِلَى كَوْنِ التُّرَابِ مُعْتَبَرًا **فصل** في بيان أسباب الشرائع
أَعْلَمُ بِأَنَّ أَصْلَ الدِّينِ وَفُرُوعَهُ مُشْرُوعٌ بِأَسْبَابٍ جَعَلَهَا
الشَّرْعُ أَسْبَابًا بِأَلْفَاظٍ تَسِيرُ عَلَى عِبَادِهِ كَأَجْرِ الْبَيْتِ وَالْقَوْمِ
بِالشَّهْرِ وَالصَّلَاةِ بِالْوَقْتِ وَالْعُقُوبَاتِ بِأَسْبَابِهَا وَالْكَفَّاتِ
الدَّائِرَةِ بَيْنَ الْعِبَادَةِ وَالْعُقُوبَةِ بِمَا تَضَافُ إِلَيْهِ مِنْ سَبَبٍ
مُتَرَدِّدٍ بَيْنَ الْخُطَرِ وَالْإِبَاحَةِ وَالْمُعَامَلَاتِ بِتَعَلُّقِ الْبَقَاءِ
لِبَقَاءِ الْعَالَمِ الْمَقْدَرِ بِمُبَاشَرَتِهَا وَالْإِيمَانِ بِالْآيَاتِ الدَّلَالَةِ
عَلَى حَدَثِ الْعَالَمِ وَإِنَّمَا الْأَمْرُ لَا لَزَامَ أَدَاءً مَا وَجِبَ بِهِ هَذِهِ الْأَسْبَابُ
كَقَوْلِ الْبَايِعِ لِلْمُشْتَرِي اشْتَرَيْتَ الْعَبْدَ فَإِذَا التَّمَنَّى وَلَمَّا كَانَ
سَبَبُ شَرْعِيَّةِ الْعُقُودِ تَعَلُّقُ الْبَقَاءِ بِهَا فَتَفْسُدُ بِالْجَاهِلَةِ
لِلْمُؤَدِيَةِ إِلَى الْفَنَاءِ وَيَخْتَصُّ جَوَازُ الْبَيْعِ بِالْمُسْتَفْعِ حَالًا أَوْ مَالًا

وَمَا قَامَ مَقَامَ غَيْرِهِ يُنْظَرُ إِلَى وَصْفِ الْأَصْلِ لَا إِلَى وَصْفِ الْخَلْفِ

وَلَمْ يَسْقُطْ وَجُوبُ مَعْرِفَةِ الصَّانِعِ أَصْلًا لِذَوَامِ سَبَبِهِ **سقوط**
التَّكْلِيفِ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ لَا تَعْدَادُ الْأَهْلِيَّةِ أَوْ قُصُورِهَا
فَيَصِحُّ إِسْلَامُ الصَّبِيِّ الْعَاقلِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُحَاطًا بِهَا لَهَا تَبَتُّهُ
عَلَى قِيَامِ السَّبَبِ وَأَهْلِيَّةِ الْأَدَاءِ لَا عَلَى لُزُومِ الْأَدَاءِ كَتَجَرُّلِ
الدِّينِ الْمُوجَّهْلِ وَعَلَى هَذَا الْعَبْدُ وَالْمُسَافِرُ وَالْمَرِيضُ إِذَا أَحْفَوا
وَصَلُّوا بِالْمَجْمَعَةِ اجْزَأَهُمْ عَنْ فَرْضِ الْوَقْتِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ
يَبْطُلُ الظُّهْرُ لِلْمُؤَدِي بِالسَّعْيِ لَنْ السَّعْيِ مَعَ الْجَمْعَةِ وَطَيْفَةُ فِي هَذَا
الْيَوْمِ لَا يَجَامِعُهَا الظُّهْرُ فَإِذَا وَجَدَ السَّعْيُ بَعْدَ وَجُودِ سَبَبِهِ
يَقَعُ مُحْسُوبًا عَنْ الْوَاجِبِ فَيَبْطُلُ الظُّهْرُ لِتَعَذُّرِ اجْتِمَاعِهَا
وَكَذَا الْمُشْتَرِي بِالْبَيْعِ الْفَاسِدِ تَوْبَاعُ الْمُبِيعِ مِنَ الْبَايِعِ
أَوْ أَعَارَهُ أَوْ آجَرَهُ مِنْهُ أَوْ رَهْنَهُ أَوْ هَبَّهُ لَهُ أَوْ أَوْدَعَهُ
عِنْدَهُ يَقَعُ عَنِ التَّسْلِيمِ الْوَاجِبِ بِسَبَبِهِ وَيُلْغَوُ مَا صَرَّحَ بِهِ
مِنَ الْبَيْعِ وَغَيْرِهِ وَكَذَا الْغُلُوبُ عَلَى هَذَا وَمِنْ الدَّلِيلِ

وَمَا قَامَ مَقَامَ غَيْرِهِ يُنْظَرُ إِلَى وَصْفِ الْأَصْلِ لَا إِلَى وَصْفِ الْخَلْفِ

على صحة هذا الأصل وجوب الصلوة على النائم والمجنون
والمغمى عليه إذا انقطع أدون يوم وليلة وجوب الصوم
عليهما وعلى المجنون إن لم يستوعب النهار مع انعدام
الخطاب وإنما يعرف السبب أن لو كان الحكم بتكرار
بتكرره أو اضعاف إليه وإنما جعلنا الرأس سببا
والفطر شرطا مع الاضافة إليهما لأن وصف المؤنة
يرجح الرأس في كونه سببا وتكرار الوجوب بتكرار الفطر بمنزلة
تكرار وجوب الزكاة بتكرار الحول وتكرار وجوب العشب
والخراج بتكرار التما في العشر حقيقة بل الخارج وفي الخراج حكما بالتمكن
من الزراعة وبصير السبب وهو الرأس هنا كما المتجدد
بتجدد الشرط كما صار النصاب والأرض كما المتجددين بتجدد
ما هو الشرط فيهما **فصل** في العزيمة والرخصة العزيمة
لغة هو التقصد البليغ ولهذا صار يميننا وفسرنا العود بعزم

سابع
١٤
الوطى في آية الطهارة وفي الشرع عبارة عما شرع غير متعلق
بالعوارض سمي بها لكثرة سببها وهو الوهيته تعالى وإنما
أنواع أربعة فرض واجب وسنة ونفل فالفرض هو القطع والتقدير
لغة وفي الشرع ما ثبت بدليل لا شبهة فيه وحكمه لزوم
الاعتقاد والعمل به حتى يكفر جاحدة ويفسق تاركه
بلا عذر والواجب من الوجوب وهو السقوط سمي به لسقوطه
عنا علما أو لسقوطه علينا عملا ويحتمل أنه من الوجبة وهي
الاضطراب سمي به لأنه مضطرب بين النفل والفرض وبين
أن يلزمنا وبين أن لا يلزمنا فلهذا منعنا علما وفي الشرع
اسم لما يلزم بدليل فيه شبهة مثل الاضحية وتعين الفاتحة
وتعديل الأركان في الصلوة والطهارة في الطواف وصدقة
الفطر والوتر وحكمه وجوب العمل لا الاعتقاد حتى لا يكفر
جاحدة ويفسق تاركه راد الخبر الواحد فاما متا ولا فلا

والسنة هي الطريقة المستلوكة في الدين وقد ينصرف الفعل
الصحيح عندنا خلافا للشافعي بناء على انه لا يرى تقليد الصحابي
وحكمها ان يطالب المرأ باقامتها من غير اضرار ولا وجوب
وهي نوعان سنة الهدى وتركها ضلالة كصلاة العبد
والاذان والجماعة والثانية اخذها هدى وتركها البأسية
والثقل هو الزيادة سميت الغنمة تفلاد لانه زيادة على المقصود
من شرع الجهاد ونوافل العبادات مشروعة لنا لا علينا وانما
جعل الثقل من العزائم لانه لم يبن على اعداء العباد وفي مراعاة
ازكاه على التمام مع شريعته على الدوام خرج فكان عزيمة
باصليه مخصصا في وصفه وحكمه ان يثاب على فعله ولا يلام على
تركه ويضمن بالشروع عندنا لان المؤدى صار لله تعالى
فعلا كما المنذور صار لله تعالى تسمية لا فعلا ثم وجب لصيانيته
ابتداء الفعل فلان يجب لصيانه ابتداء الفعل بقاؤه اول

من شرع الجهاد ونوافل العبادات مشروعة لنا لا علينا وانما جعل الثقل من العزائم لانه لم يبن على اعداء العباد وفي مراعاة ازكاه على التمام مع شريعته على الدوام خرج فكان عزيمة باصليه مخصصا في وصفه وحكمه ان يثاب على فعله ولا يلام على تركه ويضمن بالشروع عندنا لان المؤدى صار لله تعالى فعلا كما المنذور صار لله تعالى تسمية لا فعلا ثم وجب لصيانيته ابتداء الفعل فلان يجب لصيانه ابتداء الفعل بقاؤه اول

من شرع الجهاد ونوافل العبادات مشروعة لنا لا علينا وانما جعل الثقل من العزائم لانه لم يبن على اعداء العباد وفي مراعاة ازكاه على التمام مع شريعته على الدوام خرج فكان عزيمة باصليه مخصصا في وصفه وحكمه ان يثاب على فعله ولا يلام على تركه ويضمن بالشروع عندنا لان المؤدى صار لله تعالى فعلا كما المنذور صار لله تعالى تسمية لا فعلا ثم وجب لصيانيته ابتداء الفعل فلان يجب لصيانه ابتداء الفعل بقاؤه اول

واما الرخص فاربعة انواع نوعان من الحقيقة احدها الحق
من الآخر ونوعان من المجاز احدهما اتم من الآخر فاما الحق نوعي
لحقيقة فما يرخص تركه مع قيام المحرم والحرمة بمنزلة العفو
عن الجنابة بعد استحقاق العقوبة كاجراء الملكة كلمة الكفر
على اللسان وافرطاره في رمضان واتلافه مال الغير وجنابته
على الاحرام وتناول المضطرب الغير وترك الخاف على نفسه الامر
بالمعروف وانما يرخص في هذا القسم لان في الامتناع اتلاف نفسه
صورة ومعنى في ارتكاب اتلاف حق الشرع وحق العبد صوة
لا معنى اخر التصديق بالقلب والا حساب به باق وفيما عداها
المتلف مضمون بالمثل فكان كالاتلاف معنى لانه في الامتناع
باذل نفسه لوقامة حق الله تعالى صورة فكان ما جورا بخلاف
النوع الثاني وهو ما يرخص فيه مع قيام السبب وتركه حكمه
بمنزلة تأجيل الدين كفطر المريض والمسافر وحكمه ان التصو

أَفْضَلُ عِنْدَنَا كَمَا لِسَبِّهِ وَتُرْدِدُ فِي الرُّخْصَةِ فَالْعَزِيمَةُ تُؤَدِّي
 مَعْنَى الرُّخْصَةِ مِنْ حَيْثُ تَضْمِنُهَا يُسَرُّ مُوَافَقَةُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى
 أَنْ يَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبْدُلَ نَفْسَهُ لِأَقَامَةِ حَقِّ تَاخُرِ
 عَنْهُ إِلَى إِذَا كَانَ عِدَّةً مِنْ أَيَّامِ أَخْرِجْ خِلَافَ الْمَلِكِ وَأَخَوَاتِهِ لَدَنَّهُ
 مُقِيمٌ حَقِّ رَبِّهِ لَا نَتَقَاءَ دَلِيلٌ سَقُوطُ حَقِّهِ وَإِنْ رُخِّصَ فِي تَرْكِه
 وَلَوْ أَنَّ التَّلَفَ ثُمَّ يُضَافُ إِلَى غَيْرِهِ هَذَا كَمَنْ دَخَلَ فِي الْحَرْبِ
 لِلْجَرَابِ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُقَارِئُهُمْ لَا يَسْعَهُ ذَلِكَ لِأَنَّ إِقَامَةَ
 حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فِي لِبَاسِهِ بِقَهْرِ أَعْدَائِهِ وَيَبْدُلُ نَفْسَهُ لَا يَحْصُلُ
 ذَلِكَ بِخِلَافِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الزَّجْرُ عَنِ الْمَعْصِيَةِ
 وَتَفْرِيقُ جَمْعِ الْفَسَقَةِ وَبِهِ يَحْصُلُ ذَلِكَ وَلَئِنْ دَخَلَ يُؤَثِّرُ فِي بَاطِنِهِمْ
 إِنْ لَمْ يُؤَثِّرْ فِي ظَاهِرِهِمْ بِخِلَافِ الْكُفَّارِ **وَأَمَّا أَمَّا** نَوْعُ الْجَارِ فَمَا
 وَضَعَ عَنْهُ مِنَ الْأَصْرِ وَالْإِغْلَالِ لَا نَعْدَامُ سَبِّهِ فَلَمْ يَكُنْ رُخْصَةً
 إِلَّا جَازًا مِنْ حَيْثُ هُوَ نَسَخٌ تَحْفِيفًا **وَأَمَّا النَّوْعُ الرَّابِعُ**

في قوله
 وأما أمة
 نوع الجار
 فاما أمة
 نوع الجار
 فاما أمة
 نوع الجار

فَمَا سَقَطَ عَنِ الْعَبْدِ بِخُرُوجِ السَّبِّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُوجِبًا لِحُكْمِهِ
 فِي حَقِّهِ مَعَ بَقَائِهِ مُوجِبًا لِذَلِكَ فِي الْجُمْلَةِ كَسَقُوطِ حُرْمَةِ
 تَنَاوُلِ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ عَنِ الْمَلِكِ وَالْمُضْطَرُّ لِلِاسْتِشْنَاءِ حَتَّى لَا يَسْتَعْمَا
 الصَّبْرَ عَنْهُمَا وَسَقُوطُ اشْتِرَاطِ الْعِيدِيَّةِ فِي الْمُسْلِمِ فِي إِصْلَاحِ
 حَتَّى صَارَ مُفْسِدًا لَهُ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُصَحِّحًا فِي الْجُمْلَةِ وَسَقُوطُ غَسْلِ
 الرَّجُلِ وَشَطْرِ الصَّلَاةِ عَنِ الْمُسَافِرِ وَالْمَاسِيحِ مَعَ بَقَاءِ السَّبِّ مُوجِبًا
 لِحُكْمِهِ فِي حَقِّ غَيْرِهِمْ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَفِي حَقِّهِمْ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْحَالَةِ
 فَكَانَ مَجَازًا إِلَّا نَعْدَامُ السَّبِّ يُشَبِّهُ الْحَقِيقَةَ مِنْ حَيْثُ
 أَنَّهُ سَبِّ فِي الْجُمْلَةِ وَإِنَّمَا جَعَلْنَا قَصْرَ الْمُسَافِرِ رُخْصَةً إِسْقَاطَ
 اسْتِدْلَالِهِ بِدَلِيلِ الرُّخْصَةِ وَمَعْنَاهَا أَمَّا الدَّلِيلُ فَأَرَادَ
 عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ انْقَضَتْ الصَّلَاةُ وَنَحْنُ آمِنُونَ
 فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِصَدَقَةٍ فَأَقْبَلُوا
 صَدَقَتَهُ وَالتَّصَدَّقُ بِمَا لَا يَحْتَمِلُ التَّمْلِيلُ مِمَّنْ لَا يَلْزَمُ طَاعَتُهُ

لَا يَقْبَلُ الرَّدَّكَ الْعَفْوُ عَنْ الْقِصَاصِ فَمَنْ يَلْزِمُ طَاعَتَهُ أَوَّلَى
وَأَمَّا الْمَعْنَى فَهَوَانُ الرِّخْصَةِ لَطِبَ الرِّفْقُ وَالرِّفْقُ
مُتَعَيِّنٌ فِي الْقَصْرِ فَسَقَطَ الْإِكْمَالُ أَصْلًا وَلِذَا الْإِخْتِيَارُ
الْمُطْلَقُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَضَمَّنَ بِفَقَارِ بُيُوتِهِ فَلَا يَلِيقُ بِالْعِبَادَةِ
بِخِلَافِ الصَّوْمِ لِأَنَّ النَّصْرَ جَاءَ بِالتَّأْخِيرِ دُونَ الصَّدَقَةِ
وَالْيَسْرِ فَيُضَاهَى فَاسْتَقَامَ التَّخْيِيرُ لَطِبَ الرِّفْقُ لَا يَلْزِمُ تَخْيِيرُ مَوَى
عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ ثَمَّةٌ تَبْرَعُ وَهِيَ غَيْرُ مَمْنُوعَةٍ هُنَا غَيْرَ أَنَّهَا
شَتَّانٌ بِالتَّنْفِيلِ قَبْلَ إِكْمَالِ الْفَرْضِ حَرَامٌ وَالتَّنْفِيلُ بِرُكْعَةٍ مُفْسِدٌ
لِلْفَرْضِ هُنَا فَمَنْعٌ قَبْلَهُ لَا بَعْدَهُ وَلَا يَلْزِمُ الْعَبْدُ الْمَأْذُونُ فِي الْجَمْعَةِ
لَهُنَّ مَا غَيْرُ أَنْ وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ بِنَاءُ أَحَدِهَا عَلَى الْآخَرِ وَعِنْدَ الْمُغَايَرَةِ
لَا يَتَعَيَّنُ الرِّفْقُ فِي الْأَقْلَ عَدَدًا وَبِهَذَا سَجَابُ عَنْ مَنْ نَذَرَ صَوْمَ سَنَةٍ
إِنْ فَعَلَ كَذَا ففَعَلَ وَهُوَ مُعْسِرٌ أَنَّهُ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ صَوْمِ سَنَةٍ وَثَلَاثَةِ
أَيَّامٍ فِي قَوْلِ مُحَمَّدٍ وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ أَنَّهُ رَجَعَ إِلَيْهِ الرِّفْقُ عَمْدُ

قَبْلَ مَوْتِهِ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لِأَنَّ أَحَدَهَا قَرِيبَةٌ مَقْصُودَةٌ وَالْآخَرُ كَفَارَةٌ
وَفِي مُسَلَّتِنَاهُمَا سَوَاءٌ فَصَارَ كَالْمُدْبِرِ إِذَا جُنِيَ لَزِمَ مَوْلَاهُ الْأَقْلَ
مِنَ الدَّرْشِ وَمِنَ الْقِيَمَةِ بَخْلًا فِي الْعَبْدِ مَا قُلْنَا **بَابُ**
وُجُوهِ النَّظْمِ صِيغَةٌ وَلُغَةٌ وَهِيَ أَرْبَعَةٌ لِلخَاصِّ وَالْعَامِّ وَالْمَشْتَرِكِ
وَالْمَوَلَى فَالْخَاصُّ هُوَ كُلُّ لَفْظٍ وَضِعَ لِمُسَمًّى مَعْلُومٍ عَلَى الْإِنْفِرَادِ
يَنْتَظِمُ خُصُوصٌ بِالْخُسْرِ وَالتَّنَوُّعِ وَالْفَرْدِ يَتَنَاوَلُ الْمُخْصُوصُ قَطْعًا
بَحِثْ لَمْ يَحْتَمِلْ زِيَادَةَ الْبَيَانِ لِأَنَّهُ بَيِّنٌ فِي نَفْسِهِ وَلِهَذَا
قَالَ عُلَمَاءُ وَالثَّلَاثَةُ اسْمٌ خَاصٌّ لِعَدَدٍ مَعْلُومٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى
ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَوْ جُمِلَتْ عَلَى الْأَطْهَارِ لَا تَنْقُصُ عَنْ الثَّلَاثَةِ
لَا نَهَاهَا إِذَا جُمِعَ عَافِيَةً تَرَكَّ الْخَاصُّ وَالْغَسْلُ وَالْمَسْحُ لَفْظَانِ
خَاصَّانِ لِغَيْبِ مَعْلُومٍ فِي آيَةِ الْوُضُوءِ فَتَعْلِيْقُ جَوَازِهِ بِالنِّيَّةِ
وَالتَّسْمِيَةِ وَالتَّرْتِيبِ وَالْوَلَدِ لَا يَكُونُ عَمَلًا بِهِ وَالطَّوَاقُ خَاصٌّ
لِلْمَجَرَّدِ الدَّوْرَانِ وَالرَّكُوعُ لِلْمِيلَانِ وَالتَّجَوُّدُ لَوْضِعِ الْجَبْهَةِ

فَقَنِيْدُ جَوَازِهَا بِمَا عَدَّاهَا مِنَ الطَّهَارَةِ وَالطَّمَانِيَةِ وَاعْتِدَالِ
الْأَرْكَانِ تَرْكُ الْعَمَلِ بِهِ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا
فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ بَدَأَ بِفَعْلِ الزَّوْجِ وَسَمَّاهُ طَلَا قَامَ زَادَ فَعْلُ الْمَلَاةِ
عَلَيْهِ وَسَمَّاهُ افْتَدَا وَتَحْتَ الزِّيَادَةِ وَالْأَفْرَادِ بِالذِّكْرِ تَقْرِيرُ مَا كَانَ
فَكَانَ بَيَانًا بِأَنَّ فَعْلَ الزَّوْجِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ هُوَ الَّذِي مَرَّ ذِكْرُهُ مَرَّةً
فَجَعَلَهُ فَسْحًا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَا يَكُونُ عَمَلًا بِهِ وَذَكَرَ الطَّلَاقَ عَقِيبَ الْخُلْعِ
يَحْرَفُ الْفَاءُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فَإِنْ طَلَّقَهَا وَإِنَّهُ خَاصٌّ لِلْوَصْلِ وَالْعَقِيبِ
عَقِيبُ الْخُلْعِ تَصْرِيحٌ بِأَنَّ الْمُخْتَلَعَةَ يُلْحَقُهَا صَرِيحُ الطَّلَاقِ وَكَذَا
قَوْلُهُ تَعَالَى أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ النِّصْقَ الْمَالَ بِالْإِبْتِغَاءِ وَإِنَّهُ خَاصٌّ
لِلطَّلَبِ وَذَلِكَ يَتَحَقَّقُ بِالْعَقْدِ الصَّحِيحِ فَتَأْخِيرُ وَجُوبِ الْمَالَ عَنِ الطَّلَبِ
إِلَى زَمَانٍ اسْتِيفَاءً لِلْمَطْلُوبِ لَا يَكُونُ عَمَلًا بِهِ وَالْفَرْضُ وَالْكِفَايَةُ خَاصٌّ
فِي التَّقْدِيرِ وَضَمِيرُ لَكُمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا فَرَضًا لَمْ يَجْعَلِ
الْمَهْرَ مُقَدَّرًا شَرْعًا وَجَعَلَهُ مُوَكَّوْلًا إِلَى رَأْيِ الزَّوْجَيْنِ فَقَدْ تَرَكَ الْعَمَلَ

بِالْخَاصِّ وَقَالَ هَمْدٌ وَالتَّشَافَعُ رَحِمَهُمَا اللَّهُ اللَّهُ تَعَالَى جَعَلَ الزَّوْجَ الثَّانِي
غَايَةً لِلْخُيُومَةِ بِكَلِمَةٍ خَاصَّةٍ لَهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى حَتَّى تَنْبَلَّحَ زَوْجًا
غَيْرَهُ وَلَا غَايَةَ قَبْلَ وَجُودِ الْمَعْيَا فَكَانَ وَجُودُهُ كَعَدَمِهِ
فِي هَذِهِ الْحَالَةِ فَمِنْ أَيْنَ يُصِيرُهَا دِمًا لِلطَّلَاقِ وَالطَّلَقَتَيْنِ
وَقَالَ التَّشَافَعُ الْقَطْعُ خَاصٌّ لِمَعْنَى مَعْلُومٍ فِي آيَةِ الْقَطْعِ فَإِنْ يَكُونُ
إِبْطَالُ عَصْمَةِ الْمَالِ عَمَلًا بِهِ فَلَنَا أَمَّا الْوَلُّ اسْتِدْلَالًا بِقَوْلِهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ لَعَنَ اللَّهُ الْمُحْلِلَ وَالْمُحْلَلَةَ وَحَدِيثُ امْرَأَةٍ رَفَاعَةَ
وَهَذَا مَشْهُورٌ بِجُوزِ أَزْدِيَادِ الْوَلِيِّ بِهِ أَصْلًا وَوَصْفًا فِيمَا سَكَتَ
الْكِتَابُ عَنْهُ أَصْلًا وَوَصْفًا وَأَمَّا الْقَطْعُ اسْتِدْلَالًا بِقِسْمِيَّتِهِ
جَزَاءً وَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى كَمَالِهِ وَكَمَالُهُ يَسْتَدْعِي كَمَالَ الْجَنَائَةِ
وَلَا كَمَالَ مَعَ قِيَامِ حَقِّ الْعَبْدِ إِذَا أَوْضَافَةُ إِلَيْهِمْ ضُرُورَةٌ
حَاجَتُهُمْ أَوْلَدَتْهُ يُصِيرُ حَلَالًا لِعَيْنِهِ حَرَامًا لَغَيْرِهِ كَالْغَضَبِ
فَيُؤَدِّي إِلَى انْتِفَاءِ الْقَطْعِ وَمَا يُؤَدِّي إِلَى انْتِفَائِهِ فَهُوَ الْمُنْتَفِي

وَلَئِنْ جَزَاءَ الْمُطْلَقِ اسْمٌ لِمَا يَحِبُّ لِلَّهِ تَعَالَى بِمُقَابَلَةِ فِعْلِ الْعَبْدِ
 وَذَا يَدُلُّ عَلَى وَقُوعِ الْجَنَاحَةِ عَلَى حَقِّهِ وَمِنْ ضَرْوَرَتِهِ تَحْوِيلُ الْعِصْمَةِ
 وَلَا ضَرْوَرَةَ فِي الْمَلِكِ لِأَنَّ الْعِصْمَةَ صِفَةٌ لِلْمَالِ وَالْمَلِكُ صِفَةٌ
 لِلْمَالِكِ وَلِأَنَّ بَقَاءَ الْمَلِكِ لَا يَنَالُ فِي حُرْمَةِ عَيْنِهِ كَعَصِيرِ الْمُسْلِمِ
 إِذَا تَحَمَّرَ فَلَا ضَرْوَرَةَ فِي اتِّبَالِهِ **وَالْعَامُّ** هُوَ مَا يَنْتَظِمُ جَمْعًا
 مِنَ الْمُسَمَّيَاتِ وَحُكْمُهُ التَّوَقُّفُ عِنْدَ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ
 فِيمَا أَرِيدَ بِهِ لَا خِلَافَ وَأَعْدَادُ الْجَمْعِ إِذَا ثَلَاثَةٌ وَمَا فَوْقَهَا جَمْعٌ حَقِيقَةٌ
 وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ تَثْبِيتُ بِهِ اخْتِصَاصُ الْخُصُوصِ لِلتَّيَقُّنِ بِهِ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ
 يُوجِبُ الْحُكْمَ فِيمَا تَنَاوَلَهُ لَا عَلَى الْيَقِينِ لَا خِلَافَ لِلْخُصُوصِ وَعِنْدَنَا
 يُوجِبُ الْحُكْمَ فِيمَا يَتَنَاوَلُهُ يَقِينًا لِأَنَّ الصَّبِيحَةَ مَتَى وَضَعَتْ
 لِمَعْنَى ذَلِكَ الْمَعْنَى لَا زَمَ لَهُ حَتَّى يَقُومَ الدَّلِيلُ بِخِلَافِهِ فَسَقَطَ أَحْتِمَالُ
 الْخُصُوصِ فِيهِ كَمَا سَقَطَ أَحْتِمَالُ الْمَجَازِ فِي الْخَاصِّ وَإِنَّمَا يَسْتَعْمَلُ الْعَامُّ
 فِي الثَّلَاثَةِ بِطَرِيقِ الْحَقِيقَةِ إِنْ لَوْ أَنْحَصَ الْفَرَادُ فِي الثَّلَاثَةِ

بِإِعْتِبَارِ أَنَّهَا جُمْلَةٌ الْفَرَادُ لَا بِإِعْتِبَارِ أَنَّهَا ثَلَاثَةٌ وَلِذَا الْأَمَّةُ
 أَجْمَعَتْ عَلَى تَعْيِيمِ الْحُكْمِ بِتَعْيِيمِ الصَّبِيحِ كَتَحْرِيمِ الْبَنَاتِ وَالْأَهْمَاءِ
 وَوُجُوبِ التَّرَبُّصِ عَلَى الْمَطْلَقَاتِ وَإِذَا سَقَطَ أَحْتِمَالُ خُصُوصِهِ
 لَا يَجُوزُ تَخْصِيصُهُ بِالْقِيَاسِ وَخَبَرُ الْوَاحِدِ فَلِهَذَا قُلْنَا قَلِيلُ الرِّفَاءِ
 وَكَثِيرُهُ سَوَاءٌ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى وَأَمَّا أَنْتُمْ اللَّارِضُونَ عَنْكُمْ
 وَلَا يَجُوزُ تَخْصِيصُهُ بِمَا رَوَى أَنَّهُ زَيْدٌ لَا يَحْرَمُ الْمَصَّةُ وَالْمَصَّةَانِ
 وَلَا الْأُمْلَاجَةُ وَالْأُمْلَاجَتَانِ وَلَا عَارُوتُهُ عَائِشَةُ وَهِيَ قَوْلُهَا
 إِنَّ مِمَّا أَنْزَلَ فِي الْقُرْآنِ عَشْرَ رَضَاعَاتٍ مُحَرَّمٌ فَتُسَخَّرُ خَمْسُ
 رَضَاعَاتٍ مُحَرَّمٌ وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَمَنْ دَخَلَ كَانَ آمِنًا عَامٌّ لَمْ يَلْحَقْ
 خُصُوصٌ لِأَنَّهُ كَانَ بِمَعْنَى صَارَ فَلَا يَجُوزُ تَخْصِيصُهُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ
 وَلَا بِالْقِيَاسِ عَلَى مَنْ أَنْشَأَ الْقَتْلَ فِي الْحَرَمِ وَلَا عَلَى الْأَطْرَافِ لَا تَهْتَجِرُ
 تَجَرَّى الْأَمْوَالُ فَلَا يَتَنَاوَلُهَا النَّصْرُ وَالْعَامِيُّ وَالْمُطِيعُ فِي رُخْصَةِ السَّفَرِ
 سَوَاءٌ لِعُمُومِ آيَةِ وَشَعْرِ الْمَيْتَةِ وَعَظْمِهَا طَاهِرٌ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى

فَاذْنُ شَعْرِ الْوَاحِدِ

وَمِنْ أَصَوافِهَا وَأَوْبَارِهَا فَلَا يُخَصُّ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ
الْمَيْتَةِ بِشَيْءٍ وَالْمَوْلَى يَمْلِكُ أَجْبَارُ عَبْدٍ عَلَى النِّكَاحِ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى
وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ لَا يَأْتِيهِ وَلَدٌ يَجُوزُ لَهَا قَهْرُ الْمُنْكَاتِ وَمَنْزُورُ
التَّسْمِيَةِ عَمْدًا حَرَامٌ لِأَنَّ النَّهْيَ عَامٌّ لَمْ يُلْحَقْهُ خُصُوصٌ إِذِ النَّاسُ
ذَاكَ حَكْمًا أَوْ لِأَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالْحَدِيثِ فَلَا يَجُوزُ تَخْصِيصُ الْقِيَاسِ
وَحَبْرُ الْوَاحِدِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ مَلَكَ ذَرْبًا مَحْرُومًا عَامٌّ فُوجِبَ
الْعَمَلُ بِعُمُومِهِ وَلَا يَجُوزُ تَخْصِيصُ الذَّخْرِ بِالْقِيَاسِ عَلَى نَبِيِّ الْأَعْمَامِ
وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَيُّمَا أَهَابَ دُبْعٌ فَقَدْ طَهَّرَ عَامٌّ فُوجِبَ الْعَمَلُ
بِعُمُومِهِ وَلَا يُعَارِضُ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ
بِأَهَابِ الرُّجْحَانِ الْأَوَّلِ أَوْ لِأَنَّهُ اسْمٌ لِغَيْرِ الْمَذْبُوعِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
يُتِمُّ الْمَسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ عَامٌّ فَلَا يَجُوزُ تَخْصِيصُ الْعَاصِمِ مِنْهُ
خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ فَإِنْ قِيلَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَحْرِمُ
مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ عَامٌّ لَمْ يُخَصَّ مِنْهُ شَيْءٌ وَقَدْ

خَصَّصْتُمْ مِنْهُ أُمَّ أَخِيهِ مِنَ الرِّضَاعِ بِالرَّأْيِ وَكَذَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
كُلُّ طَلَاقٍ وَاقِعٌ إِلَّا طَلَاقَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ لَمْ يُلْحَقْهُ خُصُوصٌ
وَخَصَّصْتُمْ النَّيَامَ مِنْهُ بِالْقِيَاسِ الْجَوَابِ عَنْ الْأَوَّلِ أَنَّ النَّصَّ
يُوجِبُ عُمُومَ الْحُرْمَةِ مِنْ أَجْلِ الرِّضَاعِ إِنَّمَا يَثْبُتُ الْحُرْمَةُ لِأَجْلِ
النَّسَبِ وَحُرْمَةُ أُمَّ أَخِيهِ مِنَ النَّسَبِ لَا لِأَجْلِ النَّسَبِ
بَلْ لِكُونِهَا أُمَّ لَهُ أَوْ مَمْلُوكَةً أَيْسَرُ بِدَلِيلِ حُرْمَتِهَا عَلَيْهِ بِدُونِ
كُونِهَا أُمَّ أَخِيهِ مِنَ النَّسَبِ وَعَنِ الثَّانِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَدِيثٍ مَعْرُوفٍ بَيْنَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَالنَّيَامِ
فِي كَوْنِهِمْ مَرْفُوعُ الْقَامِ لِعَدَمِ الْعَقْلِ أَوْ لِقُصُورِهِمْ لَا شَكَّ أَنَّ اسْتِنَاءَ
الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لِهَذَا الْمَعْنَى أَيْضًا فَصَارَ
تَقْدِيرُ الْحَدِيثِ إِلَّا طَلَاقَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَمَنْ يَمَثُلُ خَالِيَهُمَا
وَلِهَذَا قُلْنَا أَنَّ مَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِشَرِّبِ الدَّوَاءِ أَوْ بِالصَّدَاعِ
لَا يَقَعُ طَلَاقُهُ أَيْضًا قَبْلَ الْمَوْتِ وَالنَّيَامِ بِدَلَالَةِ النَّصْرِ بِالْقِيَاسِ

فأما إذا خُص منه شيء سقط الاحتجاج به عند أبي الحسن الآخر
لا حتمال للمخصوص بالتعليل أو بالتفسير في كل فرد فكان الاستثناء
للمجهول وعند بعضهم إن كان مجهولاً فكما قاله وإن كان
معلوم ما يبقى حجة فيما وراؤه قطعاً كالاستثناء وقال آخرون
إن كان مجهولاً سقط للمخصوص كانه لم يرد به أصلاً كالشيء إذا
كان مجهولاً وعندنا يبقى حجة لا على اليقين لأن دليل التخصيص
يشبه الناسخ بصيغته لا استقلاله والاستثناء حكم من حيث
أنه يبين أن المراد ما وراؤه المخصوص فلم يحجز الحاقه بأحدهما بعينه
فإذا جهل فحائب الحكم إن أوجب إهماله فحائب الصيغة بوجب
إعماله وإذا علم فاعتبار الصيغة إن أوجب خروجه عن أن يكون
حجة لجواز التعليل فاعتبار الحكم بوجب كونه حجة فيما وراؤه لا يمتنع
التعليل فلا يخرج عن كونه حجة بالشكل فلما اشتبه بأصله يجوز
أن يعارضه القياس بخلاف خبر الواحد لا أنه يقين بأصله فنظير

والمراد ما وراؤه المخصوص

الاستثناء من الفرع ما لوجع في صفقة بين حر وعبد أو حتى وميت
أو خل وخمر يفسد البيع في القرن واختيه لأنه لم يدخل في المحاب
أصلاً فكان بيعاً بالحصّة ابتداءً بخلاف ما جمع بين عبد وعبد
أو مديره أو مكاتبه أو باع عبد بين فهلك أحدهما قبل التسليم
لا نفهم خرجوا بعد ما دخلوا كالمسوخ فكان بيعاً بالحصّة بقاء
فيجوز والبيع بشرط الخيار نظير المخصوص لأنه داخل صيغة
الحكم فلو باع عبد بين على أنه بالخيار في أحدهما لم يعين
الذي فيه الخيار ولم يفصل الثمن لا يجوز له المالة المبيع أو الثمن
ولو عتق و فصل يجوز لأن الذي فيه الخيار داخل عقد
الحكم فلم يكن اشتراط قبوله مفسداً بخلاف الحر وما يشاكله
عند أبي حنيفة رحمه الله ثم إننا نوارثنا الاحتجاج بالعمومات المخصوصة
روى عن علي رضي الله عنه أنه قال في تحريم الجمع بين المختين وطياً
ملك اليمين أحلتها آية وحرمتها آية أخرى والحرمة أولى

يَعْنِي قَوْلَهُ تَعَالَى أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَأَنْ تَجْعُوا بَيْنَ الْاِخْتَيْنِ
مَعَ خُصُومِ الْاِثْنَيْنِ وَتَمَسَّكَتِ الْاُمَّةُ بِحَدِيثِ الْاَشْيَاءِ الْبَسِئَةِ
مَعَ اَنَّهُ خَصَّ عَنْهُ بَيْعَ الْمَقْلِيَّةِ بِغَيْرِ الْمَقْلِيَّةِ وَاسْتَدَلَّ بِهِ أَبُو حَنِيْفَةَ
رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَلَى جَوَازِ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالْتَّمْرِ اِنْ كَانَ تَمْرًا وَيَقُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
اِذَا اَخْتَلَفَ التَّوْعَانِ فَيُعْوَا كَيْفَ شِئْتُمْ اِنْ لَمْ يَكُنْ تَمْرًا فَلِهَذَا قُلْنَا
لِحُرَّةِ الْبَالِغَةِ الْعَاقِلَةِ تَتِمُّكَ مِنْ تَزْوِيجِ نَفْسِهَا الْعُومُ قَوْلَهُ تَعَالَى
فَلَا تَعْضَلُوهُنَّ اِنْ يَتَّخِذْنَ اَزْوَاجَهُنَّ خُصَّتِ الْاُمَّةُ وَالصَّغِيرَةُ
فَبَقِيَ الْاَبَاقِي حُجَّةً وَالْاَبَ لَا يَتِمُّكَ مِنْ اِجْبَارِ الْبِكْرِ الْبَالِغَةِ عَلَى الْبَتَاجِ
لِلْعُومِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَسْتَأْمِرُ النِّسَاءُ فِي اَبْتِصَاعِهِنَّ وَذَلِكَ يَعْدَمُ
الْاِجْبَارَ ثُمَّ الْعَامُّ اَقْسَامُ صِغَةٍ وَمَعْنَى كَسْمُومُونَ وَمُشْرِكُونَ
وَمَعْنَى صِغَةٍ كَمَنْ وَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمْعُونَ اِلَيْكَ
وَلَوْ قَالَ مِنْ شَاءَ مِنْ غَيْرِ غَنَقَهُ فَهُوَ حَرْفُ شَاءَ اَوْ اَجْمَعًا عَتَقُوا
وَمِنْ شَاءَتْ مِنْ نِسَائِي الطَّلَاقُ فَهِيَ طَائِفَتَانِ جَمِيعًا طَلَقْنِ

وَلَوْ قَالَ لَغَيْرِهِ مِنْ دَخَلَ هَذِهِ الدَّارَ فَاَعْطَاهُ مِنْ مَالِي ذَرِيَّتَهَا كَانَ لَهُ اَنْ يُعْطَى
كُلُّ مَنْ دَخَلَ الدَّارَ وَلَوْ قَالَ لِحَارِيتِهِ اِنْ كَانَ مَالِي بِطَنِيكٍ غُلَامًا قَانَتْ
حُرَّةً قَوْلَتْ غُلَامًا وَجَارِيَةً لَا تَعْتَقُ لَنْ كَلِمَةٍ مَا عَامَّةٌ فَكَانَ
الشَّرْطُ كَوْنُ كُلِّ مَالِي الْبَطْنِ غُلَامًا وَكَذَا كُلُّ اسْمٍ جَمْعٍ لَا وَاحِدَ لَهُ
عَامٌّ مَعْنَى لَا صِغَةَ كَالْجَنِّ وَالْوَسْرِ وَالْقَوْمِ وَالرَّهْطِ وَالْجَمْعِ وَفِيهِ يَرَأَى
مَعْنَى الْجَمْعِ وَفِي كُلِّ مَعْنَى اِلَّا فَرَادَةً يَوْمَ الْاَفْرَادِ عَلَى سَبِيلِ الشَّمْلِ
دُونَ التَّنْكِارِ وَيَجْعَلُ كُلُّ فَرْدٍ كَانَ لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ فَلَوْ قَالَ اَلْاِمَامُ
مَنْ دَخَلَ مِنْكُمْ هَذَا الْمَخْضَنُ اَوْ لَا فَلَهُ مِنَ النَّفْلِ كَذَا فَدْخَلَ جَمَاعَةٌ
مَعًا لَا يَسْتَحِقُّونَ شَيْئًا لَا نَعْدَامُ الْاَوَّلِيَّةِ وَلَوْ قَالَ جَمِيعٌ مَنْ دَخَلَ
كَانَ النَّفْلُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمْ وَلَوْ قَالَ كُلُّ مَنْ دَخَلَ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ
نَفْلٌ عَاجِدَةٌ وَكُلَّمَا تَعَمَّ اَلْفَعَالُ وَاَيْنَمَا وَمَتَى لَتَعْمِمْ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ
ثُمَّ الْاَلِفُ وَاللَّامُ اِذَا دَخَلَا فِي اسْمٍ فَرَدًا كَانَ اَوْ جَمْعًا يَصْرُفُ اِلَى الْجِنْسِ
لَا تَهْمَا اَلَةُ التَّعْرِيفِ وَلِهَذَا لَا يَجْمَعُ مَعَ التَّنْوِينِ الَّذِي هُوَ لِلتَّنْكِيرِ

فَلَوْ كَصَرَفَهُ إِلَى الْجَنَسِ لَزِمَ الْغَاخُ وَالْعَرِيفُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَلَوْ مَرَّ
 إِلَى الْجَنَسِ وَأَنَّهُ فَرْدٌ مِنْ وَجْهِ وَجَمْعٌ مِنْ وَجْهِ لَا يَلْزَمُ الْغَاخُ الْقِصْفَةُ
 مِنْ كُلِّ وَجْهِ فَكَانَ أَوَّلِي فَقُلْنَا بِأَنَّهُ يَحِبُّ الْوُضُوءَ لِكُلِّ صَلَاةٍ
 فَرَضًا كَانَ أَوْ نَفْلًا أَوْ صَلَاةٍ عِيدٍ أَوْ صَلَاةٍ جُنَانٍ لِأَنَّ اللَّامَ
 فِي قَوْلِهِ تَعَالَى إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ يُمْسِكُ بِالْجَنَسِ لِيُعَدَّ الْعَهْدُ
 إِذَا الصَّلَاةُ بِدُونِ الْوُضُوءِ مَا كَانَتْ مُشْرُوعَةً أَصْلًا لِيَكُونَ
 مَعَهُودًا قَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الزِّيَادَاتِ إِذَا وَكَلَّ بِشَرَا تَوْبَةٍ لِحُدُوثِ
 مِنْ بَيَانِ الْجَنَسِ وَبَشَرِ التَّوْبَةِ وَالشَّيْبِ جَازٍ بِدُونِ بَيَانِ الْجَنَسِ وَبِهِذَا
 عَمْرٍاءَ الْمَعْرِفَةِ وَالْمُنْكَرَةِ إِذَا أُعِيدَ مَعْرِفَتُكَ كَانَ الثَّانِي عَيْنَ الْوَلِّ
 وَلَوْ أُعِيدَ مُنْكَرًا كَانَ الثَّانِي غَيْرَ الْوَلِّ كَيْلًا تَبْطُلُ فَايِدَةُ التَّعْرِيفِ
 وَالتَّنْكِيرِ وَإِلَى هَذَا الْمَعْنَى شَارِبُ بْنُ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى إِنَّ مَعَ الْعَذَابِ
 يُسْرًا لِيُغْلِبَ عُسْرُ يُسْرَيْنِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمَانُ
 مَا كُنَ إِذَا تَعَدَّدَتْ شَهَادَةُ بَخْلَافِ أَهْلٍ الشُّهُودِ وَالْمَشْهُدِ وَبَخْلَافِ
 وَمَشْهُدٍ

مَا لَوْ كَانَ الْإِشْهَادُ عَلَى الصَّلَاةِ لِأَنَّهُ إِعَادَةُ الْمَعْرِفَةِ ثُمَّ الْإِشْهَادُ فِي مَوْضِعِ
 التَّنْفِي تَعْمُ لِدَلَالَةِ الْقَضِيَّةِ وَهِيَ أَنَّ الْإِشْهَادَ لَمَّا كَانَتْ حَقِيقَةً لِفَرْدٍ شَيْءٍ
 فِي الْجَمَلَةِ لَزِمَ الْقَوْلُ بِإِنْتِفَاءِ جَمِيعِ الْأَفْرَادِ عِنْدَ إِنْتِفَاءِ مِثْلِ هَذَا الْفَرْدِ
 إِذْ لَوْ بَقِيَ الْبَعْضُ مِنَ الْجَمَلَةِ عِنْدَ إِنْتِفَاءِ ذَلِكَ الْفَرْدِ لَا يَكُونُ الْفَرْدُ شَائِعًا
 فِي جَمَلَتِهِ بَلْ فِي الْبَعْضِ الْمُسْتَعْنَى مِنَ الْجَمَلَةِ فَقُلْنَا إِنَّهُ يَجُوزُ التَّوَضُّعُ بِمَا الصَّابُونَ
 وَالْأَشْيَانِ وَالزَّعْفَرَانِ لِأَنَّ الْمَاءَ الْإِشْهَادَ فِي مَوْضِعِ التَّنْفِي فِي آيَةِ التَّيْمِ
 فَكَانَ شَرْطُهُ انْعِدَامُ مَا يَكْفِي لِلْوُضُوءِ مِمَّا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَاءِ
 وَلَا يَلْزَمُ مَاءُ الشَّجَرِ وَالشَّجَرُ ذَلِكَ إِصْطِفَاءً تَقْيِيدًا وَعَلَامَةً قَصُورِ
 الْمَاهِيَةِ فِي الْمُضَافِ كَانَ قَصُورُهَا فِيهِ قَيْدًا لَهُ يَمْنَعُهُ
 عَنِ الدُّخُولِ فِي الْمَطْلُوقِ فَأَمَّا الْأُضَافَةُ هُنَا لِلتَّعْرِيفِ كَمَا ضَافَتْ
 إِلَى الْبَيْرِ وَالْبَحْرِ وَالنَّهْرِ يُدَلُّ عَلَيْهِ أَنََّّهُ يَحْتَضُّ فِي يَمِينِهِ لَا يَأْكُلُ
 أَوْ لَا يُصَلِّي بِصَلَاةِ الظُّهْرِ وَلَمْ يَشَأْ دُونَ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ
 وَلَمْ يَسْتَلِمْ لِحَاشْتَرَاكِ فِي الْأُضَافَةِ وَكَذَا لَوْ وَصِفَتْ بِصِفَةٍ عَامَّةٍ

عَمَّتْ بِحُجُومِهَا فَلَوْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ إِلَّا رَجُلًا كُوفِيًّا أَوْ لَا يُزَوِّجُ
إِلَّا أَمْرًا كُوفِيَّةً يَوْمَ الْحُكْمِ جَمِيعَ رِجَالِ الْكُوفَةِ وَنَسَائِهَا وَلَوْ
قَالَ أَيْ عَجِيدِي ضَرْبٌ فَهُوَ حُرٌّ فَضَرَبُوهُ جَمِيعًا عَنَقُوا وَكَلِمَةُ
أَي نَكْرَةٌ يَتَنَاوَلُ فَرْدًا مِنْ الْجَمْلَةِ تَضَافُ إِلَيْهَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى أَيْكُمْ
يَأْتِيَنِي بَعْثُهَا وَقَدْ وَصِفَتْ بِصِفَةٍ عَامَّةٍ وَهُوَ الْقُرْبُ
بِخِلَافِ قَوْلِهِ أَيْ عَجِيدِي ضَرْبٌ لِأَنَّ التَّنْكِيرَ فِي الْعَجِيدِ
وَالْقُرْبُ صِفَةُ الضَّارِبِ لِقِيَامِهِ بِهِ وَكَذَا الْقَوْلُ أَيْ عَجِيدِي
يَحْمِلُ هَذِهِ الْخَشَبَةَ فَحَمَلُوهَا عَنَقُوا الْعُمُومَ لِلْمَلِّ إِذَا كَانَ الْخَشَبَةُ
صَغِيرَةً لِأَنَّهُ لَا يَحْدُ الْكُلَّ حَامِلًا حَتَّى لَوْ حَمَلُوهُ عَلَى اتِّعَافٍ عَنَقُوا
ثُمَّ التَّنْكِيرُ فِي مَوْضِعِ الْإِثْبَاتِ تَخَصُّرٌ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ قَالَ خَصَّ
مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ الزَّهْمَةُ وَالسَّلَامَةُ وَالْعَمِيَّةُ وَكَذَا الْكَافَرَةُ
وَلَا تُخَصِّصُ بِدُونِ التَّعْيِيمِ وَقُلْنَا هَذِهِ مُطْلَقَةٌ لَا عَامَّةٌ لِأَنَّهَا فَرْدٌ
وَالْمُطْلَقُ يَتَنَاوَلُ الْمَوْجُودَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَفَاتٍ جِنْسٍ لِلنَّفْعَةِ

تَامَن
مَعْدُومٌ مِنْ وَجْهِ فَلَمْ يَتَنَاوَلْهُ النَّصُّ فَلَا يَكُونُ تَخْصِيصًا وَلَا تَقْيِيدًا
كَيْفَ وَتَقْيِيدُ الْمَطْلُوقِ نَسْخُهُ وَنَسْخُ الْكِتَابِ بِالْقِيَاسِ وَخَبَرُ الْوَاحِدِ
لَا يَجُوزُ وَلِهَذَا لَا تُقَيَّدُ الطَّوَافُ بِالتَّطَهَّارَةِ وَالْقِرَاءَةِ بِالْفَاتِحَةِ
وَالصَّلَاةُ بِتَعْدِيلِ الْأَرْكَانِ كَيْلًا يَلْزَمُ تَقْيِيدُ الْمَطْلُوقِ بِالْخَبَرِ
وَلَا يَلْزَمُ تَقْيِيدُ جَوَازِ الْمَسْحِ بِالرُّبْعِ بِالْخَبَرِ وَرُخْصَةُ الضَّارِبِ فِي الدُّخْرِ
مَعْدَةُ السَّفَرِ مَعَ أَنَّ الْكِتَابَ مُطْلَقٌ فِيهِمَا لِأَنَّ الْكِتَابَ فِي مَقْدَارِهَا
يُجْمَلُ لَا مُطْلَقٌ وَبَيَانُ الْجَمْلِ مِنْهُ بِالْخَبَرِ الْوَاحِدِ جَائِزٌ وَلِهَذَا قُلْنَا
لَوْ أَدَّى الزَّكَاةَ إِلَى صَنْفٍ يَجُوزُ لِأَنَّ الْكِتَابَ يُجْمَلُ فِي حَقِّ الْأَدَاءِ
إِلَى الْكُلِّ أَوْ الْبَعْضِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَرَدَّهَا فِي فَقَرَاءَتِهِمْ
بَيَانٌ أَنَّهُ يَجُوزُ إِلَى الْبَعْضِ وَالْمَشْتَرِكِ مَا شَتَرَكَ فِيهِ مَعَانٍ وَأَسْمَاءُ
لَا عَلَى سَبِيلِ الْأَنْتِظَامِ لِأَيَّادِيهِ إِلَّا وَاحِدٌ مِنَ الْجَمْلَةِ كَالشَّرِيكَيْنِ
يَتَهَيَّأَانِ فِي الْعَيْنِ الْمَشْتَرَكَةِ مِثْلَ الْعَيْنِ وَالْقَرْنِ وَالصَّرِيمِ وَحَدُّ
التَّوَقُّفِ بِشَرْطِ التَّأَمُّلِ لِيُظْهَرَ لِلرَّادِّ كُنْ أَقْرَبُ غَضَبٍ شَيْءٌ يُوقِفُ

بالتأمل في لفظ الغضب أنه ما لا يعرف به قدره وجنسه
فيرجع إلى بيانه والمأول ما ترجح من المشتدك بعض وجوهه
بغالب الرأي كذكر الباين وأخواته حال مذاكرة الطلاق
وقوف بها على إرادة الطلاق فصار مأولا فلو قال أردت
البتونة الحسية لم يصدق ولا يقال هذا عمل بالمأول
وتصديقه عمل بالمفسر فكان أولى لأن العمل بالمأول واجب
فلا يقبل تفسيره بعد الحكم بوقوع الطلاق حتى لو خلا عن
هذه القرينة قبل تفسيره **باب في وجوه البيان**
وهي أربعة الظاهر وهو ما ظهر الماد منه بتفسير الصيغة
والنصر ما ازداد وضوحا على الظاهر بمعنى في الحكم غوقه
تعالى فأنكحوا ما طاب لكم من النساء ظاهر في المطلق نظر بيان
العدد إذا بدأية بالعدد ومسائر الحاجة إلى بيانه دليل
أن السوق لا تجله وكذا قوله تعالى وأحل الله البيع وحرم

الربوا ظاهرا في التحليل والتحريم نصر في التفرقة بين البيع والربوا
لأنه ورد رد القول بأنه مثل الربوا والمفسر ما ازداد
وضوحا على النص بحيث لا يبقى فيه احتمال التخصيص والتأويل
خوقه تعالى فبعد الملايكة كلهم اجتمعون لا تسدد باب
التخصيص وتأويل التفرقة بذكر الكل والجميع والحكم ما أحكم الماد
عن التبديل والتغيير كقولهم إن الله بكل شيء عليم وأما ثبتت
التفاوت في هذه الأسامي عند التعارض فاما الكل فيوجب ثبوت
ما انتظمه يقينا قال علماؤنا عبارة النساء صحيحة لأن قوله
فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ظاهر في تحقيق النكاح
من المرأة نصر في ثبوت الحرمة الغليظة ومن ملك دار حم محرم
منه عتق عليه ويكون الولاء له بحكم الملك لأن هذا الحديث ظاهر
في ثبوت الملك نصر في ثبوت الحرية فلو تعارض في خوقه لها
طلق نفسك فقالت ابنت نفسي تقع رجعية لأنه نصر في ذلك

ظاهر في الدلالة ولو قال تزوجت شهرا يكون متعة لا فطحا
لانه نص في النكاح مفسر في المتعة ولو قال داري للهبة
سكني او سكني هبة فهي عارية لان السكنى حكم في ارادة المنفعة
ولو قال لا خير لي عليك الف فقال البر للحق او البر الصدق
او البر اليقين يكون اقرا بالمال فالحق والصدق واليقين
صفة للخبر فاذا ذكر في مقام الجواب حمل عليه والبر ليس بصفة
للخبر على الخصوص بل هو اسم يجمع انواع الاحسان فكان كالحمل
فاذا قرن بما يحمل على الجواب تحمل على الجواب ولو قال الصلاح
الحق او الصدق او اليقين لا يكون اقرا لانه ليس بلفظة
الصلاح ما تحمل الخبر بل هو محكم في انه ابتداء كلام
فيحمل ما قرن به على ذلك المحكم ويحمل رد الكلامه وهذه
الاساسي اضداد تقابلها فساد الظاهر الخفي وهو الذي
خفي المراد منه يعارض في غير الصيغة لا ينال الا بالطلب

محتمل

كآية السرقة والزنا ظاهر ان في حق السارق والزاني
خفيان فيمن اختص باسم آخر كالنباش والطار واللوي
وحكمه النظر فيه ليعلم ان اختفاءه لزيادة او نقصان
فيظهر المراد وضد النص المشكل وهو الداخل في اشكاله
حتى لا ينال الا بالتأمل بعد الطلب كقوله تعالى فاتوا
حرمكم اني شيتم وضد المفسر المجمل وهو ما اردت
فيه المعاني فاشتبه المراد اشتباها لا يدل الالبيان
من جهة المجمل كمن اغترب وانقطع خبره لا ينال الا
بالخبر مثل قوله تعالى وحرم الربوا وحكمه التوقف واعتقاد
حقيقة المراد الى ان ياتي البيان وضد المحكم المشابه
وهو ما لا طريق لدركه اصلا ولا يرجح بياضه حتى سقط
طلبه وحكمه التسليم والتوقف ابدا واعتقاد حقيقة
المراد كالمقطعات في اوائل السور والله الموفق

باب وجوه استعمال النظم وهي أربعة
للحقيقة فهي اسم لما اريد به الموضوع والمجاز لما اريد به
غير الموضوع لا اتصال بينهما معنى كما في تسمية البليد
جمارا والشجاع اسدا او ذاتا كتسمية المطرسما والحدث
غايطا وفي الشرع نوعان احدهما الاتصال في المعنى المشرع
كاتصال الوصية بالارث والهبة بالصدقة والثاني
اتصال السبب بالمسبب وانه من قبيل الذاتي في المحسوس
وهو نوعان اتصال احدهما اتصال العلة بالمعلول
كاتصال الملك بالبشر او انه يوجب الاستعارة
من الطرفين لان العلة لم تشرع الحكمها والحكم لا يثبت
الا بعلة فثبت الاستعارة لعموم الاتصال ولهذا
قلنا فبمن قال ان اشتريت عبدا فهو حر فاشترى نصف
عبد فباعه ثم اشترى النصف الاخر يعنى هذا النصف

ولو قال ان ملك لا يعنى ما لم يجمع الكل في ملكه لان المقصود
من مثل هذا الكلام في العرف الاستعانة بملك العبد واما ان يكون
بصفة الاجتماع فاما الملك فليس يلزم للشراف كيف الغنا
فان عنى باحدهما الاخر تعنى نيته في الموضوعين لكن فيما يتخفف
عليه لا يصدق في القضاء والثاني اتصال الفاعل بما هو سبب
محض ليس بعلة وضعت له كاتصال ثبوت ملك المتعة
بالفاظ موضوع ملك الرقبة واتصال زوالها بالفاظ العتق
تبع ملك الرقبة زوالا وثبوتا وانه يوجب استعارة السبب
للمسبب دون عكسه لا يستغنى السبب عنه وافتقار
المسبب اليه وحكم المجاز وجود ما اريد به خاصا كان عاما
ولهذا جعلنا لفظ الصاع في حديث ابن عمر رضي الله عنهما
لا تبيعوا الذرهم بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين
عاما فيما يحله ويجاوزه ومن حكم استحالة اجتماعهما

مرادين من لفظ واحد لان الحقيقة ما موضعه والمجاز ملجأ عنه
وبينهما تناف في هذا قال محمد اذا اوصى بثلاث ماله لثلاث فلان
وله بنون وبنو بنيه كان المال لثلاث دون بني بنيه
ولو اوصى لمواليه ولا معتق له وله معتق واحد حتى
استحق النصف كان النصف الباقي مردودا الى الورثة
ولا يكون لموالي مولاة شئ لان الحقيقة اريدت بهذا اللفظ
فلا يراد المجاز بخلاف ما لو كان له معتق لانه مشترك بينهما
ولا عموم له فكان الموصى له احدهما وذلك مجهول فلا يصح
بخلاف ما لو حلف لا يكلم مواليه لانه نكح في موضع النفي
فتعم وانما عممهم الامان فيما اذا استأمنوا على بنيتهم او مواليتهم
لان اسم البنات والموالي ظاهر يتناول الفروع وذلك كلفى عصمة
الدم فيهم بطريق التبعية لانها مما ثبت بالشبهات كقول
للكافر انزل اودعاه الى نفسه بالاشارة يثبت الامان

لصورة المسالمة بخلاف الوصية وما يضاهاها وانما ترك
اعتبار الصورة في الجداد والمجرات لانعدام التبعية
ولا يلزم تحريم الدم مع المجدة والبنات مع الحافدة لقوله تعالى
حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم لان الدم والبنات هي اصل
والفرع لانه او ثبت حرمتهم اجماعا وفيما اذا حلف لا يضع
قدمه في دار فلان انما بحث بالملك والادبارة والادعاه
حافيا وراكبا لان الباعث على تمييزه هو الغيظ اللائق
من فلان فيراد به نسبة السكنى وفي هذا لا تفاوت بين افراد
الدخول وانواع السكنى فيتعلم الحث لعمومها وصار تقديره
لا ادخل مسكن فلان بطريق اطلاق اسم السبب على المسبب
مجازا ليجوز ان الحقيقة عادة وهو نظير ما لو قال عبده حر يوم
يقدم فلان فقدم لئلا او نهارا اعتق لان اليوم متى قون يفعل
لا يمتد صار عبارة عن مطلق الزمان فيتعلم الحث لعموم الوقت

لا للجمع بين الحقيقة والمجاز فلذا هذا وإنما تصح نية اليمين
 في النذر عند أبي حنيفة ومحمد لأن النذر يحجب المباح
 فيستدعي تحريم ضده وأنه يمين فكان نذر بصيغته
 يميناً بموجب كثر القريب تملك بصيغته تحريم بموجب
 ومن حكم أنه متى امكن العمل بالحقيقة سقط المجاز ولذلك
 قلنا لا تنعقد الأجارة في المملوك بلفظ البيع ومتى كانت
 مستعذرة كما إذا حلف لا يأكل من هذه النخلة أو هذه
 كما إذا حلف لا يضع قدمه في دار فلان صير إلى المجاز
 وعلى هذا قلنا التوكيل بالخصومة ينصرف إلى مطلق
 الجواب مجاز لأنها سببه أو لأنه خرج في مقابلتها والحقيقة
 منهجونة شرعاً وذلك كالمهجورة عادة الأثرى أنه لو حلف
 لا يطعم هذا الصبي لم يتقيد بزمان صباه مع اقتضاء
 الحقيقة ذلك لكن هجرانه لصباه مهجور شرعاً فصار مجازاً

مائة من الفداء
 في النذر عند أبي حنيفة
 فالنذر عند أبي حنيفة
 فالنذر عند أبي حنيفة
 فالنذر عند أبي حنيفة
 فالنذر عند أبي حنيفة
 فالنذر عند أبي حنيفة
 فالنذر عند أبي حنيفة
 فالنذر عند أبي حنيفة

عن الذان فإن كان اللفظ له حقيقة مستعملة ومجاز متعارف
 كما إذا حلف لا يأكل من هذه النخلة أو لا أشرب من الفات
 عند أبي حنيفة رضي الله عنه العمل بالحقيقة أولى وعندهما
 العمل بعموم المجاز أولى وهذا يرجع إلى أصل وهو أن المجاز
 خلف عن الحقيقة في الحكم عندهما حتى لا ينعقد قولها هذا يمين
 لمن هو أكبر سنًا منه ولا يحجب العتق مجازاً لأنه خلف عن الحقيقة
 في إيجاب الحكم ومن شرط الخلف أن ينعقد السبب في الأصل
 على الاختمال فامتنع وجوده لعارض كنعرف النسب
 الذي يولد مثله لمثله ولمس السماء ومسلتنا كالغروب
 وعند أبي حنيفة رحمه الله المجاز خلف عن الحقيقة في التكلم
 بمعنى أن التكلم بهذا يمين وإرادة البتة أصل والتكلم به وإرادة
 الحرية خلف فالشرط فيه أن يكون الأصل وهو التكلم صلاً
 لكونه مبتدأ وخبراً ليكون عاملاً في إيجاب الحكم الذي يقبله

الحل بطريق الجواز فصحت الاستعارة فيه وفي قوله عهدي اجماع
حر وقوله على الف اوعلى هذا الجدار لصحة التكلم وان تعدد
ثبوت البسوة وثبوت الحرية والدين في مطلق احد المذكورين
وانتدرا بالانستينافان صحة الاستئناس تعتمد صحة صد الكلام
تكلما لا حكاما في قوله انت مالت الف الى التسعائة وتسعة وتسعين
ولما كانت الخلافية بين التكمين عند ان حنيفة رحم الله
وفيما يرجع الى التكلم الحقيقة اذا لم تكن متهجورة اولى فحان الحقيقة
المتعملة اولى وعند هاهنا كانت بين الحكمين وفيما يرجع الى الحكم
الجواز راجح للعرف اولا شتماله على حكم الحقيقة فحان الجواز المتعارف اولى
وعلى هذا تجوز الصلوة بآية قصيرة و صلوة الجمعة بخطبة
قصيرة عند ان حنيفة خلافا لهما ثم جملة ما يترك به الحقيقة
شمسة انواع بدلالة العادة لمن نذر صلوة او سجدا او ماشى الى بيت الله
او ان يضرب ثوبه حطيم الكعبة ينصرف الى الجواز المتعارف

وكذا لو حلف لا يشتري ما ينصرف الى ما يتعارف بيعه في السوق
وبدلالة محل الكلام كما لو حلف لا يأكل من هذه الخلة ولهذا سقط
عموم قوله تعالى وما يستوي العمى والبصير لان محل الكلام لا يقبل
فوجب الاحتصار على ففي المساوات في البصر وكذا كافي التشبيه
لا عموم له فيما لا يقبله كقوله عايشة رضي الله عنها سارق امواتنا
كسارق احياينا محل على استحقاق الذم دون القطع بخلاف ما قاله
عائش رضي الله عنه فاهل الذمة انما يبدلون الجزية ليكون دماؤهم
كدمايينا وامواتهم كامواتنا لا عموم عندنا لان محل يقبله
ومنه قوله عليه السلام الاعمال بالنيات ورفع عن امتي الخطأ
والنسيان سقطت حقيقتهم لان محل لا يحتمل من قبل ان عين
العمل لا يستفاد من النية وعين الخطأ غير مرفوع فصار مجازا
عن حكمه وانه نوعان مختلفان الثواب والعقاب وانه يتعلق
بصحة العزيمة والجواز والفساد وذلك يتعلق بركنه وشرطه

كَمْ تَوْضًا بَعْدَ نَجْرٍ فَلَمْ يَعْلَمْ حَتَّى صَلَّى لَمْ يَحْزَلْ فَقَدْ شَرَطَهُ وَاسْتَحَقَّ
الثَّوَابَ بِصِحَّةِ عَزِيمَتِهِ فَصَارَ مُشْتَرَكًا وَلَوْ حَكَمَ لَهُ حَتَّى يَظْهَرَ الْمُرَادُ
وَبَدَلًا لَمْعَنَى يَرْجِعُ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَاسْتَفْرِغْ مِنْهُنَّ شَطَقَتْ
حُلَّ عَلَى التَّوْبِ إِذْ لَمْ يَكُنْ يَأْمُرُ بِالْقَبِيحِ وَكَأَيَّانِ الْقَوْرُ وَلَدَ الْوُكُلِ قُلْنَا
بِشَرِّ اللَّحْمِ يَتَّقِي بِالنَّيِّ إِنْ كَانَ مُقِيمًا وَبِالْمَطْبُوحِ وَالْمَشْوِيِّ إِنْ كَانَ
مُسَافِرًا وَلَوْ وَكُلَّ بِشَرِّ أَخَادِمٍ أَوْ فَرَسٍ يَتَّقِي عَالَ الْأَمِيرِ
حَتَّى لَوْ اشْتَرَى مَا يَلِيْقُ بِالْمُلُوكِ لَا يُلْزِمُهُ وَبَدَلًا لَمْعَنَى سِيَاقِ النَّظَرِ
قَوْلُهُ تَعَالَى إِنَّا اعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا فَلَوْ قَالَ لِلْحَرْبِ أَنْزِلْ إِنْ كُنْتُ
رَجُلًا لَا يَصِيرُ آمِنًا وَكَذَلِكَ الْوَقَالَ اصْنَعْ فِي مَا بِي إِنْ كُنْتُ رَجُلًا
أَوْ طَلَّقَ زَوْجَتِي إِنْ كُنْتُ رَجُلًا لَا يَصِيرُ وَكِيلًا وَلَوْ قَالَ اشْتَرَى
جَارِيَةً تَحْدُمُنِي لَا يَكُونُ لَهُ بِشَرِّ الشَّلَاءِ وَالْعِمْيَاءِ وَلَوْ قَالَ أَطَاهَا
لَمْ يَكُنْ لَهُ بِشَرِّ أَخْتِهِ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَبَدَلًا لَمْعَنَى اللَّفْظِ فِي نَفْسِهِ وَإِنَّ
نَوْعَانِ يَأْنِ كَانَ مُنْبِئًا عَنْ كَالِ اسْمَاءَ فَلَا يَتَنَاوَلُ الْقَامِرُ كَاللَّحْمِ

لَا يَتَنَاوَلُ السَّمْلَ وَالْجَرَادَ وَالصَّلَوَةَ صَلَوةَ الْجَنَازَةِ وَالرَّقِبَةَ
لَا يَتَنَاوَلُ الشَّلَاءَ وَالْعِمْيَاءَ وَالْمَبْتُوتَةَ لَا تَتَنَاوَلُهَا كُلُّ امْرَأَةٍ طَائِقُ
وَالْمُكَاتِبُ لَا يَتَنَاوَلُهُ كُلُّ مَمْلُوكٍ بَلْ يَتَنَاوَلُ الْمُدَبِّرُ
وَأُمُّ الْوَلَدِ حَتَّى يَعْتَقُ مُدَبِّرُوهُ وَأُمَّهَاتُ أَوْلَادِهِ لَا مُمَكِّتُوهُ
بِخِلَافِ الرَّقِبَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فَتَحْرِيرُ رَقِبَةٍ يَتَنَاوَلُ الْمُكَاتِبُ
حَتَّى جَازَ اعْتِقَاقُهُ عَنِ الْكَفَّارَةِ دُونَ الْمُدَبِّرِ وَأُمُّ الْوَلَدِ دُونَ الْمَلِكِ
فِي الْمُكَاتِبِ نَاقِصَةٌ مَالِكٌ يَدَّ لَا يَكُونُ مَمْلُوكًا مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ
وَلِهَذَا لَمْ يَحْزَلْ بِمُجْزَوِي الْمُكَاتِبَةِ وَلَمْ يَفْسُدْ نِكَاحُ الْمُكَاتِبِ بِنَتِ مَوْلَاهُ
عَمُوتِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَمْلِكْ أَنْ يَتَنَاوَلَ الرَّقِبَةَ فِيهِ بِمِلٍّ وَلِهَذَا يَقْبَلُ الْفَسْخُ وَالْخَوَارِ
إِذَا لَمْ يَتَنَاوَلَ الرَّقِبَةَ ضَمَّنًا أَوْ قَصْدًا وَلِهَذَا يَحْتَثُّ بِالْمَرْهُوقِ فَيَسْتَدْعِي
كَمَالَهُ وَقَدْ تَحَقَّقَ فِيهِ فَيَتَنَاوَلُهُ تَحْرِيرُ الرَّقِبَةِ دُونَ اسْمِ الْمَمْلُوكِ
وَفِي الْمُدَبِّرِ وَأُمُّ الْوَلَدِ يَنْعَكُسُ الْحُكْمُ لَا تَعْكَابُ الْعِلَّةُ وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ
الْأَلْفُ مُنْبِئًا عَنِ الْقُصُورِ وَالسَّبْعِيَّةِ فَلَا يَتَنَاوَلُ الْبَاطِلُ كَمَا إِذَا خَلَفَ

لَا يَأْكُلُ فَاحِشَةً وَلَا يَأْتِدُمُ لَمْ يَحْتِ بِأَكْلِ الْعَبِّ وَالرَّمَانِ وَلَا بِأَكْلِ
 اللَّحْمِ وَالْبَيْضِ وَالْجَبْرِ عِنْدَ ابْنِ حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالصَّرِيحُ اسْمُ
 كَلَامٍ مَلْشُوفٍ الْمُرَادُ حَقِيقَةٌ كَانَ أَوْ مَجَازًا مِثْلَ قَوْلِهِ نَعْتُ وَاشْتَرَيْتُ
 وَحُكْمُهُ ثَبُوتُ مُوجِبٍ مِنْ غَيْرِ جَائِزَةٍ إِلَى عَزِيمَةٍ فَقُلْنَا بِجُوزِ التَّيْمِ
 قَبْلَ الْوَقْتِ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَ كَمْ صَحِيحٌ فِي حُصُولِ
 الطَّهَارَةِ بِهِ وَإِذَا حَصَلَتِ الطَّهَارَةُ بِجُوزٍ إِذَا أَفْرَضَيْنِ
 وَقَبْلَ الْوَقْتِ وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ فِي قَوْلِهِ لَيْسَ بِطَهَارَةٍ حَقِيقَةٍ
 بَلْ هُوَ سَائِرُ الْحَدَثِ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ حَتَّى يُبَاحَ لَهُ الصَّلَاةُ
 مَعَ قِيَامِ الْحَدَثِ وَفِي الْوَجْهِ الْأَخَرِ طَهَارَةٌ ضَرْبِيَّةٌ حَتَّى لَا
 تَجُوزُ لِفَرْضَيْنِ وَقَبْلَ الْوَقْتِ وَلَا بِغَيْرِ طَلَبٍ وَفُوتٍ وَلَا بِجُوزِ
 لَمْ يَرْضَ لَمْ يَخَفْ ذَهَابَ تَقْرِيرُ الْوُضُوءِ أَوْ طَلَبُ السَّرَفِ
 وَالْحِكَايَةُ ضِدُّ الصَّرِيحِ وَحُكْمُهُ **مَنْ شَرَفَ**
 أَنَّهُ لِيَجِبَ الْعَمَلُ بِهَا إِلَّا بِالنِّسَةِ أَوْ دَلَالَةِ الْحَالِ لِزَوَالِ التَّرَدُّدِ

فِيمَا أُرِيدُ بِهِ وَسُمِّيَ الْبَاطِنُ وَالْحَرَامُ وَنَحْوَهَا كُنَايَاتُ الطَّلَاقِ
 مَجَازًا لِأَنَّهَا مَعْلُومَةٌ الْمَعَانِي لَكِنْ إِذَا بَهَامُ فِيمَا تَتَّصِلُ بِهِ فَلِذَلِكَ
 شَابَهَتْ الْكُنَايَاتِ فَسُمِّيَتْ لِذَلِكَ مَجَازًا وَلِهَذَا إِذَا بَهَامُ يُحْتَاجُ
 إِلَى النِّسَةِ أَوْ دَلَالَةِ الْحَالِ فَإِذَا زَالَ إِذَا بَهَامُ وَجِبَ الْعَمَلُ بِمُوجِبَاتِهَا
 مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجْعَلَ عِبَارَةً عَنِ الصَّرِيحِ إِذَا فِي قَوْلِهِ اعْتَدَى وَاسْتَبْرَأَ
 رَجُلٌ لِأَنَّهُ لَا يُنْبِئُ عَنْ قَطْعِ الْوَصْلَةِ فَبَعْدَ مَا زَالَ إِذَا بَهَامُ
 بِالنِّسَةِ وَجِبَ الطَّلَاقُ بِهِ بَعْدَ الدَّخُولِ مُقْتَضَا كَوْنِهَا مَأْمُورًا
 بِالِاسْتِبْرَاءِ وَعَدُّ الْقِرَاءَةِ وَقَبْلَ الدَّخُولِ إِنْ عُدَّ مَعْنَى الْقِتْضَاءِ
 لَا نَعْدَامَ الْمُقْتَضَى وَهُوَ الْعِدَّةُ إِنْجَامًا لِيَجْعَلَ مُسْتَعَارًا لِأَنَّهُ سَبَبُهُ
 فِي الْحَمْلَةِ فَاسْتَعِيرَ الْحَكَمَ لِسَبَبِهِ وَقَدْ جَاءَتْ السَّنَةُ أَنَّ النَّبِيَّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِسُودَةَ اعْتَدِي ثُمَّ رَجَعَهَا وَلِذَا أَنْتِ
 وَاحِدَةٌ لَا يُنْبِئُ عَنِ الْبَيْنُونَةِ لَكِنَّهَا عَمَلُ نَعْتِ الْمَرْأَةِ وَالطَّلَاقِ
 فَإِذَا زَالَ إِذَا بَهَامُ بِالنِّسَةِ وَقَعَتْ الطَّلَاقُ ثُمَّ الْوَصْلُ فِي الْكَلَامِ

هُوَ الصَّرِيحُ لِأَنَّهُ لِلإِفْهَامِ وَهُوَ ابْلَغُ وَظَهَرَ هَذَا التَّفَاوُتُ فِيمَا يَذْكُرُ
بِالشَّبَهَاتِ حَتَّى أَنْ الْمَقْرَعُ عَلَى نَفْسِهِ بِبَعْضِ السَّبَابِ الْمَوْجِبَةِ
لِلْعُقُوبَةِ مَا لَمْ يَذْكُرِ اللَّفْظُ الصَّرِيحُ لَا يَسْتَوْجِبُهَا لِأَجِبِ الْحَدِّ
عَلَى مَنْ قَالَ لِلْقَادِفِ صَدَقْتَ وَكَذَا الْوَقَالَ مَا أَنَا بِالزَّانِي وَلَا أُنِي
ذَنْتُ يُرِيدُ التَّعْرِيزُ بِالْمُخَاطَبِ بِخِلَافِ قَوْلِهِ هُوَ كَمَا قُلْتَ لِأَنْ
كَافِ الشَّيْبَةِ لَهُ عُمُومٌ فِيمَا يَتَقَبَّلُهُ كَمَا سَبَقَ فَيَكُونُ نِسْبَةً لَهُ
إِلَى الزَّانِي قَطْعًا كَأَوَّلِ **بَابِ مَحْرُوفَةٍ وَجْهٌ لَوْ قُوفٌ عَلَى النِّظَامِ**
وَهِيَ أَرْبَعَةٌ الْإِسْتِدْلَالُ بِعِبَارَةِ النَّصْرِ وَبِإِشَارَتِهِ وَبِدَلَالَتِهِ
وَبِاقْتِضَائِهِ أَمَّا الْأَوَّلُ فَمَا سَبَقَ الْكَلَامُ لَهُ وَأُرِيدُ بِهِ قَصْدًا
وَالْإِشَارَةُ مَا يَثْبُتُ بِنَظْمِهِ مِثْلُ الْأَوَّلِ إِذْ أَنَّهُ مَا سَبَقَ الْكَلَامُ
لَهُ بِمَنْزِلَةٍ مِنْ نَظْمٍ إِلَى شَيْءٍ فَرَأَى بِأَطْرَافِ غَيْبِهِ مَا لَا يَقْصِدُهُ وَهِيَ
سَوَاءٌ فِي إِجَارِ الظُّلَمِ إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ أَحَقُّ عِنْدَ التَّعَارُضِ بَيَانُهَا
قَوْلُهُ تَعَالَى لِلْفَقِيرِ الْمُهَاجِرِينَ عِبَارَةٌ عَنْ نَصِيبِ لَهُمْ فِي الْفَقْرِ

إِشَارَةٌ إِلَى زَوَالِ أَمْلِكِهِمْ إِلَى الْكَفَارَةِ الْفَقِيرِ مِنْ مَالِهِ لَا مِنْ
بَعْدَتْ يَدُهُ عَنْهُ وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ
وَكِسْوَتُهُنَّ عِمَارَةً عَنْ إِجَارِ النِّفْقَةِ عَلَى الْوَلَدِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ نِسْبَةَ
الْوَلَدِ إِلَيْهِ وَأَنَّ لَهُ حَقًّا فِي مَالِكِهِ وَنَفْسِهِ وَأَنَّ لَا يُعَاقَبُ بِسَبِّهِ
وَأَنَّ يَنْفَرِدَ الْوَلَدُ بِتَحْمِيلِ نَفْقَتِهِ وَالْأَبُ بْنُ الْمَوْسَرِ بِتَحْمِيلِ نَفْقَةِ ابْنِهِ
الْمُعْصِرِ لِلنِّسْبَةِ إِلَيْهِ لَا بِمَالِكِهِ وَأَنَّ يَفْسُدَ اسْتِجَارُهَا
بِالرِّضَاعِ الْوَلَدِ حَالِ قِيَامِ النِّكَاحِ لِأَنَّ الرِّضَاعَ مُشْتَقٌّ عَنْهَا بِقَوْلِهِمَا
وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ أَوْلَادَهُ أَوْ جَبَّ نَفْقَتُهَا عَلَيْهِ
لِعَمَلِ الرِّضَاعِ فَلَا يَسْتَوْجِبُ الْأَجْرَ ثَانِيًا وَأَنَّ أَجْرَ الرِّضَاعِ يَسْتَعْنِ
عَنِ التَّقْدِيرِ كَمَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَعَلَى الْوَارِثِ
مِثْلُ ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ النِّفْقَةَ تَسْتَحِقُّ بِغَيْرِ الْوَلَدِ أَيْضًا وَأَنَّهَا
مُقَدَّرَةٌ بِقَدْرِ الْوَرِثَةِ حَتَّى يَجِبَ عَلَى الدَّمِّ وَلِلْجَدِّ اثْنَانِ لِأَنَّ قَرِيبَ
الْحَكْمِ عَلَى الدَّمِّ الْمَشْتَقِّ مِنْ مَعْنَى يَدُلُّ عَلَى عِلِّيَّةِ ذَلِكَ الْمَعْنَى كَالزَّانِي

وَالسَّارِقُ وَلِذَا قَوْلُهُ تَعَالَى وَحَمَلُهُ وَفَصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا
عِبَارَةٌ عَنْ مَنَّةِ الْوَالِدَةِ عَلَى الْوَلَدِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ أَقْلَ مُدَّةٍ لِلْمَلِكِ
مَنَّةٌ أَشْهُرٍ عَلَى مَا خَرَجَهُ حَبْرُ الدُّمَّةِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى فَالَّذِينَ بَشَّرْنَاهُمْ
عِبَارَةٌ عَنْ إِبَاحَةِ هَذِهِ الْأُمُورِ وَنَسْخِ مَا قَبْلَهُ مِنَ التَّحْرِيمِ إِشَارَةٌ
إِلَى أَنَّ الْجَنَابَةَ لَا تُنَاقِ الصُّومَ لِذَلِكَ مِنْ ضَرُورَةِ الْجَمَاعِ إِلَى الصَّبِيحِ
أَنْ يُصْبِحَ جُنُبًا وَأَنْ يَجُوزَ الصُّومُ بِمَنَّةٍ مِنَ النَّهَارِ لِذَلِكَ بَعْدَ الْبَلَاغِ
هَذِهِ الْجَمَلَةُ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ أَمْرًا بِاتِّمَامِ الصُّومِ مَحْذُورًا وَأَنَّهُ لِلتَّرَاخِي
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى أَطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ عِبَارَةٌ عَنْ الْوُجُوبِ
عَلَى التَّخْيِيرِ إِشَارَةٌ إِلَى اشْتِرَاطِ تَمْلِيكِ الثَّوْبِ مِنَ الْفَقِيرِ وَإِلَى أَنَّ الْأَصْلَ
فِي الْأَطْعَامِ هُوَ الْإِبَاحَةُ وَالتَّمْلِيكُ مُلْحَقٌ بِهَا لِذَلِكَ أَطْعَامُ فَعَلٌ
يَصِيرُ الْمُسْكِينُ بِهِ طَاعِمًا لَا مَالًا يَخْلَدُ فِي الْكِسْفَةِ فَإِنَّهُ يَكْسِرُ الْكُفْرَ
إِسْمًا لِلثَّوْبِ فَيَجْعَلُ الْعَيْنَ تَكْفِيرًا لِلْمَنْفَعَةِ وَالْإِعَارَةَ تَنَاوُلَ الْمَنْفَعَةِ
لَا غَيْنَهُ وَفِيهِ إِشَارَةٌ أَيْضًا إِلَى أَنَّ الْمَسَاكِينَ ضَارُونَ وَمُضَارِقُونَ لِحُجَّتِهِمْ

لَا أَنَّ اسْمَهُمْ يُدْعَى عَنْهَا فَكَانَ الْوَاجِبُ قَضَاءَ الْحَوَائِجِ لَا أَحْيَانَهُمْ فَأَطْعَامُ
مُسْكِينٍ وَاحِدٍ فِي عَشْرَةِ أَيَّامٍ مِثْلُ أَطْعَامِ عَشْرَةٍ فِي سَاعَةٍ لِتَجَدُّ
الْحَاجَةِ بِتَجَدُّ الْيَوْمِ فَإِنْ قِيلَ فِي الثَّوْبِ لَمْ تَجَدْ لِلْحَاجَةِ إِلَّا بَسْتَةً
أَشْهُرًا وَنَحْوَهُ فَوَجِبَ أَنْ لَا يَجُوزَ قِيلَ لَهُ هَذَا إِذَا اعْتَبِرَتِ اللَّبُوسُ
فَأَمَّا الْوَاجِبُ هُوَ التَّمْلِيكُ فِيهِ لِيُصْرَفَ إِلَى مَا أَحْتَاجُ إِلَيْهِ وَيُعْتَبَرُ
لِلْحَوَائِجِ كُلِّهَا صَارَ هَذَا الْكَافِي فِي التَّقْدِيرِ فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يُصْبِحَ الْحَدَّ الْيَوْمِ
وَاحِدًا إِلَى مُسْكِينٍ مُتَوَاتِرًا أَوْ فِي عَشْرِ سَاعَاتٍ كُلِّهَا بَعْضُ شَيْءٍ خِلافًا
لِلْحَاجَاتِ إِذَا قُضِيَتْ لَا بُدَّ مِنْ تَجَدُّدِهَا وَلِذَلِكَ إِذَا بَارَزَ الْمَنْ وَأَطْلَقَ
ذَلِكَ يَوْمَ الْخَمْسِ الْحَوَائِجِ وَمَا دُونَهُ غَيْرُ مَعْلُومٍ فَكَانَ أَوَّلُ وَادِيكَ
قَبْضُ الْمُسْكِينِ كَسَوْتَيْنِ مِنْ مَجْلَيْنِ جَمْلَةً لِأَنَّ أَكْلَ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
عَدَمٌ فِي حَقِّ الْآخَرِ فَلَمْ يُؤْخَذْ بِالتَّفْرِيقِ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
اغْنَوْهُمْ عَنِ الْمَسْئَلَةِ فِي مِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ عِبَارَةٌ عَنْ وَجُوبِ إِدَاءِ الصَّدَقَةِ
فِي يَوْمِ الْعِيدِ إِشَارَةٌ إِلَى الْوُجُوبِ عَلَى الْغَنِيِّ وَالصَّرْفِ إِلَى الْفَقِيرِ

وتعلقه باليوم وتأديه بمطلق المال وأولوية التجمل قبل الخروج
إلى المصلى ليستغنى عن المسئلة وأولوية الصبر إلى واحد لكونه أتم
في الأغنى فهذا من جوامع الكلم الذي خص به عليه السلام وأما دالة
النصر فثبت بمعنى النصر لغة لا استنباطا بأراي كانتهي عن التافيف
يوقف به على حرمة الصبر والشتم فإن العالم بأوضاع اللغة يفهم
بأول السماع أن المقصود دفع الأذى ولذا قلنا لو خلفه يضرب
أمراته فمد شعرها أو خنقها أو عضها حيث لتحقيق معنى الصبر
والثابت بها كالثابت بها إلا عند التعارض حتى صح إثبات
لحدود والكفارات بها دون القيام واختص به الفقهاء ودلالة
النصر لا تخفى على أحد حتى يعلم يقينا أنه ما رجم ما عزله ما عزله
لأنه زنا وهو محض فيثبت في غيره بدلالة النصر بالقياس
وكذا وجوب الكفارة على غير الأعزائي ووجوبها بالكل إذا علة
في الوقاع الحناية على الصوم بالنقض وإنما الوقاع آله والأكل قوة

حناية وأشدّها من أقصا لأن الطبع إليه أميل ومشقة
الصبر عنه أكثر وكذا النسيان في الوقاع جعل عذرا بدلالة
النصر لأن معنى النسيان لغة كونه مدفوعا إليه خلقه مجبولا
عليه طبعاً فعملنا به في نظيره ولين غلب وقوعه في الأكل والشرب
من حيث أن الصوم يضعف قوة الجماع ويزيد شهوة الأكل
لكنه قام بحاله من حيث أنه لا يغلب البشر فافطر الشبق
قد يغلبه بحيث لا يصبر عنه وعند غلبته يذهب من قلبه كل شيء
سوى مقصوده فيشأ ويأين ^{ويحد} قطاع الطريق على الرد
بدلالة أنه جزأ مجاربة الله تعالى ثم أبو يوسف ومحمد رحمهما الله
أوجبوا حد الزنا باللوامة لما أن الزنا قضا الشهوة بسفح الماء
في محل محرم مشتها وأوجبوا القصاص بالقتل بالمثل لما أن المراد
بالسيف في قتل عليه السلام لا قود إلا بالسيف مالا تطيق الهبة
احتماله وجواب ابن حنيفة رضي الله عنه أن المعتبر في باب العقوبات

صفة الكمال في السبب لما في نقصان من شبهة العدم
فيورث الشبهة والكمال في تقض البنية بما يكون عاملا
في الظاهر والباطن جميعا والكمال في سبغ الماء ما يهلك البشر
وهو الزنا لأن ولد الزنا هالك حكما العدم من يقوم بتربيته
فأما تنصيع الماء فخاص لأنه قد يحل بالعدل ولا يفسد الفراش
وكذا الزنا كمال بحاله لأنه غائب الوجود بالشهوة الداعية
من الجانبين قال الشافعي حرمة الله الكفارة يجب بالقتل العمد
وبالعموم بدلالة النص الوارد في قتل الخطأ واليمين المعقودة
وقلنا الكفارة مركبة من عقوبة وعبادة فلا يجب بالجناية
المخضة بل ما تردد بين الخطأ والباطحة وأما مقتضى زيادة
على النص ثبت شرطا لصحة المنصوص لما يستغنى عنه وجب
تقديمه لصحته وقد اقتضاه النص فصار مقتضى حكمه
حكم النص فلا يعارضه القياس والثابت به كالثابت بدلالة النص

٤١
الأخذ بالمعارضه وقد يشكل على السامع الفصل بين مقتضى الحد
وهو ثابت لغة وآية ذلك أن ما اقتضى غيره فالتصحيح بالمقتضى لا يغيره
بل يقرره لأنه ثبت شرطا لصحته كقوله تعالى فتحرر رقبة
وهو مقتضى لكونها مملوكة وإن كان محدفا فقد مر مذكور انقطع
الحكم عن المذكور الأول كقوله تعالى واشتل القرية واشربوا
في قلوبهم الجحش وقوله علي بن سالم رفع عن أمي الخطأ والسيان فعند
ذكر الأهول المحبة والمكلم يتحول فبسة السؤال والاشراب والرفع
إلى ما صرح به وله عموم لأنه مختص وهو أحد طرفي اللغة وأما سقط
عموم هذا الخبر لكونه محدفا مشتركا لأنه من قبل مقتضى على ما مر
ولو عموم للمقتضى عندنا خلافا للشافعي لأنه ثابت ضرورة فيستقدر بقدرها
فلا يصح فيه التخصيص فيما ثبت اقتضا كقوله إن أكلت أو شربت أو لبست
فعبدي حر وكذا لو قال إن اغتسل ونوى تخصيص الفاعل بدون ذكره أو نوى
تخصيص المكان فقه إن خرجت لأن مقتضى عموم له والتخصيص

يدون التعيم محال وكذا في قوله اعتدى لا يصح نيّة الثالث والبار وكذا في
 قوله أنت طالق لأن ذكر الطالق ذكر لطلاق هو صفة للمرأة فاما
 اثباته في المتكلم أمر شرعي ثبت اقتضا بخلاف قوله أنت طالق حيث
 يصح نيّة الثالث لأن المصدر الثابت اقتضا يتنوع الى ما يقطع
 الملك والى ما يقطع الحلال وذلك يتضمن الثالث فعد نيته يثبت ضمنه قصد
 كالمالك في المغصوب يثبت في ضمن الضمان شرعا لا قصد بخلاف
 الطلاق لأنه لا اتصال له بالحمل في الحال وانما هو انعقاد اللفظ عدل
 وذلك لا يتنوع وعند اتصاله بالحمل انما يتنوع بالعدد الذي هو اصل
 في التنوع فلو صحّت نيته يلزم تعيم مقتضى قصد او هذا بخلاف قوله
 طلق نفسك حيث يصح نيّة الثالث لأن المصدر فيه ثابت لغة
 فكان محذوفاً في قوله ان خرجت يصح نيّة السفر لأن ذكر الفعل ذكر للمصدر
 لغة ولأنه احدث بقى الخروج بخلاف نيّة المكان وبسبب الخروج لأنه ثبت
 اقتضا بخلاف قوله طلقك لأن المقدر فيه مصدر مضي وانعدم فلا يقبل

قوله اعتدى لا يصح
 نيّة الثالث لأن
 المصدر الثابت
 اقتضا يتنوع
 الى ما يقطع
 الملك والى ما
 يقطع الحلال
 وذلك يتضمن
 الثالث فعد
 نيته يثبت
 ضمنه قصد
 كالمالك في
 المغصوب يثبت
 في ضمن الضمان
 شرعا لا قصد
 بخلاف الطلاق
 لأنه لا اتصال
 له بالحمل في
 الحال وانما هو
 انعقاد اللفظ
 عدل وذلك لا
 يتنوع وعند
 اتصاله بالحمل
 انما يتنوع
 بالعدد الذي
 هو اصل في
 التنوع فلو
 صحّت نيته
 يلزم تعيم
 مقتضى قصد
 او هذا بخلاف
 قوله طلق
 نفسك حيث
 يصح نيّة
 الثالث لأن
 المصدر فيه
 ثابت لغة
 فكان محذوفاً
 في قوله ان
 خرجت يصح
 نيّة السفر
 لأن ذكر الفعل
 ذكر للمصدر
 لغة ولأنه
 احدث بقى
 الخروج بخلاف
 نيّة المكان
 وبسبب الخروج
 لأنه ثبت
 اقتضا بخلاف
 قوله طلقك
 لأن المقدر
 فيه مصدر مضي
 وانعدم فلا
 يقبل

العموم ولأنه نفس الطلاق ونفس الفعل بالعزيمة لا يتعدّد ولا يلزم اذا حلف
 لا يساكن فلان في هذه الدار ونوى السكنى بيت واحد لأن كمال المسكنة
 انما يتحقق اذا جمعها بيت واحد لكن اليمين وقعت على الدار فاما بحث
 بحجاز السكنى للعرف فصحت نيّة الحقيقة الكاملة وعلى هذا قلنا
 فيمن قال لا سخر اعتق عبدك عنى بالفرديهم فاعتقه يقع عن المهر
 لأن امره يتضمن البيع منه اقتضا ثبت بشروط مقتضى سقوط
 القبول فلو عم المقتضا ثبت بشروط نفسه قال ابو يوسف رحمه الله
 في قوله اعتق عبدك عنى غير شئ يقع عنه ايضا بالهبة الثابتة اقتضا
 واستغنت عن القبض وهو شرط فيها كما استغنى البيع عن القبول
 وهو ركن فيه وقال المقتضا تبع للمقتضى والقبض ليس من جنس القبول
 ولأنه لا يتبعه فلا يسقط به ما لا يحتمل السقوط اما القبول فيحتمله
 كما في التعالي وقوله لا سخر بعنل هذا الثوب بكذا فافطعه فقطعه ولم
 يتكلم صح البيع ولا يلزم قوله لصغير هذا ولدى فلو صدقته المعروفة

المقصود
 من هذه
 المسئلة
 هو
 معرفة
 ما
 يقع
 من
 البيع
 والقبض
 في
 هذه
 المسئلة

بَعْدَهُ مَوْتِ الْمَقَرِّ انْهَارًا تَأْخُذُ الْمِيرَاثَ وَمَا ثَبَتَ الْفَرَاشُ الْمَقْتَضَى النَّسَبُ
ثُمَّ يَجْعَلُ النِّكَاحَ كَالْمَصْرَحِ بِهِ حَتَّى يَثْبُتَ صِحَّتُهُ وَيَجْعَلُ قَائِمًا إِلَى مَوْتِ
الزَّوْجِ حَتَّى تَرْتَضِيَ ثَبُوتُهُ بِدَلَالَةِ النَّصِّ أَوْ بِالدَّشَارَةِ الْمَقْتَضَى النَّسَبُ
لَا أَنَّ اسْمَ الْوَلَدِ مُشْتَرِكٌ لَا يَتَصَوَّرُ الْوَالِدُ وَالِدَةً كَاسْمِ الْوَلَدِ لَا يَتِمُّ الْوَلَدُ
آخَرًا فَالتَّخْصِصُ عَلَيْهِ يَكُونُ تَنْصِيبًا عَلَيْهِمَا دَلَالَةً أَوْ إِشَارَةً عَلَى
أَنَّهُ اقْتِضَاءُ النِّكَاحِ هَاهُنَا كَقِضَاءِ الْبَيْعِ وَالْمَلِكِ وَقَوْلُهُ اعْتَقَبْتُ عَبْدَكَ
عَنْ عَلَى الْفِ دَرَاهِمٍ لَكِنَّ الْمَقْتَضَى هَاهُنَا غَيْرُ مُتَوَجِّعٍ فَبَعْدَ مَا ثَبَتَ النِّكَاحُ
بَطَرِيقِ الْقِضَاءِ يَكُونُ بَاقِيًا لِعَدَمِ الْمَزِيلِ ثُمَّ الثَّابِتُ الْمُقْتَضَى النَّصِّ
لَا يَحْتَمِلُ التَّخْصِصَ لِعَدَمِ عُمُومِهِ كَمَا ذَكَرْنَا وَكَذَا الثَّابِتُ بِدَلَالَةِ النَّصِّ
لَا أَنَّ مَعْنَى النَّصِّ إِذَا ثَبَتَ كَوْنُهُ عِلَّةً لِمُسْتَحَالٍ أَنَّهُ لَا يَكُونُ عِلَّةً
وَأَمَّا الثَّابِتُ بِإِشَارَةِ النَّصِّ فَيَحْتَمِلُ الْخُصُوصَ إِنْ كَانَ عَامًّا لِأَنَّ عُمُومَهُ
ثَابِتٌ صِغَةً وَمِنْ النَّاسِ مَنْ عَمِلَ فِي النُّصُوصِ بِوُجُوهٍ آخَرَةٍ فَاسِدَةٍ
عِنْدَنَا مِنْهَا مَا قَالَ بَعْضُهُمْ أَنَّ التَّخْصِصَ عَلَى شَيْءٍ بِاسْمِ الْعَلَمِ يُوْجِبُ

وَأَمَّا الثَّابِتُ بِإِشَارَةِ النَّصِّ فَيَحْتَمِلُ الْخُصُوصَ إِنْ كَانَ عَامًّا لِأَنَّ عُمُومَهُ
ثَابِتٌ صِغَةً وَمِنْ النَّاسِ مَنْ عَمِلَ فِي النُّصُوصِ بِوُجُوهٍ آخَرَةٍ فَاسِدَةٍ
عِنْدَنَا مِنْهَا مَا قَالَ بَعْضُهُمْ أَنَّ التَّخْصِصَ عَلَى شَيْءٍ بِاسْمِ الْعَلَمِ يُوْجِبُ

نَفْعُ الْحَلْمِ عَمَّا عَدَاهُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي خَمْسٍ مِنَ الْخَيْلِ شَاةٌ لَدُنِ الْأَنْصَارِ
فَهُمْ وَأَعْدَاءُ وَجُوبُ الْوَسْطَانِ بِالْكَسَالِ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ وَلَدَانَهُ لَا فَايِدَةَ فِيهِ يَدُونَ التَّخْصِصُ وَلَنَا قَوْلُهُ تَعَالَى
وَلَا تَقُولَنَّ لشيءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ عَدَا الْوَالِدِ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَذَكَرَ الْأَسْتِثْنَاءَ
لَا يَخْتَصُّ بِالْعَدُوِّ وَلَذَلِكَ تَعَالَى فَلَا تَطْلُقُ وَافِيَهُنَّ أَنْفُسَهُمْ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
وَلَا يَغْتَسِلَنَّ فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ لَا يَدُلُّ عَلَى بَاحَةِ الظُّلْمِ فِي غَيْرِهَا وَلَوْ عَلَى
إِبَاحَةِ الْوَسْطَانِ فِيهِ لَا عَنْ جَنَابَةِ وَلَدِ التَّخْصِصِ لَوْ أَوْجَبَ التَّخْصِصُ
يُلْزَمُ تَرْجِيحُ الْقِيَاسِ وَإِسْدَادُ بَابِهِ وَكَانَ اسْتِدْلَالُ الْأَنْصَارِ
بِالْإِلَامِ الْمَوْجِبَةِ لَا سِتْغَارَ لِلْخَيْرِ وَعِنْدَنَا هُوَ ذَلِكَ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِعَيْنِ
الْمَاءِ غَيْرَ أَنَّ الْمَاءَ مَرَّةً يَثْبُتُ عَيْنَانَا وَمَرَّةً دَلَالَةً وَفَايِدَتُهُ تَأْمَلُ الْمُسْتَنْبِطَ
لِنَبْلِ الدَّرَجَةِ وَمِنْهَا مَا قَالَ الشَّافِعِيُّ إِنَّ الْحَلْمَ مَتَى عَلُوُّ شَرْطٍ أَوْ أَضِيفَ
إِلَى مُسَمًّى يَوْصَفُ حَاصِرًا أَوْ جَبَّ ذَلِكَ نَفْعُ الْحَلْمِ عِنْدَ عَدَمِ الْوَصْفِ أَوْ الشَّرْطِ
وَلِهَذَا أَمْ يَجُوزُ نِفَاحُ الْأُمَّةِ عِنْدَ قَوَاتِ الْوَصْفِ أَوْ الشَّرْطِ الْمَذْكُورَيْنِ

في قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات
فمن ما ملك ايمانكم من قتيانكم المؤمنات وقال المبسوقة لا تسحق
النفقة الا اذا كانت حاملا لا نهما تعلقت بالليل بالنص والزنا
لا يوجب حرمة المصاهرة لان حرمة الرينة بوصف انها
من نسائنا في قوله تعالى وربايبكم الا في فجوركم من نسائكم والدة
لو امتنع من كلمات اللعان تحذرا لان ذلك الحجة مقيدة بها
في قوله تعالى ويذرا عنها العذاب وهذا بنا على انه الحق الوصف
بالشرط واعتبر التعليق بالشرط عاملا في منع الحكم دون السبب
ولذلك ابطال تعليق الطلاق والعراق بالملك وجوز تحجيل النذر
المعلق بالشرط والتكفير بالمال قبل الخبز لان الوجوب حاصل
بالسبب على اضله ووجوب الاداء متراج عنه بالشرط والمالي محتمل
الفصل بين وجوبه ووجوب ادائه اما البدني فلا يحتمل
الفصل فلما تاخر الاداء لم يبق الوجوب وانا نقول اقصى حجات

الوصف اذا كان مؤثرا ان يكون علة الحكم ولا اثر للعلة في النفي لا خلاف
واشترط السوم بقوله عليه السلام ليس في العوامل الحديث ولا تلزم
امة ولدت ثلثة اولاد في بطون مختلفة فادعى المولى نسب الكبر
لا يثبت نسب بعدة لولا تقيده بتخصيصه ثبت لا نهما ولدا
ام ولده ولا قول الشهود لا نعلم له واذا اخرج في ارض كذا لم تقبل
شهادتهم للتخصيص عندها لان ذلك ليس لتخصيص وصف الكبرية
بدليل انه لم يثبت نسبها ايضا اذا قال للكبر هذا ابني مع ان
التخصيص بالوصف لا يوجب التخصيص لكن القرار بالنسب عند
ظهوره واجب شرعا فسكوته عنها نفى صريح حملا لا مبر على القلاء
وتخصيص الشهود يورث شبهة في رد الشهادة وعينها اليهم
اثبات الاحكام وعذر ابي حنيفة رضي الله عنه انه سكوته في غير
موضع الحاجة لعدم الحاجة الى بيان المكان ويحتمل انه للاختراز
عن المجازفة ولو كان شرطا فالشرط داخل على السبب دون حكمه
الوصف

فمنعه من اتصاله بحلّه ويدون الاتصال بالحل لا ينعقد سببا
كالترس اذا منع اتصال السهم بالمرجى ايده منع سببته بخلاف
المضاف الى زمان لان التأجيل لا يمنع الاتصال بالحل كما جيل الدين
فكان سببا لان الجزاء في اليمين بالله تعالى وبغيره لم يجب الا بعد
انتقاض تركيب اليمين بالحنث ويستحيل ان يقال في شيء انه سبب
الحكم لا يثبت ذلك للحكم الا بعد انتقاضه ولهذا لو حلف لا يطلق
فعلق الطلاق بالشرط لا يحنث ما لم يوجد الشرط وهذا بخلاف
خيار الشرط في البيع لان الخيار داخل على الحكم دون السبب
ولهذا لو حلف لا يبيع فباع بشرط الخيار يحنث واذا ثبت ان التعليق
نص في السبب باعدامه الى زمان وجود الشرط لا في احكامه
استغنيا عن اقامة الدليل على احكامه فيصح تعليق الطلاق
والعتاق بالملك وكذا الحكم في اخواته وبطل التكفير بالمال قبل
الحنث ورفقه بين الماتى والبدنى ساقط لان حق الله تعالى

في الماتى فعل الاداء والمال آتاه وانما يقصد غير المال في حقوق العباد
ولا يلزم التيمم لانا لا ندعي ان التعليق يوجب الحكم عند عدم الشرط
بل لا تعرض له بحال عدم الشرط والحكم فيه باق على الاول والاصل
فيه عدم الجواز لانا لو خلسنا ومجرّد عقلسنا الحكمنا بان التراب
المغبر لا يقوم مقام الماء المطهر ومنها ما قال الشافعي ان النص
المطلق محمول على المقيّد لان الناطق اولى من التاكيد ولهذا النص
المطلق عن السوم محمول على المقيّد به والمطلق من نصوص الشهادة
محمول على المقيّد بالعدالة فيها وكذا نصوص الهدايا في المتعة والقران
محمول على المقيّد بالتبليغ في جزاء الصيد وكذا اذا كانا في حادثتين
مثل كفارة القتل وسائر الكفارات لانها يحنث واحد وعندها
لا يحل المطلق على المقيّد وان كانا في واحدة واحدة بعد ان يكونا
حكمين في مكان العمل بهما وفيه عمل بمقتضا كل نص على ما وضع له
قال الله تعالى لا تسأوا عن اشياء فيه نبيه على ان العمل بالمال

وَاجِبٌ وَإِيَّاهُ أَشَارَ ابْنُ عَبَّاسٍ بِهَوَامَا ابْنَهُمَا اللَّهُ وَاتَّبَعُوا مَا بَيْنَ قَالِ ابْنُ حَنِيفَةَ
 وَتَحَدَّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ فِيمَنْ قَرِبَ إِلَيْهِ ظَاهِرٌ مِنْهَا فِي خِلَالِ الصَّوْمِ لِيْلًا عَامِدًا
 أَوْ نَهَارًا نَاسِيًا إِنَّهُ يَسْتَأْنِفُ وَلَوْ قَرَّبَهَا فِي خِلَالِ الْطَّعَامِ لَمْ يَسْتَأْنِفْ
 لِأَنَّهُ شَرْطُ الْإِخْلَافِ عَنِ الْمُسِيءِ مِنْ ضَرُورَةِ التَّقْدِيمِ عَلَى الْمُسِيءِ وَذَلِكَ
 مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي الْأَعْتَاقِ وَالصِّيَامِ دُونَ الْطَّعَامِ وَلِهَذَا يُجُوزُ التَّيَمُّمُ
 بِالْتُّرَابِ بِالْمُقَيَّدِ مِنَ الْخَبَرِ يَقُومُ عَلَيْهِ التُّرَابُ طَهُورُ الْمُسْلِمِ وَلَوْ أَنَّ
 عَشْرَ حُجَجٍ وَبِكُلِّ مَا كَانَ مِنْ جَنَسِ الْأَرْضِ بِالْمُطْلَقِ مِنْهُ يَقُومُ عَلَيْهِ لَمْ يَجْعَلْ فِي
 الْأَرْضِ مُجَدِّدًا وَطَهُورًا لِاخْتِلَافِ الْمَحَلِّ وَقَبْدِ الْأُمَامَةِ لَا يُوجِبُ نَفْيًا
 عِنْدَنَا لَكِنَّ السَّنَةَ الْمَعْرُوفَةَ أَوْ جَبَتْ شَيْخُ الْأُطْلَاقِ وَلِذَا قَدَّ الْعَدَالَةُ
 لَا يُوجِبُ التَّنْفِيذَ لَكِنَّ نَصْرَ الْأَمْرِ بِالتَّيَمُّمِ فِي نَبَأِ الْفَاسِقِ يُوجِبُهُ وَاشْتِرَاطُ
 التَّبْلِيغِ فِي الْهَدَايَا يَقُومُ نَعَانِي ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أَوْ يَحْتَقِضُ
 اسْمُ الْمُقَيَّدِ وَقَبْدِ التَّيَمُّمِ فِي كُفَّارَةِ الْقَتْلِ وَالطَّهَارِ لَا يُوجِبُ
 نَفْيًا فِي كُفَّارَةِ الْبَيْمِنِ بَلْ يَثْبُتُ بِإِبَادَةِ عَلَى الْمُطْلَقِ بِقِرَاءَةِ ابْنِ مَعُودٍ
 الْأَوَّلِ

٤٦
 ثُمَّ لَمْ يَجْعَلْ بَيْنَ قِرَاءَتِهِ وَقِرَاءَةِ غَيْرِهِ لِيَجُوزَ الْأَمْرُ بِالْقِرَاءَةِ وَرَدًا فِي الظُّلَمِ
 وَإِنَّهُ فِي وُجُودِهِ لَا يَقْبَلُ وَصَفَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ خِلَافًا لِلْوَدِّ خِلَافًا
 عَلَى السَّبَبِ حَيْثُ تَجَرَّى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى مَنْبِهِ كَمَا قُلْنَا فِي صَدَقِ الْقَطْرِ
 إِنَّهُ يُحِبُّ أَدَاؤَهَا عَنِ الْعَبْدِ الْكَافِرِ بِالنَّصْرِ الْمُطْلَقِ وَعَنِ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ بِالنَّصْرِ
 الْمُقَيَّدِ بِالْإِسْلَامِ لِأَنَّهُ لَا تَرَاهُ فِي الْأَسْبَابِ فَوَجِبَ لِلْمَعْنَى وَهُوَ نَظِيرُ
 مَا سَبَقَ أَنْ التَّعْلِيْقَ بِالشَّرْطِ لَا يُوجِبُ التَّنْفِيذَ فَصَارَ الظُّلَمُ الْوَاحِدُ مُعْلَقًا
 وَمُرْسَلًا لِأَنَّ الْأَرْسَالَ وَالْتَّعْلِيْقَ يَتَنَاوَيَانِ وَوُجُودُهُمَا قَبْلُ
 وَوُجُودُهُ كَانَ مُحْتَمَلًا لِلْوُجُودِ بِطَرِيقَيْنِ ^{لِسَبَبِ} الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَحُلْ صَوْمُ
 كُفَّارَةِ الْبَيْمِنِ عَلَى الطَّهَارِ وَالْقَتْلِ وَهَذَا مِنْهُ تَنَاقُضٌ وَدِقَاقُ
 الْأَصْلِ مُتَعَارِضٌ لِأَنَّهُ مُقَيَّدٌ بِالتَّيَمُّمِ وَهُوَ مُقَيَّدٌ بِالتَّنْفِيذِ فِي صَوْمِ
 الْمُتَعَةِ فَقَطَّ اخْتِبَارُهُ لِأَنَّ صَوْمَ الْمُتَعَةِ لَيْسَ بِكُفَّارَةٍ بَلْ هُوَ نُسْكَ
 بِمَنْزِلَةِ إِرَاقَةِ الدَّمِ الَّذِي كَانَ الصَّوْمُ خُلْفَاءَهُ عَلَى أَنَّ الصَّوْمَ
 قَبْلَ أَيَّامِ النَّحْرِ لَا يُجُوزُ لِأَنَّهُ لَمْ يُشْرَعْ لِأَنَّ التَّنْفِيذَ وَاجِبٌ لَا تَرَى

أَنَّهُ أَضِيفَ إِلَى وَقْتِ بَيْتِهِ إِذَا فَكَانَ كَالظَّهْرِ قَبْلَ الزَّوَالِ وَمِنْهَا
مَا قَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّ الْعَامَّ يُخْتَصَرُ بِسَبَبِهِ وَهَذَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَجْزَاءٍ أَحَدُهَا
أَنَّ الْحُكْمَ مَتَى نَقَلَ عَنْ سَبَبِهِ وَخَرَجَ مَخْرَجَ الْجَزَاءِ كَمَا رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
سَمِعَ فَسَجَدَ وَزَنَا مَا عَزَّ فَرَجَمَ وَهَذَا يُخْتَصَرُ بِسَبَبِهِ وَمَا خَرَجَ مَخْرَجَ
الْجَوَابِ إِنْ كَانَ لَا يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ كَنَعْمَ وَبَلَى يُخْتَصَرُ بِمَا سَبَقَ أَيْضًا
لَا أَنَّهُ لَا يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ فَيَرْتَبِطُ بِمَا قَبْلَهُ ضَرْفَةً وَإِنْ كَانَ مُسْتَقِلًّا
فَإِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى قَدْرِ الْجَوَابِ فَلَمْ يَزِدْ عَلَى قَدْرِ الْجَوَابِ كَمَا لَمْ
عَوَّ إِلَى الْعَدَاءِ أَوْ الْمَسْئُولِ عَنِ الْغَيْثِ عَنْ جَنَابَةِ يَقُولُ وَاللَّهِ
لَا أَتَعْدِي الْيَوْمَ وَإِنْ اغْتَسَلْتُ اللَّيْلَةَ فَعَبْدِي كَذَا فَيُفَوِّضُ
الْخِلَافَ فَعِنْدَ مَا يَصِيرُ مُبْتَدَأً اخْتِرَا زَاغَ الْغَايَةِ الزِّيَادَةِ وَكَذَلِكَ
الْعُمُومَاتُ لِنَزُولِهَا أَسْبَابُ خَاصَّةٍ وَمِنْهَا مَا قَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّ الْقُرْآنَ
فِي النِّسْظِ يُوجِبُ الْقُرْآنَ فِي الْحُكْمِ مِثْلُ قَوْلِهِ بَعْضُهُمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى أَقِيمُوا
الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ إِنَّ الْقُرْآنَ يُوجِبُ أَنَّ تَحْتَ الزَّكَاةِ عَلَى الصَّبِيِّ

وَالْمُجْتَنُونَ لِأَنَّ الْعَطْفَ يَقْتَضِي الْمُشَارَكَةَ وَاعْتَبَرُوا بِالْجُمْلَةِ
النَّاقِصَةِ وَهَذَا فَاسِدٌ لِأَنَّ الشَّرْكَهَ إِنَّمَا تَحْتَ فِي الْجُمْلَةِ النَّاقِصَةِ
لَا فِتْقَارَهَا إِلَى مَا يَتِمُّ بِهِ فَإِذَا تَمَّ بِنَفْسِهِ لَمْ تَحْتَ الشَّرْكَهَ إِلَّا فِيمَا
يَقْتَضِي إِلَيْهِ وَلِهَذَا قُلْنَا فِي قَوْلِهِ الرَّجُلُ لَا مَرَاتِهِ إِذَا دَخَلَ الدَّارَ
فَأَنْتَ طَالِقٌ وَعَبْدِي حُرٌّ إِنْ الْعَشَقُ يَتَعَلَّقُ بِالشَّرْطِ لِأَنَّهُ فِي حَقِّ
غَرَضِ التَّعْلِيقِ قَاصِرٌ حَتَّى إِذَا نَعْدَمَ غَرَضُ التَّعْلِيقِ فِي قَوْلِهِ إِنْ
دَخَلَ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ وَضَرَبَكَ طَالِقٌ طَلَقَتْ ضَرْفَتُهُمَا فِي الْحَالِ
وَكَذَا قُلْنَا قَوْلَهُ تَعَالَى وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ إِنْ كَانَ تَامًا وَلَكِنَّهُ مِنْ حَيْثُ
أَنَّهُ يُصَلِّحُ جَزَاءَ الْكَرِيمِ لِيَكِيَ كَالْجُلْدِ لِلْسَّافِيهِ الْعَبِي مُقْتَضٍ إِلَى التَّطَرُّفِ
إِذَا لَجَزَاءُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ فَيُجْعَلُ مُلْحَقًا بِالْأَوَّلِ وَلِهَذَا فَوَضَعْنَا إِلَى الْوَيْلَةِ
وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ لَمْ يُصَلِّحْ جَزَاءَ لَجَزَاءِ
مَا يَقَامُ عَلَى الْوَيْلَةِ بِبَدَأٍ بِوَلَايَةِ الْأَمَامِ لَا لِلْحَاكِمَةِ عَنْ حَالٍ قَائِمَةٍ
فَكَانَ فِي حَقِّ الْجَزَاءِ فِي حُكْمِ الْوَيْلَةِ بِبَدَأٍ وَمِنْ التَّمَسُّكَاتِ الْفَاسِدَةِ

التمسك بما روى أنه عليه السلام قال فلم يتوضأ لا ثبات أن القى
 غيرنا قرض لا نأثرت عدم التوضي عقب القى إذا الفاء
 للتعقيب ولا نزاع فيه إنما النزاع في كون القى ناقضا وأنه
 لا يتعرض لذلك وكذا بقوله تعالى حرمت عليكم الميتة لإثبات
 فساد الماء بموت الذباب لأنه يثبت حرمة الميتة والنزاع
 في فساد الماء بالموت وكذا بقوله عليه السلام للسائلة عن دم الحيض
 حتى تم أقرصيه ثم اغسله بالماء لعدم جواز استعمال الماء
 لأنه يقتضي وجوب غسل النجس بالماء حال قيامه على المحل ونحن
 نقول به وإنما الخلاف في حصول الطهارة عند إزالة النجس بالماء
 وبقوله عليه السلام لا تستفعوا من الميتة بشئ حرمة الانتفاع
 بشعر الميتة وعظها لأنه يقتضي جبرمية الانتفاع
 بالميتة والنزاع في الانتفاع بالشعر بالميتة وبقوله عليه السلام
 في أربعين شاة لعدم جواز أداء القيمة لأنه لتعين الواجب
 أو لتقديره والخلاف في أن أداء القيمة هل يخرج عن العمد

أما باتيان عين ما وجب أو بدله والحديث لا يتعرض لذلك
 وبقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله لوجوب العمرة لأنه يقتضي
 وجوب الإتمام وذلك بعد الشروع ونحن نقول وبقوله
 عليه السلام لا تدبغوا الدرعهم بالدرهمين لا ثبات أن الفاسد
 لا يفيد الملك بعد القبض لأنه إنما يقتضي حرمة البيع وذلك
 لا ينفي ثبوت الأحكام عليه كاستيلاد الأرب جارية ابنه
 وذبح شاة مغضوبة بسكين مغضوب والأصطبار بقوس
 الغير والتوضي بالماء المغضوب ووطئ الحايض وما شاكله فلو تأملت
 وجدت أكثر تمسكات المصنوع ضعيفا **باب الحج الشرعية**
 اعلم أن أصول الشرح ثلاثة الكتاب والسنة وإجماع الأمة
 والأصل الرابع القياس المستنبط من هذه الأصول والحجة والأصل
 نوعان موجبة ومجوزة فالموجبة أربعة كتاب الله تعالى والسموع
 من في رسول الله صلى الله عليه وسلم والمتواتر عنه وإجماع وأصلها التمسك

ما روى في غير هذا الباب
 من وجوب الحج
 في كل سنة
 أو في كل عام
 أو في كل شهر
 أو في كل يوم
 أو في كل ليلة
 أو في كل ساعة
 أو في كل دقيقة
 أو في كل ثانية
 أو في كل لحظة
 أو في كل لحظة
 أو في كل لحظة

341

بيان ما يخص به الصلوة فيقول السنة نوعان مرسل ومُسند

فَإِنْ مَرَّ شَيْئٌ مِنْهُ فَقَدْ حَدِيثٌ لِسَمَاعٍ بِطُرُقٍ طَوَّاهَا وَقَالَ قَالَ

والمجمل في القسم الثاني
يدخل فيه عبارات
القسم الرابع عبارة
القسم الثاني الظاهر
والقسم الثالث
قسم الأول
ففي الترتيب
ان اضرب و

ق وَجْهَهُ
أَمَانٌ يَكُونُ أَمَانٌ يَكُونُ

فان كان من المتكلمين لا يخجلوا ان
الاستعمال

نظاوى
نصب الوضع او نصب
نصب الوضع فهو استعمال
ن كان بحسب الوضع الاستعمال
ن كان بحسب ان كان بحسب ان كان

في القسم الثاني والثالث والرابع
في القسم الخامس وهو القسم
في القسم السادس وهو القسم
في القسم السابع وهو القسم

وان كان في حجب فهو مستقيم
الاستدلال فحجب على
هذه الاربعة

ثم كل قسم من الأقسام الأربعة إذا كان
بعض أقسامه والأربعة عشر
بعض أقسامه الأربعة عشر

والاربعة اخرى نقلها المصنف
والاربعة والمشكك في معتقده

والمشايبة فيكون العشرة معناه

تم كل
اربعة اقسام في اللغة ومطهره
على ما يراه في ما يراه في ما يراه

ويعرفه كما في قوله تعالى
فبما عندنا خزائنه وما ننزله الا قبلا

مجموع الاقسام فافهم

فيه اكثر لكن هذا ضرب من رية ثبتت بالاجتهاد فلم يحجز الشرح بمثله
وقال الشافعي لا قبل المرسل من القرن الثاني والثالث الا ان ثبت
اتصاله بطريق آخر فلهذا قبلت مراسيل سعيد بن المسيب
لا في تتبعها فوجدتها مسانيد واما مراسيل من دون هؤلاء
فقد اختلف فيه قال بعضهم لا تقبل لظهور الفسق الا من اشهر
انه لا يروى الا عن ثقة مثل ارسال محمد بن الحسن وانه اتصل
من وجهه دون وجه رده بعض اهل الحديث وعامةهم على انه يغني
الانفصال ويكفي الاتصال **والمسند** اقسام المتواتر وهو ما يرويه
قوم لا يخص عددهم ولا يتوهم تواطؤهم على الكذب لكثرتهم وعدا
لتهم وتباين اماكنهم ويدوم هذا الحد الى ان يتصل برسول الله
صلى الله عليه وسلم وذلك مثل نقل القرآن والصلوات والحج واعداد
الركعات ومقادير الزكوات وما اشبه ذلك وانه يوجب علما
ضروبيا ومن انكره لم يعرف دينه ودنياه وائمة واباه وعنه

باب ما يروى من مراسيل سعيد بن المسيب

في

واخاه ولا نفسه وليدا رضيعا والمشهور وهو ما كان من الحاد
في الاصل ثم اشهر فصار ينقله قوم لا يتصور تواطؤهم على
الكذب وهم القرن الثاني فمن بعدهم ووليل قوم ثقات ائمة
لا يتهمون فصار بشهادتهم وتصديقهم بمنزلة المتواتر حتى
قال الجصاص انه احد قسمي المتواتر وقال عيسى ابن ابان يضل
جاحدة ولا يكفر وهو الصحيح عندنا لان المشهور بشهادة السلف
صار حجة للعمل به بمنزلة المتواتر فصحت الزيادة به على كتاب الله
وهو نسخ عندنا وذلك مثل حديث الرجم والمسيح على الخيل والقتال
في صياح كفارة اليمين لكنه لما كان من الاحاد في الاصل ثبت به
شبهة سقط بها علم اليقين **وحبر الواحد** هو الذي يرويه الواحد
او اثنان فصاعدا بعد ان يكون دون المشهور والمتواتر
وهو حجة للعمل به في الدين والدنيا لقوله تعالى قلوا نفر من كل
فرقة منهم طائفة وهي اسم للواحد فصاعدا قيل في سبب نزول

قَوْلُهُ تَعَالَى وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ النَّاسِ ظَلَمَتَا أُخْرَىٰ طَائِفَةٌ لَّهُمْ أَجْرُهُمْ بِمَا عَمِلُوا وَلَا يَمَسُّهُمُ اللَّهُ بِظُلْمٍ ۚ إِنَّهُ يُبْذِلُ الْوَسْطَىٰ ۚ
 وَبَرِيرَةٌ فِي الْهَدْيَةِ دَلِيلٌ عَلَيْهِ وَلَا نَهْ عَلَيْهِ أَلَمْ مَأْمُورٌ بِالتَّبْلِيغِ
 وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يَذْهَبْ إِلَى كُلِّ قَبِيلَةٍ وَبَابُ كُلِّ أَحَدٍ وَأَمَّا
 بَعَثَ عَلَيْهِ أَلَمْ رَسُولًا أَوْ كِتَابًا فَلَوْ لَمْ يَكُنْ حُجَّةً يَنْفَعُ بِالْبَطْنِ
 بِالتَّقْصِيرِ فِي التَّبْلِيغِ وَلَوْ أَنَّ خَيْرَ الْوَاحِدِ يَفِيدُ غَلْبَةَ الظُّرِّ وَأَنَّهُ
 تَوْجِبُ الْعَمَلِ لَعَدَمُ تَوْقُفِهِ عَلَى الْإِقْيَانِ بَيِّنِينَ وَالشَّهَادَةِ إِنَّمَا
 اخْتَصَّتْ بِالْعَدَدِ لِأَنَّ الدَّعْوَى يُعَارِضُهَا الدَّنَاءُ فَإِذَا اتَى
 بِشَاهِدٍ فَقَدْ تَرَجَّحَ حُجَّةُ الصَّدَقِ لَكِنْ عَارِضُهُ شَهَادَةُ الْأَصْلِ
 فَإِنَّ الدِّمَّ خُلِقَتْ فِي الْأَصْلِ بَرِيرَةٌ وَعَنْ الْحَقِّوَعِ عَرِيَّةٌ فَلَا يَدُ مِنْ شَاهِدٍ
 آخَرَ لِيَكُونَ شَغْلُهَا نَحْجَةً قَوِيَّةً ثُمَّ الْخَبَرُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُنْقَطِعًا مَعْنَى بَانَ
 لَمْ يَكُنْ مُخَالَفًا لِكِتَابِ وَالسَّنَةِ الْمَشْهُورَةِ كَمُخَالَفَةِ حَدِيثِ فَاطِمَةَ
 بِنْتِ قَيْسٍ قَوْلُهُ تَعَالَى أَسْكَنُوهُنَّ وَحَدِيثُ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ قَوْلُهُ تَعَالَى
 فَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ وَحَدِيثُ مَرِّ الذِّكْرِ قَوْلُهُ تَعَالَى

بِمَنْ يَسْتَشْهِدُ

فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَحَدِيثُ الْمَصْرَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى
 فَخُذُوا وَحَدِيثُ ابْنِ أَبِي قَاصٍ أَوْ يَنْقُصُ إِذَا جَفَّ حَدِيثُ الْأَشْيَاءِ
 السَّنَةِ وَلَمْ يَكُنْ شَاذًا فِيمَا يَعْمُ بِهِ الْبَلَوُ حَدِيثُ الْجَمْعِ بِالتَّسْمِيَةِ
 وَرَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الرُّكُوعِ وَلَمْ تَعْرِضْ عَنْهُ الْإِيْمَةُ مِنْ أَصْحَابِ سُلَيْمَانَ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهُمْ حَدِيثُ الطَّلَاقِ بِالرِّجَالِ وَالْعَدَّةِ
 بِالنِّسَاءِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ أَلَمْ ابْتَغُوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى خَيْرًا كَيْلًا لَهَا
 الزَّكَاةَ فَإِنَّهُ يُوجِبُ الْعَمَلُ بِشُرُوطٍ تَرَاوَعِي فِي الْخَيْرِ وَهِيَ أَرْبَعَةٌ
 الْأَسْلَامُ وَهُوَ الْقَرَارُ وَالتَّصَدِيقُ بِاللَّهِ وَبِأَسْمَائِهِ وَبِصِفَاتِهِ
 وَذَلِكَ نَوْعَانِ ظَاهِرٌ يَنْشُوهُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى طَرِيقِ تَهْمٍ فَالْكُفَى
 بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ شَرْطًا لَتَعْدَرِ الْأُطْلَاحَ عَلَى الْبَاطِنِ عَلَى مَا قَالَ عَلَيْهِ أَلَمْ
 إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَعْتَادُ الْجَمَاعَةَ فَاشْهَدُوا لَهُ بِالْإِيمَانِ وَالْعَدَالَةِ
 وَهِيَ الْأَسْتِقَامَةُ وَأَنَّهُمَا نَوْعَانِ ظَاهِرَةٌ وَهِيَ مَا ثَبَتَ بِالذِّكْرِ وَالْعَقْلِ
 خَلْفَهَا عَلَيْهَا ظَاهِرًا وَأَمَّا الْبَاطِنَةُ فَلَا يَدْرِكُ مَدَاهَا وَاعْتَبِرْ فِي ذَلِكَ

أَوْ غَايَتَهَا

رَحْمَانُ جَهَةِ الدِّينِ وَالْعَقْلُ عَلَى طَرِيقِ الْهُوَى فَتَبْطُلُ بِأَرْتِكَابِ
 الْكِبِيرَةِ وَبِالْإِصْرَارِ عَلَى مَا هُوَ دُونَهَا لَكِنَّ الْمَلَامَ لَا تُخْلَى بِهَا
 وَالْعَقْلُ وَهُوَ نُورٌ يُبْصِرُ بِهِ الْقَلْبُ الْمَطْلُوبُ بَعْدَ انْتِهَاءِ ذَلِكَ
 الْخَوَاصِرِ بِمَا مِلَّهُ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ تَعَالَى وَعِلَامَتُهُ تَظْهَرُ فِيمَا يَأْتِيهِ
 وَيَذَرُهُ وَإِنَّهُ قَاصِدٌ لِمَا يَقَارِنُهُ مَا يَدُلُّ عَلَى نَقْصَانِهِ فِي ابْتِدَاءِ
 وَجُودِهِ وَالْمُطْلَقُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يَقَعُ عَلَى كَمَالِهِ فَشَرْطُهُ أَنْ يُوْجِبَ الْمَطْلُوبَ
 وَقِيَامُ الْحُجَّةِ وَأَقِيمِ الْبُلُوغُ عِنْدَ عَدَمِ الدَّافَةِ لِدَلَالَتِهِ عَلَى الْكَمَالِ
 مَقَامُهُ تَبَسُّيرًا وَالصَّبْطُ وَهُوَ سَمَاعُ الْكَلَامِ كَمَا يَحِقُّ سَمَاعُهُ
 وَفَهْمُ مَعْنَاهُ وَحِفْظُهُ بِبَدَلِ مَجْهُودِهِ وَالتَّشَبُّهُ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ يُوَدَّى
 إِلَى غَيْرِهِ وَهُوَ نَوْعَانِ ضَبْطُ الْمُتَنَبِّهَةِ لَعْنَةُ وَالتَّانِي أَنْ يُضْمَرَ إِلَى
 هَذِهِ جُمْلَةٍ ضَبْطُ مَعْنَاهُ فَفَهْمًا وَشَرِيعَةً وَهَذَا أَكْمَلُهَا فَشَرْطُ
 لِكَمَالِ الْحُجَّةِ فَلَمْ يَكُنْ خَيْرٌ مِنْ أَشَدَّتْ غَفْلَتُهُ خَلْقَةً أَوْ مُسَاحَةً
 أَوْ تَجَازُفَةً حُجَّةً وَرَجَحَتْ رَوَايَةُ الْفَقِيهِ عَلَى غَيْرِهَا وَلَا يَلْزَمُ نَقْلُ

الْقُرْآنَ بِمَنْ لَا ضَبْطَ لَهُ لِأَنَّهُ مَأْمُونٌ بِالْتَّحْرِيفِ وَتَنْظُهُ مَقْصُودُ
 الْأَعْيَانِ وَتَعَلُّقُ الْحُكَامِ بِهِ وَكَذَا خَيْرُ الْكَافِرِ وَالْفَاسِقِ وَالصَّبِي
 وَالْمَعْتُوهِ لَمْ يَكُنْ حُجَّةً لِانْعِدَامِ الشَّرْطِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا وَالْمُسْتَوْكِلُ الْفَاسِقُ
 لَا يَكُونُ خَيْرَهُ حُجَّةً فِي بَابِ الْحَدِيثِ مَا لَمْ يَظْهَرْ عَدَالَتُهُ إِلَّا فِي الصِّدْقِ
 الْأَوَّلِ لِأَنَّ الْعَدَالَتَ هُنَا كَغَالِبٍ وَرَوَى الْمُسْنَعُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُ أَنَّهُ مِثْلُ الْعَدْلِ فِيمَا يَخْبُرُ مِنْ نَجَاسَةِ الْمَاءِ وَذَكَرَ فِي كِتَابِ الْأَسْتِحْسَانِ
 أَنَّهُ مِثْلُ الْفَاسِقِ فِيهِ وَهُوَ الصَّيِّغُ وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي الْفَاسِقِ يُخْبِرُ بِنَجَاسَةِ الْمَاءِ
 أَنَّهُ يُحْكَمُ السَّمْعُ رَأْيُهُ فِي خَيْرِهِ فَإِنْ وَقَعَ فِي قَلْبِهِ أَنَّهُ صَادِقٌ تَيَمَّمَ
 مِنْ غَيْرِ أَرَاقَةِ الْمَاءِ فَإِنْ أَرَاقَ فَهُوَ أَحْوَجُ لِلتَّيَمُّمِ وَفِي خَيْرِ الْكَافِرِ
 وَالصَّبِي وَالْمَعْتُوهِ إِذَا وَقَعَ فِي قَلْبِ السَّمْعِ صِدْقُهُمْ بِنَجَاسَةِ الْمَاءِ
 يَتَوَضَّأُ بِهِ وَلَا يَتَيَمَّمُ فَإِنْ أَرَاقَ الْمَاءُ ثُمَّ تَيَمَّمَ فَهُوَ أَفْضَلُ ثُمَّ خَيْرُ الْوَاحِدِ
 فِيمَا تَخْلَصُ لَهُ بِمَا لَيْسَ بِعَقُوبَةٍ حُجَّةً مِنْ غَيْرِ شَرْطِ الْعَدْلِ وَلَفْظَةُ
 الشَّهَادَةِ وَمِنْهُ الدُّخَارُ بِهَلَالِ رُمُضَانَ إِذَا كَانَ بِالسَّمَاءِ عِلَّةُ

المراد باله
 القدر
 المستور

عَلَى خَبْرِهِ إِذَا وَقَعَ فِي قَلْبِهِ أَنَّهُ صَادِقٌ بخلاف ما لو قال اخذته عنه
 وكذا خبر المخبر عن الرضا على الطاري على النكاح أو الموت أو الطلاق
 إذا أراد الزوج نكاح أختها أو المرأة نكاح زوجها آخره لا يجوز
 لا يلزم بخلاف الخبر عن الحرمة المقارنة لأنه يشير إلى المنازعة
 وكذا اعتبر خبر الفاسق في الطعام وحرمة وطهارة الماء
 ونجاسته إذا تأيد بأكثر الرأي لأن ذلك أمر خاص لا يستقيم
 تلقيه من جهة العدو فوجب التحري في خبره ولو كونه
 مع الفسق أهلاً للشهادة وانتفاء التهمة حيث يلزمه خبر
 ما يلزم غيره إلا أن هذه الضرورة غير لازمة لأن العمل بالأصل
 ممكن وهو أن الماء طاهر في الأصل فلم يجعل الفسق هدراً
 ولا ضرورة في المصير إلى روايته أصلاً لأن في العدو من الرواة
 كثرة وبهم غيبة فلا يصار إليه بالتحري أيضاً وأما صاحب
 الهوى فالمختار أنه لا تقبل رواية من اتحل الهوى ودعا الناس

هذا الخبر لا يثبت به شيء من هذه الأشياء
 بل هو من أخبار العامة لا يثبت بها شيء

هذا الخبر لا يثبت به شيء من هذه الأشياء

إِلَيْهِ لِأَنَّهُ سَبَبٌ دَاعٍ إِلَى التَّقْوَى فَلَا يُؤْتَمَرُ عَلَى حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ الرَّأْيُ الْمَعْرُوفُ بِالْفَقْهِ وَالْأَجْتِهَادِ
 كَالْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ وَالْعِبَادَةِ خَبْرُهُ حُجَّةٌ يَتَرَكَّبُ الْقِيَاسُ
 وَكَذَا الْمَعْرُوفُ بِالْعَدَالَةِ وَالنَّصْبُ بِدُونِ الْفَقْهِ كَأَيُّ هَرِيرَةٍ
 وَأَنْتَ مِنْ مَالِكٍ فِيمَا وَافَقَ الْقِيَاسُ وَفِيمَا خَالَفَ إِنْ قَبِلْتَهُ الْأُمَّةُ
 وَإِلَّا فَالْقِيَاسُ الصَّحِيحُ أَحَقُّ لَدُنَّ النَّاقِلِ بِالْمَعْنَى مِنْ كَلَامٍ مِنْ أَوْقٍ
 جَوَامِعِ الصَّحِيحِ يُنْقَلُ حَسَبَ فَهْمِهِ مِنَ الْعِبَارَةِ وَعِنْدَ قَلَّةِ الْفَقْهِ
 نَحْوُ مَا يَزِيدُ أَوْ يَنْقُصُ شَيْئاً يَتَغَيَّرُ بِهِ الْمَعْنَى فَأَمَّا إِذَا زَادَ بِهِمْ فَعَادَ اللَّهُ
 وَلَدَنَّهُ إِذَا انْتَدَبَ بِهِ بَابُ الْقِيَاسِ صَارَ خِلَافاً لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ
 وَالْإِجْمَاعِ كَضَمَانٍ صَاحٍ مِنَ التَّمَرُّكِ كَانَ اللَّيْثُ فِي رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهَذَا أَنْكَرْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَلَيْهِ فِي رِوَايَتِهِ
 أَنْ وَلَدَ الْإِنْسَانُ ثَلَاثَةَ وَأَنْ الْمَيِّتَ يُعَذِّبُ بِبَكَاءِ أَهْلِهِ
 فَقَالَتْ كَيْفَ يَصِحُّ هَذَا وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى

هذا الخبر لا يثبت به شيء من هذه الأشياء

وَأَنَّكَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي رَوَايَتِهِ الْوُضُوءَ بِمَا سَمِعْتَهُ النَّارُ وَمَنْ حَمَلَ
جَنَازَةً فَلَيْسَتْ وَضْأً فَقَالَ السَّنَا فِتْوَضًا بِأَلَمَاءِ السَّخِينِ أَتَلَزَمُنَا
الْوُضُوءَ بِحَمْلِ عِيدَانِ يَابِسَةٍ وَالْمَجْهُولُ الَّذِي لَمْ يَعْرِفْ صِحَّةَ
الْحَدِيثِ رَوَاهُ أَوْ بِحَدِيثَيْنِ مِثْلٍ وَابْصُرْ بِرَجْعِهِ وَسَلَمَةِ بْنِ
الْمُحَبِّ كَالْمَعْرُوفِ إِنْ قَبِلُوا رَوَايَتَهُ أَوْ سَلَكُوا عَنْ الطَّعْنِ لَمْ يَكُنْ
لَا يُتَّهَمُونَ بِالتَّقْصِيرِ وَكَذَا إِنْ اخْتَلَفُوا فِيهِ مَعَ نَقْلِ الثَّقَاتِ
عَنْهُ كَرَوَايَةِ مَوْقِلِ بْنِ سِنَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَرَوَى عَنْهُ
الثَّقَاتُ مِثْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَعَلْقَمَةَ وَمُسْرُوقٍ وَنَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ
وَالْحَسَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَتَبَيَّنَتْ بِرَوَايَتِهِمْ عَدَالَتُهُ وَإِنْ رَدَّوهُ
عَلَيْهِ لَمْ يَقْبَلْ حَدِيثَ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَجْعَلْ
لَهَا نَفَقَةً وَلَا سَكْنً وَإِنْ كَانَ لَمْ يَظْهَرْ حَدِيثُهُ فِي السَّلَفِ فَلَمْ
يُقَابَلْ بِرَدِّ وَلَا قَبُولٍ لَمْ يَحِبِّ الْعَمَلُ بِهِ لَكِنْ الْعَمَلُ بِهِ جَائِزٌ لَدُنْ
الْعَدَالَةِ أَصْلًا فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ حَتَّى إِنْ رَوَاهُ مِثْلُ هَذَا الْمَجْهُولِ

هذا الحديث رواه ابن عباس في رواية أخرى وهو الصحيح

فِي زَمَانِنَا لَا تُقْبَلُ لظُهُورِ الْفُسْخِ فَصَارَ الْمُتَوَاتِرُ يُوجِبُ عِلْمَ الْيَقِينِ
وَالْمَشْهُورُ عِلْمَ الظَّاهِرِ نَيْبَةً وَخَيْرُ الْوَاحِدِ عِلْمُ غَايِبِ الرَّأْيِ وَالْمُسْتَكْرَرُّ
مِنْهُ يُفِيدُ الظَّنَّ وَإِنْ الظَّنُّ لَا يُغْنِي عَنْ الْحَقِّ شَيْئًا وَالْمُسْتَكْرَرُّ مِنْهُ
فِي حَيْزِ الْجَوَازِ لِلْعَمَلِ بِهِ دُونَ الْوُجُوبِ ثُمَّ الرَّأْيُ لَوَأَنَّكَ الرِّوَايَةَ
أَصْلًا لَمْ يَتَّقِ حُجَّةً لِأَنَّهُ يُرَدُّ بِتَكْذِيبِ الْعَادَةِ فَيَتَكْذَّبُ بِهِ وَمَدَارُهُ
عَلَيْهِ أَوَّلَى وَصَارَ كَانْكَارِ شُهُودِ الْأَصْلِ قِيلَ هَذَا قَوْلُ ابْنِ سَيْفٍ
وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا تَسْقُطُ وَهُوَ فَرَحٌ اخْتِلَافِهِمَا فِي شَاهِدَيْنِ شَهَدَا
عَلَى الْقَاضِي بِقَضِيَّةٍ وَهُوَ لَا يَذْكُرُهَا تُقْبَلُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ خِلَافَ ابْنِ سَيْفٍ
وَعَلَى هَذَا مَسَائِلُ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ أَنَّكَ رَوَايَتُهُ فِيهَا عَزَائِي خَفِيفَةٌ
وَمُحَمَّدٌ صَحِيحَةٌ مِثَالُهُ حَدِيثُ رِبْعَةَ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ فِي الشَّاهِدِ
وَالْيَمِينِ وَحَدِيثُ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ
عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ نَفْسَهَا بغيرِ إِذْنٍ وَلِهَا
فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ فَانْكَارُ سُهَيْلٍ وَالزُّهْرِيُّ الرِّوَايَةَ

هذا إذا كان الانكارا كذا
قوله فان قال الموردين
دري هو المجهول
والمأثر انكار السلف
على ان كان السلف
قد روى الحديث

وَالْعَصِيَّةُ ثُمَّ **الاصل** فيه السماع وهو قرآن على المحدث او قراءة
المحدث عليك وهو الاول عند اكثر **والخلف** الرسالة والكتابة
ففي **الاصل** يقول حدثني **والخلف** اخبرني قال في الزيادة فيمن
قال ان كنت هكذا او حدثت به يقع على المسامحة ولا يحتج
بالكتابة والرسالة وتحت بها فيما لو قال لا يخبر بكذا
ولهذا نقول اخبرنا الله ونبأنا وانباؤنا ولا نقول حدثنا ولا
كلما انما ذلك لموسى عليه السلام وفي الامارة يستحب ان يقول
اجازني ويجوز ان يقول اخبرني وان لم يعلم المجاز له بما فيه
لم يصح عندها وكذا عند ابن يوسف في الصحاح ولا يقاس على اشهاد
من لا يعلم بما فيه لان السنة امرها عظيم وخطبها جسيم
ونظيره سماع الصبي الصغير والشيخ لا للحجة وفي اعتبار
فتح باب التقصير والكتابة ان كانت تذكرة فهو حجة بطل به
بخطه او بخط غيره معروفي او مجهول اذ المقصود هو الذكر والاد

لا يعمل الشهود والقضاة والرواة عند ابن حنيفة رضي الله عنه
خلافا للمحدث ان يقرن به توسعة على التامر ولا يقرن يوسف رحمه الله
في الرواة لدلالة الظاهر والقاضي فيما يحده في ديوانه لكونه مأثورا
عن التبديل بخلاف **الاصل** لانه في يد الخصم والعزيمة ما قال ابو حنيفة
لان الخلط للقلب بمنزلة المرأة للعين والمرأة اذا لم تفد للعين
دمكا كان عدما فالخط اذا لم يفد للقلب ذكرا كان هدر
ونقله بالمعنى لا يجوز عند البعض لقوله عليه السلام نفا الله امرأ
سمع مني مقالة فوعاها واذاها كما سمعها الحديث وعند العامة
يجوز لانه مستفيض فيما بين الصحابة قال ابن مسعود سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او نحو امته او قريب امته او كلاما
هذا معناه هذا هو حكم الحكم فاما الظاهر كعام يحتمل التخصيص
او حقيقة تحتمل المجاز فلا رخصة فيه الا لمن حوى الى علم اللغة
فقه الشريعة يقع الا من عن غير المراد واما الجمل والمشارك

لا يتصور نقلها بالمعنى لجهالة المراد ولا رخصة في المؤل لأن
 تأويله لا يلزم غيره في الجوامع كقولهم عليه السلام الخراج بالصمان
 لا يجوز في المصحح لا حالة الجوامع بحال قد نقص عنها عقول
 ذوي الألباب هذا وما يشاكله يحمل الحديث **فصل**
 في المعارضة وهي تقابل الحجتين على السواء في حكمين متضادتين
 في محل واحد في حالة واحدة وهذه الحج لا تتعارض في أنفسها
 وضعا لأنه من أماراة للجهل والتعجز تعالى الله عن ذلك وإنما يقع
 لجهلنا بالناسخ من المنسوخ وحكمه بين اليمين المصير إلى السنة
 كان للمادة ليست في الكتاب وبين سنتين المصير إلى القياس
 وأقوال الصحابة على الترتيب في الحج إن امكن وعند تعدد المصير
 إليه يجب تقرير المؤول كما في سور الممار لما تعارضت الدلائل
 فلا يظهر به نجس ولا ينتج به طاهر وكذا المفقود لا يرث
 أحدا ولا يرثه أحد والحاشي لا يرث ميراث الأب من ابنته لما كان

على ما كان وإن وقع التعارض بين قولي الصحابة أو القياسين
 لم يسقطا بالتعارض لأنه من حكم جهلنا بالناسخ فيختص بمحل محلي
 فيه الشك ولأن القول بالتعارض هنا يوجب العمل بلا دليل
 فكان العمل بأحدهما بشهادة قلبه وهو حجة أصاب المجتهد
 الحق أو أخطأ أو لم يخطأ وهذا مسافر له أنا أن أحدهما بحسب
 والمتخرطاه فانه يتحرى للشرب لا للوضوء لأن التراب
 خلف للماء في الوضوء لا في الشرب وكذا المساليج لو استوت
 الذبيحة والميتة يتحرى حالة الاضطراب بأن لم يجد حلا لا
 لعدم الخلف دون حالة الاختيار لأن المصير إليه للضرورة
 لا يرى أنه لا يجوز التحري في الفرج عند اختلاف المعقنة
 بعينها بغيرها وكذا حكم التوبين طاهر ونجس يتحرى حالة
 الاضطراب دون الاختيار وكذا من خاف قوت الجمعة
 أو الوقت لو اشتغل بالوضوء لا يكون له التيمم لأن القنات

فإن ادعى هذا الأصل هو
 إذا وقع التعارض
 بين شيئين فإن كان
 أحدهما يوجب العمل
 بالآخر بعد ما تقدم
 له ضرورة وإن كان
 العمل بأحدهما
 للضرورة

إلى خلاف خلاف صلوة الجنازة والعيد لأنها لا تتعادم إذا عمل
 بأحد القياسين لم يحز نقضه إلا بدليل فوقه بمنزلة اجتماع
 لمضي حكمه وكذا لو صلى بأحد التوبين بالتحريم لا يكون له
 أن يصلي بالآخر إلا بدليل فوقه بخلاف تحريم القبلة إذا تحول
 رأيه لقبولها التحول من جهة إلى جهة ومثال قلنا من الفرق
 بين ما يحتمل المعارضة وبين ما لا يحتملها أنه لو اعتق إطلاق
 عينائهم فيه لم يحز له الخيار بالجهل ولو أوقعه في محل مبهم
 له الخيار لا تعيين المحل مملوك له كاصل الإيقاع فيبقى حقه
 في تعيينه وإن سقط في أصله ثم المخلص عنها بحجة أو حجة
 لمن قبل الدليل بأن لا يعتد لا ومن قبل الحكم بأن يختلفا مثل
 قوله تعالى ولكن يؤاخذكم بما كُتبت قلوبكم والمراد به
 الغفوس فإنها من كتب القلب وأنه داخل في الغفوف وقوله
 لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم إذا اللغو ما لا يفيد فإيدته

لكن الواحدة المنفية في دار الابتلاء بتقيدها بها إذا في سياقه
 ذكر الكفارة وهي في الدنيا والمتبنة في دار الجزاء لا طلاقها
 إذ الجزاء ما يطابق العمل فأما في الدنيا قد يتبلى المطيع تحريصا
 لذنوبه وينعم على العاصي استندراجا له فصيح الجمع وبطل التذاع
 ومن قبل المال مثل قوله تعالى حتى يطهرت بالشديد والتخفيف
 فلو حمل قراءة التشديد على ما دون العشرة والتخفيف على العشرة
 وما فوقها ذهب التعارض وكذا قوله تعالى وأرجلهم بالنصب
 والجزء فلو حمل النصب على ظهور القدمين والجزء على حالة الاستتار
 بالتحقيق لم يبق التعارض لكن تقدير المجرور منصوبا وحمل الجزء
 على الجوار أحسن لدفع التعارض إذ لا يجب المسح إلى الكعبين

وبالتأخير صريحاً مثل قوله ابن مسعود من شأبأهتته إن سورة
 الفاتحة انقضت قلت بعد التي في سورة البقرة رداً على من أن ذلك
 وكذا دلالة كنعارض المحرم والمبيح فالنحر جعل مؤخر أدلة

قوله والله أعلم
 أي يتأخر الزمان بالسماح
 عليه مثل قول ابن مسعود
 أي يتأخر الزمان بالسماح
 عليه مثل قول ابن مسعود

كَيْلًا يَلْزَمُ النَّسْخَ مَرَّتَيْنِ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَحْرِيمُ الْقُبِّ وَالْأَشْجَةِ
 وَكَذَا الْحَوْمُ وَالْمَرْ وَالضَّبْعُ فَجَعَلْنَا الْمُحْرَمَ نَاسِخًا قَالَ الْكَرْخِيُّ الْمَثْبُوتُ
 أَوَّلِي مِنَ التَّنَافِي وَقَالَ عَيْسَى بْنُ أَبِي عَرَضَانَ وَاخْتَلَفَ عَمَلُ أَهْلِهَا
 فِيهِ رَوَى ابْنُ بَرِينَةَ اعْتَقَتِ وَوُجَّهًا عَبْدُ وَرَوَى أَنَّهُ حُرُّهُوَ
 مَثْبُوتٌ لَا تَفَاقُهُمْ أَنَّهُ كَانَ عَبْدًا فَاخْذُوا بِهِ وَرَوَاهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 تَزْوِجَ يَمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ وَرَوَى أَنَّهُ مُحْرَمٌ وَهُوَ نَافٍ فِي تَفَاقِ الرِّوَايَاتِ
 أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي الْحِلِّ أَلَا صَلَّى وَاخْذُوا بِهِ وَرَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَدَّاهُ
 زَيْنَبَ عَلَى زَوْجِهَا بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ وَرَوَى أَنَّهُ بِالنِّكَاحِ جَدِيدٍ
 وَاخْذُوا بِالْمَثْبُوتِ وَلَوْ أَخْبَرَ رَجُلٌ بِنَجَاسَةِ الْمَاءِ وَأَخْبَرَ بِطَهَارَتِهِ
 فَالتَّنَافِي أَوَّلِي وَالْجَرْخُ أَوَّلِي مِنَ التَّعْدِيلِ وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ التَّنْفِي
 مَتَّعَرِفٌ بِدَلِيلِهِ يُعَارِضُ الْمَثْبُوتَ وَالْأَفْلَاحُ كَانَتْ شَهَادَةً عَلَى الزَّوْجِ
 أَنَّهُ لَمْ يَسْتَنْ فِي الطَّلَاقِ أَوْ لَمْ يَقُلْ قَوْلَ النَّصَارَى عِنْدَ قَوْمِ الْمَسِيحِ
 أَنَّ ابْنَ اللَّهِ لَوْ هَذَا نَفَى حَيْثُ بِهِ عِلْمُ الشَّاهِدِ لَوْ مَا لَا يَسْمَعُ لَيْسَ

بَدَلِي
 وَرَوَى
 وَرَوَى
 وَرَوَى
 وَرَوَى

رَوَاهُ
 ابْنُ
 أَبِي
 عَرَضَانَ

بِكَلَامٍ لِكَلْبَةَ دَنْدَنَةَ وَلِذَا هَيْئَةُ الْمُحْرَمِ دَلَّتْ عَلَيْهِ فَيُعَارِضُ الثَّبَاتَ
 وَجَعَلَ رِوَايَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ مُحْرَمٌ أَوَّلِي مِنْ رِوَايَةِ
 يَزِيدَ ابْنِ الْأَصْبَغِ لَدَنَّهُ لَا يَعْدِلُهُ فِي الضَّبْطِ وَالِاتِّقَانِ وَطَهَارَةِ الْمَاءِ
 وَحِلِّ الطَّعَامِ مِمَّا يَعْرِفُ بِدَلِيلِهِ لَوْ اسْتَقْصَى فِيهِ فَوَقَعَتِ الْمُعَارَضَةُ
 فَيَرْجَحُ بِالْأَصْلِ فَاثْمَا التَّنْفِي فِي حَدِيثِ زَيْنَبَ وَبَرِينَةَ لَا يَعْرِفُ
 إِلَّا بظَاهِرِ الْحَالِ فَلَا يُعَارِضُ الثَّبَاتَ وَلِهَذَا رُتِّخَ رِوَايَةُ أَبِي
 أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَرَنَ حُجَّةَ الْوُدَّاجِ عَلَى رِوَايَةِ جَابِرٍ أَنَّهُ أَفْرَدَ رِوَايَةَ
 ابْنِ عَمْرِو أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَلَّى فِي جُوفِ الْكَعْبَةِ عَامَ الْفَتْحِ عَلَى رِوَايَةِ
 بِلَالٍ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يُصَلِّ وَلَوْ اشْتَبَهَ الْأَمْرُ بِصَارَ إِلَى التَّسْتَفْسَاةِ
 لِيُنْكَشِفَ الْحَالُ وَلَا مُضْلَصٌ بِكَثَرَةِ عَدَدِ الرِّوَاةِ خِلَافًا لِلْمَثْبُوتِ لَكِنَّ الْعَدَدَ
 لَا تَكُونُ دَلِيلَ قُوَّةِ الْحُجَّةِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ
 وَمَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ وَالْمَثْبُوتَةُ لِلزِّيَادَةِ أَوَّلِي وَحَالُ
 حَذْفِهَا إِلَى غَفْلَةِ الرَّاَوِي وَقِلَّةِ ضَبْطِهِ إِذَا كَانَ الرَّاَوِي الْأَوَّلُ

واحد مثل رواية ابن مسعود إذا اختلف المتبايعان والساعة
 قائمة تحالفا وتراد مع الرواية عنه بدون اشتراط طهارة السلعة
 بخلاف ما إذا اختلف الراوي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لأن هناك خبرين فيجب العمل بهما عند الامكان كما قلنا ان بيع
 ما لا يقبض من العروض لا يجوز في المطعوم وغيره لأن الشرع ورد
 عن بيع ما لم يقبض مقيدا بالطعام في رواية ومطلقا عنه في أخرى
 فيجب العمل بهما **باب البيان** البيان هو الاظهار قولاً
 أو فعلاً وقد يستعمل في الظهور وهو على خمسة اوجه بيان تقرير
 وبيان تفسير وبيان تغيير وبيان ضرورة وبيان تبديل
أما بيان التقرير فهو تأكيد الكلام بما يقطع احتمال الجواز
 والتخصيص كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون وقوله تعالى
 ولا طائر يطير بجناحيه وقوله أنت طالق وانت حر ولقائل
 عندي ألف درهم إذا قال غنيت به الطلاق عن النكاح والحرية

٤١
 عن البرق والوديعه لكونه مقترنا لما اقتضاه ظاهر الكلام في
 موصولة ومفصولة وأما بيان التفسير فبيان الجمل والمشترك
 كقوله أنت باين وأخواته إذا قال غنيت به الطلاق وكذا البيان
 في قوله لقائل على ألف درهم عند اختلاف التقود وهذا يصح مفصولة
 ايضاً قال الله تعالى ثم إن علينا بياناً وأنه للتراخي ولأنه صح
 الخطاب بالجمل لعقد القلب على حقيقة المراد به على انتظار البيان
 كما في المشابه لا مع انتظام بل أولى واختلاف خصوص العموم
 فبعدنا لا يقع متراجحاً خلافاً للشافعي بناء على أن العموم مثل
 الخصوص عندنا في احباب الحكم قطعاً وبعد الخصوص لا يبق القطع
 فكان تغييراً من القطع إلى الاحتمال فيقتيد بشرط الوصل
 فقلنا فمن ادعى حاجته لا نساين وبالقرينة خرم موصولة إن الثاني
 يكون خصوصاً للاول ويكون الفص الثاني وإن فصل لم يكن خصوصاً
 بل صار معارضاً فيكون الفص بينهما استدلال الشافعي بنصوص

احْتَجْنَا إِلَى بَيَانِ تَأْوِيلِهَا مِنْهَا أَنَّ بَيَانَ بَعْضِ فِي إِسْرَائِيلَ مُتَأَخِّرٌ هَذَا
 عِنْدَنَا تَقْسِيدُ الْمَطْلُوقِ فَصَارَ نَسْخًا وَبَقِيَتْهُ تَعَالَى أَنْتُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ
 اللَّهِ الْآيَةُ لِحَقِّهِ خُصُوصٌ مُتَرَاخٍ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ
 مَتَالِحَتُنِي وَهَذَا فَاسِدٌ لِأَنَّ صَدْرَ الْآيَةِ لَمْ يَتَنَاوَلَ عِيسَى وَاللَّائِكَةُ
 لِأَنَّ مَا لِي غَيْرَ الْعَقْلِ لَكِنْ لَتَعْتَبَهُمْ زَادَ فِي الْبَيَانِ تَقْرِيرًا وَبَقِيَتْهُ تَعَالَى
 وَلِذِي الْقُرْبَى خَصَّ مِنْهُمْ بَعْضَ قَرَابَةِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ
 وَجَبْرِ ابْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مُتَرَاخِيًا وَهَذَا عِنْدَنَا مِنْ قِيلِ بَيَانِ
 الْمَجْمَلِ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ قُرْبُ النَّصَرَةِ لَا قُرْبُ الْقَرَابَةِ وَبَابُ الْأَمُولِ رِثِ
 فَانْهَاعًا ثُمَّ بَيَّنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ اتِّحَادَ الْمِلَّةِ
 شَرْطٌ فَكَانَ تَخْصِيصًا بِدَلِيلٍ مُتَفَصِّلٍ وَقُلْنَا تَقْسِيدُ الْبَيَانِ بِاتِّحَادِ
 الْمِلَّةِ زِيَادَةً عَلَى النَّصَرَةِ فَيَكُونُ نَسْخًا فَالْحَاصِلُ أَنَّ دَلِيلَ الْخُصُوصِ إِنْ كَانَ
 بَيَانًا مَحْضًا أَنْ لَوْ كَانَ مُقَارِنًا فَلَوْ كَانَ مُتَأَخِّرًا لَيَكُونُ نَسْخًا وَأَمَّا بَيَانُ
 التَّغْيِيرِ فَهُوَ التَّعْلِيلُ وَالْإِسْتِثْنَاءُ فَإِنَّمَا يَصِحُّ بِشَرْطِ الْوَصْلِ وَاخْتَلَفُوا

فِي حَقِيقَةِ عَمَلِ الْإِسْتِثْنَاءِ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَمْنَعُ الْحَكْمَ بِطَرِيقِ الْمَعَارِضَةِ
 عَزَلَةً وَدَلِيلَ الْخُصُوصِ وَعِنْدَنَا الْإِسْتِثْنَاءُ يَمْنَعُ التَّكْلِمَ بِحُكْمِهِ بِقَدْرِ الْمُسْتَثْنَا
 فَيَكُونُ تَكَلُّمًا بِالْبَاقِي بَعْدَ لَدَنَةِ اسْتِخْرَاجٍ وَاسْتِخْرَاجُ بَعْضِ الْحَكْمِ
 بَعْدَ ثَبُوتِهِ لِيَسْرَعَ وَسُجَّةٌ فَيَكُونُ اسْتِخْرَاجُ بَعْضِ نَقَرِ الْحَكْمِ عَلَى سَبِيلِ الْبَيَانِ
 فَصَارَتْ الْعَشْرَةُ عِنْدَ اسْتِثْنَاءِ الْحُكْمِ اسْمًا لِلْحُكْمِ لَا غَيْرَ وَلَاقَ يَمْنَعُ
 بِطَرِيقِ الْمَعَارِضَةِ يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ كَدَلِيلِ الْخُصُوصِ أَوْ يَسْتَوِي فِيهِ الْكُلُّ
 وَالْبَعْضُ كَالنَّسْخِ وَلَا يُقَالُ إِنَّمَا لَا يَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ الْكُلِّ لِأَنَّهُ رُجُوعٌ
 لِأَنَّهُ فِيمَا يَصِحُّ الرُّجُوعُ لَا يَصِحُّ أَيْضًا كَالْوَصِيَّةِ بِحَقِّقَةِ أَنَّهُ إِفَادَةٌ
 لِبَعْضِ الْمِلَّةِ حَتَّى تَمَّ كَمَا لَا إِفَادَةَ لِبَعْضِ الْكَلِمَةِ حَتَّى تَنْتَهِيَ فَقَوْلُنَا
 مُسَلِّمُونَ هَذَا التَّرْكِيبُ وَضَعُ الْجَمْعِ لَا بِطَرِيقِ أَنَّ الْمُسْلِمَ عِنْدَ
 التَّرْكِيبِ يُفِيدُ مَا إِفَادَةُ حَالَةِ الْوَفَادِ وَالَّذِي يُبْطِلُ مَذْهَبَهُ
 أَنَّ سَقُوطَ الْحَكْمِ بِالْمَعَارِضَةِ يَوْمَ الْكُذِبِ فِي الْخَبَرِ وَخَوَقَهُ تَعَالَى
 فَشَرَّبُوا مِنْهُ الْإِقْلِيلَ وَالْأَخْبِينَ عَامًا فَالْحَقِيرِينَ تَعْرِضُ لِلْعَدَدِ الْمُنْتَبِ

لا والله لو كان انكارا بعد الوفاة

بِالْأَلْفِ لَا حَكْمَ مَعَ بَقَاءِ الْوَلَفِ لِأَنَّ الْوَلَفَ مَتَى بَقِيَتْ الْعَالَمُ تَحْتَ أَسْمَاءِ
 لَمَّا دُونَهَا عِلَاقُ الْعَامِ كَأَنَّهُمْ الْمَشْرُوكِينَ إِذَا خَصَّ مِنْهُ نَوْحٌ كَانَ إِلَهُهُمْ
 وَاقِعًا عَلَى الْبَاقِ بِإِلْخَالِ اسْتِدْلَالِ الشَّافِعِيِّ بِقَوْلِهِ أَهْلُ اللُّغَةِ الِاسْتِثْنَاءُ
 مِنَ النِّفْيِ اثْبَاتٌ وَمِنْ الْإِثْبَاتِ نَفْيٌ وَلِذَا قَوْلُنَا الْعَامُّ إِذَا زِيدَ لَوْلَا لَكِنْ
 نَصًّا عَلَى الْعِلْمِيَّةِ زَيْدٌ لَمْ يُعْرِفْ كَوْنَهُ عَالِمًا بِلِ انْتِفَاءِ الْعِلْمِ عَنْ غَيْرِهِ لَا غَيْرُ
 وَمِثْلُهُ نَقُولُ فِي كَلِمَةِ الشَّهَادَةِ إِنَّهَا نَفْيٌ لِأَنَّ لَوْ هِيَ عَنْ غَيْرِ الصَّاحِبِ
 لَا غَيْرُ وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى فَشَرِّبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا فَقَدِيرُهُ إِلَّا قَلِيلًا لَا يَشْرَبُ
 إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ اخْتِصَارًا قُلْنَا يَعْرِفُ كَوْنُ زَيْدٍ عَالِمًا بِهَذِهِ الصِّغَةِ
 لِأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ كَالْعَايَةِ فَيَنْتَبِهُ عَدَمُ الْعَالَمِيَّةِ زَيْدٍ فَيَكُونُ عَالِمًا
 ضَرْبُهُ وَكَذَا فِي كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ اثْبَاتُ الْوُحْدَانِيَّةِ لِلَّهِ تَعَالَى
 لَكِنْ بِطَرِيقِ الْإِشَارَةِ وَإِنَّمَا اخْتِيرَتْ فِي التَّوْحِيدِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
 لَكَوْنِ الْإِثْبَاتِ إِشَارَةً وَانْتَفَى قَصْدُ لَوْ أَنَّ الْأَصْلَ فِي التَّوْحِيدِ
 تَصْدِيقُ الْقَلْبِ فَاخْتِيرَتْ فِي الْبَيَانِ الْإِشَارَةُ رِغَابًا لِلنَّاسِبِ

وَلِأَنَّ الْمَهْمَ فِي التَّوْحِيدِ نَفْيُ الشَّرِكِ إِذَا لَمْ يَنْكُرْ أَحَدٌ ثُمَّ الِاسْتِثْنَاءُ نَوْحَانِ
 مُتَّصِلٌ وَتَقْسِيرُهُ مَا ذَكَرْنَا وَنَقَطُوعٌ وَهُوَ مَا لَا يَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ جِهَةٍ مِنَ الْقَدَرِ
 لِأَنَّهُ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ فَجَعَلَ مَعْنَى لَكِنْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِلَّهِ الْعَالَمِينَ
 وَقَوْلُهُ لَا يَسْعَوْنَ فِيهَا لَقَوْلِهِمْ إِلَّا سَلَامًا وَقَوْلُهُ تَعَالَى إِلَّا أَنْ يَغْفِرَ
 فَهَذَا اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ إِذَا لَمْ يَنْفَاذَ بَيْنَ وَجُوبِ نَصْفِ الْمُسْتَعْنَى وَإِسْقَاطِ الْكُلِّ
 أَوْ إِعْطَالِهِ وَكَذَا إِذَا الَّذِينَ تَابُوا لَوْ أَنَّ التَّائِبِينَ غَيْرُ دَاخِلِينَ فِي صَدْرِ
 الْكَلَامِ وَلَوْ سَجَّلَ عَلَى حَقِيقَتِهِ فَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ بِبَعْضِ الْأَحْوَالِ أَيْ فَأُولَئِكَ
 هُمُ الْفَاسِقُونَ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ إِلَّا حَالِ التَّوْبَةِ وَكَذَا فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 لَا تَدْبِعُوا الطَّعَامَ بِالطَّعَامِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ اسْتِثْنَاءُ حَالَةِ الشَّوَابِ
 تَدُلُّ عَلَى عُمُومِ صَدْرِهِ فِي الْأَحْوَالِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي الْكَثِيرِ فَلَا تَعْرِضُ
 بِالْقَلِيلِ فَيَجُوزُ بَيْعُ الْمَلْفَةِ بِالْمَلْفَتَيْنِ وَفِي قَوْلِهِ لِفُلَانٍ عَلَى الْفَرَسِ
 إِلَّا ثَوْبًا يَلْزِمُهُ الْوَلَفُ لِأَنَّ مَعْنَاهُ لَكِنْ لَا ثَوْبَ لَهُ عَلَى وَعَدِهِ وَجُوبِهِ
 لَا يَنَافِي وَجُوبُ الْوَلَفِ فَلِهَذَا قَالَ مُحَمَّدٌ سَلَّمَ اللَّهُ لَا يَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ الْمَقْدَرِ

إذا كان الاستثناء منقطعاً
 والكلام
 في قوله تعالى
 فإنهم عدو لله
 العالمين
 فلهذا لا يسعون
 فيها لقوله
 إلا سلاماً

من خلاف جنسه وقال أبو حنيفة وأبو يوسف معهما الله المقدرات
 جنس واحد معنى أنه يصلح ثمنًا والادستثناء إخراج معنى لوصف
 فيصح عند اتحاد المعنى بخلاف غير المقدر وعلى هذا قلنا في قوله لفلان
 على الف درهم ودبعة يصدق لأنه يحتمل وجوب الحفظ مجازا
 فكان مخيرًا مجاز بشرط الوصل وكذا لو قال أسلمت إلى ألفا
 وكذا أو أسلفتنى أو أقرضتنى أو أعطيتننى لكن لم أقض لفلانها
 للتسليم حقيقة وتحتمل العقد مجازا وكذا دفعتنى ونقدتنى
 عند محمد خلافا لأبي يوسف وكذا مقر الف هي قرض أو بدل متاع
 لو قال هي زيف جاز إن وصل عندها لأن الدرهم نوعان
 جيد وزيف إلا أن الجيد غائب فكان الآخر كالمتعارف
 فصاركما أنه لو قال إلا أنها وزن خمسة وأبو حنيفة
 يقول الزيف عيب والعقد يقتضى السلامة فكان رجوعا
 كدعوى العيب في البيع والأجل في الدين والمخيار في البيع

أي على أن بيان التغيير في البيع هو وصول

بخلاف وزن خمسة لأنها استثناء بخلاف الرداءة في الخطئة لأنها
 نوع لا عيب إذ العيب ما يخلو عنه أصل القطعة والرداءة في الخطئة
 بأصل الخلقة بخلاف الرداءة في النقود بالغير وكذا المسلم لو قال
 لفلان على ألف من ثمن خمر أو خنزير لزمه ألف ولم يقبل تفسيره
 لأنه رجوع وكذا مقر ثمن يقول ما قبضت المبيع وإن وصل دون
 وجوب الثمن مقابلا بمبيع لا يعرف أثره دلالة قبضه والثابت
 بالدلالة مثل الثابت بالصح فكان رجوعا وعلى هذا قلنا
 فيمن قال لا خربعت منى هذا العبد بالف درهم إلا نصفه
 يقع البيع على النصف بالألف لأن الاستثناء تكلم بالباقي
 وإنما دخل على البيع فصار النصف مبيعا بكل الثمن بخلاف
 ما لو قال على أن لي نصفه حيث يقع على النصف بحسب ما يملكه
 شرط معارض لصدر الكلام فصار بايعا من نفسه ومن المشتري
 فيعتبر ذلك في حق التقسيم كما لو اشترى عبدين أحدهما مملوكا

يُنْقِصُ الثَّمَنُ عَلَيْهِمَا وَأَمَّا بَيَانُ الضَّرْفَةِ فَهُوَ نَوْعُ بَيَانٍ يَقَعُ بِغَيْرِ
مَا وَضَعَ لَهُ وَهِيَ أَرْبَعَةٌ أَوْجِهٌ مِنْهَا مَا هُوَ فِي حَكْمِ الْمَنْطُوقِ
مُخَوِّفُهُ تَعَالَى وَوَرِثَةُ ابْنِ أَبِي نَضْرَةَ فَلَا مَهْمَ التَّكْثِيرُ صَدْرُ الْكَلَامِ أَوْجِبَ
الشَّرْكَةَ ثُمَّ تَخْصِصُ الدَّيْمِ بِالْثَلَاثِ دَلَّ عَلَى أَنَّ الدَّيْمَ يُسْتَحَقُّ الْبَاقِي
فَصَارَ بَيَانًا بِصَدْرِ الْكَلَامِ لَا بِمَحْضِ السُّكُوتِ وَنَظِيرُهُ بَيَانُ
نَصِيبِ الْمُضَارِبِ وَكَذَا بَيَانُ نَصِيبِ رَبِّ الْمَالِ اسْتِحْسَانًا وَالْمَرْجُوعُ
عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ وَكَذَا لَوْ أَوْصَى لِرَجُلَيْنِ بِأَلْفٍ جَعَلَهُمْ أَوْ ثَلَاثَ مِائَةٍ
وَبَيَّنَ نَصِيبَ أَحَدِهِمَا وَمِنْهَا مَا يَثْبُتُ بِدَلَالَةِ حَالِ الْمُسْطَلِمِ
مِثْلُ سُكُوتِ صَاحِبِ الشَّرْحِ عِنْدَ امْرِئِيَّةٍ عَنْ التَّغْيِيرِ يَدُلُّ
عَلَى الْحَقِيقَةِ وَيَدُلُّ بِمَوْضِعٍ لِمَا جَاءَ إِلَى الْبَيَانِ عَلَى الْبَيَانِ مِثْلُ سُكُوتِ
الْقَصَّابَةِ عَنْ تَقْوِيمِ مَنَفْعَةِ الْبَدَنِ فِي وَلَدِ الْمَغْرُورِ وَسُكُوتِ الْبَكْرِ
فِي التَّكَاثُرِ جُعِلَ بَيَانًا لِحَالِهَا الَّتِي تُوجِبُ ذَلِكَ وَهُوَ الْحَيَاءُ الْمَانِعُ
مِنْ الظَّهَارِ رَغْبَتُهَا فِيهِ لَا عَنْ رَغْبَتِهَا عَنْهُ وَالْكَوْلُ عَنِ الْيَمِينِ جُعِلَ

بَيَانًا لِحَالِ فِي الْكَلِّ وَهُوَ أَنَّ الظَّاهِرَ مِنْهُ الدُّقْدَامُ عَلَى الْيَمِينِ
إِنَّهُ يَكُنْ بِأَخْلٍ أَوْ مُقَرَّرًا وَفِي أَمَةٍ وَلَدَتْ ثَلَاثَةَ أَوْلَادٍ فِي بَطْنٍ
مُخْتَلَفَةٍ دَعَاى الْأَكْبَرَ كَانَ نَفِيًا لِلْبَاقِينَ لِحَالِ فِيهِ وَهُوَ
لَزُومُ الدُّقْدَامِ لَوْ كَانَ ثَوَامِنَهُ وَمِنْهَا مَا يَثْبُتُ ضَرْفَةً دَفْعَ الْغُرُوبِ
مِثْلُ سُكُوتِ الشَّفِيعِ وَسُكُوتِ الْمُؤَيِّدِ حِينَ يَرَى عَبْدَهُ يَبِيعُ وَيَشْتَرِي
وَمِنْهَا مَا يَثْبُتُ بِدَلَالَةِ الْكَلَامِ كَمَا لَوْ قَالَ لَهُ عَلَى مِائَةٍ وَثَلَاثَةِ
دَرَاهِمٍ أَوْ ثَلَاثَةَ أَثْوَابٍ أَوْ أَفْرَاسٍ أَوْ عَلَى أَحَدٍ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا
يَكُونُ الْمَعْطُوفُ بَيَانًا لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْحُطْفَ كَالْإِضَافَةِ
وَالْمُضَافُ يَتَعَرَّفُ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ فَكَذَا بِالْمَعْطُوفِ الْمَعْطُوفُ
عَلَيْهِ وَكَذَا مِائَةٌ وَدَرَاهِمُ وَمِائَةٌ وَقَفِيرٌ حَنْظَلَةٌ خِلَافًا لِلشَّافِي
يَقِيْسُهُ عَلَى مِائَةٍ وَتَوْبٍ أَوْ عَبْدٍ أَوْ شَاةٍ وَقُلْنَا إِنَّ حَذْفَ
بَيَانِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مُتَعَارِفٌ ضَرْفَةً كَثَرَةُ الْعَدَدِ وَطُولُ
الْكَلَامِ وَذَلِكَ فِيمَا يَثْبُتُ وَجُوبُهُ فِي الزِّمَةِ فِي عَامَةِ الْمُعَامَلَاتِ

كالمكيل والموزون دون الشيا ^ب وما أشبهه وأما بيان
التبديل فهو النسخ ومعناه أن يزول شيء ويخلفه غيره
يقال سُخِطَ الشمس الظل لأنها تخلفه شيئا فشيئا وأنه بيان
لمدة الحكم المطلق الذي ظاهره البقاء فكان تبديلا في حقنا
بيانا مخصا في حق صاحب الشرح كالقتل بيان مخص للأجل
في حقه تبديلا في حقنا وهو جائز عند المسلمين إجماع لأن أحدا
لا ينكر استحلال الأخوات في شريعة آدم واستحلال الجزالة
واسترقاق الحر في عهد يوسف وإباحة العمل في السبت قبل
موسى والنسخ بعدها ولا فقه ليس إلا بيان مدة الحكم المطلق
الغيب عنا المحتمل للوقت والأبد على السواء إذ مطلق
الأمر للإيجاب فقط بمنزلة الإيجاد والأحياء إن جملها
للميوته والوجود لا البقاء بل البقاء لعدم أسباب الفناء فلم يكن
النسخ متعرضا لحكم الدليل الأول بوجه ما ولا منافاة بين

٤٤
الحسن والقبح في وقتين ولا يقال نسخ الولد قصة الخليل حسن
بالمرقبيج بالنسخ لأننا لا نسلم نسخة وكيف يقال به وقد سماه
الله تعالى محققا رؤياه بقوله قد صدقت الرؤيا أي حقت ما أمرت
به ~~غير~~ أن أضاف الإيجاب إلى الولد تحقيقا للإبتداء
فيها فلما أسلمنا وتلته للبحر استمر حكم الواجب في الشاة بطريق
الفداء وأنه واجب بالسبب الموجب للأصل كفداء الشيخ الفاني
ولا يلزمنا توقيف اليهود لتحريرهم كتبهم ومحل النسخ حكم
يكون في نفسه محتملا للوجود والعدم ولا يلحق به ما ينافي النسخ
من توقيت أو تأخير ثبت نصا كقوله تعالى خالدين فيها أبدا
أو دلالة كسائر الشرايع التي قبض عليها رسول الله صلى الله
عليه وسلم لأنه لا نسخ إلا على لسان من ينزل عليه الوحي والشرط
التمكن من عقد القلب دون التمكن من الفعل خلافا للمعتزلة كنسخ
خمين إلى خمير صلوات ليلة المعراج ولأن عقد القلب هو الأصل

الا ترى ان الله تعالى ابتلانا بالمتشابه ولما يلزمنا فيه الاعتقاد
 للحقيقة ولا فقه قد يصلح قرينة بدونه والامر انما قصد الفعل
 ليتفهم به تعالى الله عن ذلك ولا خلاف بين الجمهور ان القياس
 لا يصلح ناسخا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه كذا في الجنب ان تقضي فيه
 برأينا وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا الاجتماع
 عند اكثرهم لان حال حيوته عليه السلام والاجتماع بدونه ولو
 وجد منه كان مفردا به وانما يجوز النسخ بالكتاب والسنة
 ويجوز نسخ احدهما بالآخر عندنا وقال الشافعي لا يجوز لقوله
 تعالى قل ما يكون لي ان ابذل من تلقاء نفسي وقوله تعالى ما ننسخ
 من آية او ننسخها الآية ولا في ذلك مדרجة الى الطعن
 ولنا ان الوصية للوالدين والاقرين تحت بقوله عليه السلام
 ان الله اعطى كل ذي حق حقه الا وصية الوارث والتوجه
 الى بيت المقدس ثابت بالسنة ففتح آية التولية ويجوز للرسول

في الجمهور لا يكون ما يحارب في سورة

ان يبين مدة حكمه لانه ما بعث الا لاجله وجاز ان يتولى
 الله تعالى بيان ما اجرى على لسان رسوله ولو وقع الطعن
 بمثله لما صح ذلك في الكتاب بالكتاب وبيانه ليس بتبديل من تلقاء
 نفسه لانه ما ينطق عن الهوى والمراد بالحريية فيما يرجع الى
 مرافق العباد دون النظم فان كلام الله تعالى لا يكون بعضه
 خيرا من بعض ويجوز فتح الاثقل بالاخف وكذا عكسه في الاصح
 كشرح المثلد والرتب بعد الاذى باللسان وتحريم للمخ والحريية
 اما في العاجل او الاجل ويجوز فتح الكتاب بخبر الواحد حال
 حيوة الرسول عليه السلام لان احتمال النسخ قائم في كل حال
 فاما بعده فلا بد ان يكون ما يثبت به النسخ مستندا الى حال
 حيوته بطريق لا شبهة فيه وهو التواتر الا ترى ان اهل قبا
 نحو لو افي خلال الصلوة الى جهة الكعبة بخبر الواحد ولم ينكر
 عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ووجهه اربعة

نسخ الحكم والتلاوة كالتصحيح المتقدمة وكان جازيا في القرآن
في حياة الرسول عليه السلام لا بعده ونسخه دونها كأيدي الزواني
والاعتداد بالحوال وإنما بقيت الجواز والأعجاز ونسخها
دونه كآية الرجم وقراءة ابن مسعود لأنه لا يتم في روايته
فيحمل على أنه صدق الله القلوب الأقلية ليبقى حكمه وينسخ نظمه
والرابع نسخ وصف الحكم مثل الزيادة على التصرفاته نسخ عندنا
وعلى قول الشافعي هو منزلة تخصيص العام حتى جوز ذلك
بالقياس وخبر الواحد قال الرقبة عامة تناول الكافر
والمؤمن فإخراج الكافر يكون تخصيضا وإن الزيادة تقدر
المزيد عليه الذي أن أحد الشاهدين أو شهد بالف والآخر
بالف وخبره قبلت شهادتهما على الف ولنا أن النسخ بيان
انتهاء مدة الحكم وابتداء حكم بضاده والتفويض مع الإطلاق
يتضاد إن إذا الإطلاق عبارة عن العدم والتقدير عن الوجود

فتحقق معنى النسخ بحقيقته أن المطلق إذا قيد صار بعضا وما
للبعض حكم الوجود فيما يجب حقا لله تعالى حتى أن المظاهر
إذا مرض بعد ما صام شهرا فاطعم ثلثين منكينا لم يجزه ووزان
مسيلتنا من حقوق العباد اختلاف الشهود في قدر التمس والجمعة
وتممة لم تقبل لعدم تجزئ البيع والدجارة بخلاف المستشهد به
وأما التخصيص فبيان عدم إرادة تناوله اللفظ فيبقى الباقي
ثابتا بذلك التظيم بعينه ولهذا قلنا أنه لا يكون إلا مقارنا
لأنه بيان محض فلا يكون نكاحا بخلاف تقييد المطلق فإن الرقبة
إذا قيدت بصفة الإيمان لم تكن المؤمنة ثابتة بذلك النص
بنظم بل بهذا القيد ولهذا لم تجعل قراءة الفاعحة ركنا
في الصلوة والطهارة شرطاً في الطواف والتفويض حد في هذا البكر
وزيادة صفة الإيمان شرطاً في رقبة الكفارة بخبر الواحد
أو القياس وكذا القليل من الماء لم يحجب استعماله لأنه بعض

الْمُطَهِّ وَعِنْدَ أَوْ خُفِيفَةً وَأَبْنُ يُوسُفَ مَعَهُمَا اللَّهُ الْقَلِيلُ مِنَ
 الْمَثَلَتِ لَمْ يَحْرَمَ شُرْبُهُ لِأَنَّهُ بَعْضُ الْمُسْكِرِ وَالَّذِي يَتَّصِلُ
 بِالسُّنَنِ أَفْعَالُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ
 عَنْ قَصْدٍ وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ مُبَاحٌ وَمُسْتَحَبٌّ وَوَاجِبٌ
 وَفَرَضٌ وَفِيهَا قِسْمٌ آخَرٌ وَهِيَ زَلَّةٌ لَكِنَّهُ لَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ
 فِي شَيْءٍ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِلِاقْتِدَاءِ وَلَا يَخْلُو عَنْ الْقِتْرَانِ
 بَيَانِ أَنَّهُ زَلَّةٌ أَمَّا مِنَ الْفَاعِلِ كَقَوْلِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ
 هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ أَوْ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى كَقَوْلِهِ تَوَعَصَى آدَمُ
 رَبَّهُ وَارْتَلَا ^س اِسْمٌ لِفِعْلٍ غَيْرِ مُقْصُودٍ فِي عَيْنِهِ لَكِنْ اتَّصَلَ
 الْفَاعِلُ بِهِ عَنْ فِعْلِ مُبَاحٍ قَصْدُهُ كَمَنْ زَلَّ فِي الطَّيْرِ عِلَافٍ
 الْمَعْصِيَةِ فَإِنَّهَا اِسْمٌ لِفِعْلٍ حَرَامٍ مُقْصُودٍ فَيُطْلَقُ اِسْمُ الْمَعْصِيَةِ
 عَلَى الزَّلَّةِ مَجَازًا وَاخْتَلَفُوا فِي سَائِرِ أَفْعَالِهِ بِمَا لَيْسَ بِهِ مَوْجُودًا
 طَبَعُ فَقَالَ بَعْضُهُمْ يَحِبُّ الْوَقْفَ فِيهَا وَقَالَ بَعْضُهُمْ بَلْ يُلْزَمُنَا

اتِّبَاعُهُ فِيهَا وَقَالَ الْكُرْخِيُّ نَحْتَقِدُ الْإِبَاحَةَ فِيهَا وَالصَّحِيحُ
 مَا قَالَ الْبَحْصَاصُ أَنَّ مَا عَلِمْنَا مِنْ أَفْعَالِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَأَفْعَالِ جِهَةٍ نَقْتَدِرُ بِهِ فِي إِيْقَاعِهِ عَلَى تِلْكَ الْجِهَةِ وَمَا لَمْ نَعْلَمْهُ
 عَلَى أَيْ وَجْهِ فَعَلَهُ فَلَنَّا فَعَلَهُ عَلَى أَدْنَى مَنَازِلِ أَفْعَالِهِ وَهِيَ
 الْإِبَاحَةُ لِأَنَّ اتِّبَاعَ أَصْلِ الْأَثَرِ أَنَّهُ نَصَرَ عَلَى تَخْصِيصِهِ
 فِيمَا كَانَ مَخْصُوصًا بِهِ يَقُولُ تَعَالَى خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ
 فَلَوْ لَمْ يَكُنْ مُطْلَقَ فِعْلِهِ دَلِيلًا لِلْأُمَّةِ فِي الْقِتْدَاءِ عَلَيْنَاهُ لَمْ يَكُنْ
 لِقَوْلِهِ خَالِصَةً فَآيِدَةٌ لِلِاخْتِصَاصِ بِدُونِهِ وَمَا يَتَّصِلُ
 بِالسُّنَنِ بَيَانُ طَرِيقَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الظَّهَارِ
 أَحْكَامُ الشَّرْعِ بِالْإِجْتِهَادِ وَاخْتَلَفُوا فِيهِ قَالَ بَعْضُهُمْ لَهُ الْوَحْيُ
 الْحَالِصُ وَأَمَّا الرَّأْيُ وَالْإِجْتِهَادُ حِطُّ أُمَّتِهِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ
 كَانَ لَهُ الْعَمَلُ فِي أَحْكَامِ الشَّرْعِ بِالرَّأْيِ وَالْوَحْيِ جَمِيعًا وَالصَّحِيحُ
 عِنْدَنَا أَنَّهُ كَانَ لَهُ الْعَمَلُ بِالْإِجْتِهَادِ إِذَا انْقَطَعَ طَبَعُهُ عَنِ الْوَحْيِ

فيما ابتلي به على مثال من يرجوا وجود الماء فعليه ان يطلبه
 ولا يجعل بالتيمم ما لم ينقطع رجاءه عن الماء وكان لا يقر
 على الخطا فاذا اقر على شيء من ذلك كان دالة قاطعة على
 الحكم بخلاف ما يكون عن غيره من البيان بالرأي وهو نظير
 الاتهام فانه حجة قاطعة في حقه وان لم يكن في حق غيره
 بهذه الصفة ومما يتصل بسنة نبينا شرايع من قبله قيل
 لا يلزمنا لقوله تعالى لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا واعتبارا
 بالشرايع الماضية بعضها ببعض وقيل يلزمنا الا ما نسخ بشريعنا
 لقوله تعالى في هذا هم اقنعة والصحيح ان ما قص الله تعالى
 اوردوه من غير انكار يلزمنا على انه شرعة لرسولنا لقوله تعالى
 ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون فاولئك هم الظالمون
 فاولئك هم الفاسقون ومعلوم انهم ما كانوا يمنعون عن العمل
 باحكام التوراة والانجيل وانما كانوا يمنعون عن العمل به

في قوله تعالى
 وما كنا
 نمنعكم
 عن العمل
 به

على انه شرعة لرسولنا صلى الله عليه وسلم ولهذا استدل محمد
 بقوله تعالى ونبيهم ان للماء قسمة بينهم على جواز القسمة
 بالمهاياة وابويوسف في القصاص بين الذكر والانثى بقوله تعالى
 وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والشافعي يرمي الرسول
 عليه السلام اليهود بحكم التورية على وجوب الترجم على اهل الكتاب
 وقتلنا في ذلك بزيادة شرط الاحصان وانما شرط القصاص
 لما ان حد اهل الكتاب ظاهر وخرقتم بين وما يقع به

ختم باب السنة **فصل متابعه اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم**
 قال الكرخي لا يقلد الصحابي فيما يترك بالقياس مستورا الرايين
 في الاحتمال وقال الشافعي في الجريد لا يقلد اصلا وقال ابو سعيد
 البردعي تقليد الصحابي واجب يترك به القياس وعليه ادركنا
 مشايخنا كقضية المضضة في الجنابة وعدم انتقاض طهارة
 عالم يبل من الدم تركا القياس فيهما بقول ابن عباس وعدم مانعة

في قوله تعالى
 وما كنا
 نمنعكم
 عن العمل
 به

في قوله تعالى
 وما كنا
 نمنعكم
 عن العمل
 به

في قوله تعالى
 وما كنا
 نمنعكم
 عن العمل
 به

في قوله تعالى
 وما كنا
 نمنعكم
 عن العمل
 به

الحجرات
باب في بيان الجواهر

قليل الاغما يقول عمار رضي الله عنه وعده جواز اقرار الميراث
يقول ابن عمر لا حتمال السماع ولفضل اصابتهم في نفس الراي مشاهدة
احوال التنزيل ومعرفة اسبابه وان لم يدع المجتهد رايه برأي
من هو مقدم عليه في الاجتهاد في عصره عندنا لوجود المساواة
بينهما في معرفة طريق الاجتهاد ولكن هذا لا يوجد بين
المجتهد منا والمجتهد منهم ولا يلزم تأويل الصحابي النص حيث
لا يكون مقدم ما على تأويل غيره لان التأويل يكون بالتأمل
في وجوه اللغة ومعاني الكلام ولا مزنة لهم في ذلك وقد اختلف
عمل اصحابنا في هذا الباب فشرط ابن عمر اعلان قدر راس المال في الكبير
وخالفاه وضمن الاجير المبتذل على رضي الله عنه وخالفه ابو حنيفة
ولا تطلق الحامل للسنة الا واحدة عند جابر وابن مسعود
وخالفها ابو حنيفة وابو يوسف ولا خلاف بينهم انه حجة
فيما لا يدرك بالقياس كقول علي رضي الله عنه في تقدير المهر

بعثة دمارهم وانس رضي الله عنه في الخيض بثلاثة ايام وعثمان ابن العاص
في تقدير النفاس يارب عين وعائشة رضي الله عنها في اكثر مدة الحمل
بستين وهذا الاختلاف بينهم في كل ما ثبت عنهم من غير
اختلاف بينهم ومن غير ان ثبت انه بلغ غير قائله فسكت مسلمة
اما اذا اختلفوا في شيء فان الحق لا يعدوا اقاويلهم ولا يسقط
البعض البعض بالتعارض لانه تعين وجه الراي لما لم يلزم الحاجة
بينهم بالحديث المرفوع محل محل القياس واما التابعين ان لم يفت
في زمن الصحابة لا يقلد وان ظهر فتواه في زمن الصحابة يجوز تقليده
عند بعض مشايخنا دون البعض والله اعلم **باب الاجماع**
قال عامة العلماء اجماع هذه الامة حجة موجهة للعلم شرعا
كرامة لهذه الامة قال الله تعالى ومن مشاقق الرسول من بعد
ما تبين له الهدى ويتبع غير مبيل المؤمنين الآية جعل
مخالفتهم احدى شرطين لتجارب النار كمشاقة الرسول وقال كنتم

اعمال الاجماع في الدواعي
هو كغيره من القواعد الشرعية
وهذه الامة هي التي
تستكمل كل شئ

خَيْرُ أُمَّةٍ وَلِخَيْرِيَّةٍ تَوْجِبُ الْحَقِيَّةَ فِيمَا اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ وَقَالَ عَلَيْهِ
 لَا تَجْمَعُ أُمَّتِي عَلَى الضَّلَالَةِ ثُمَّ رُكِنَ الْأُجْمَاعُ تَوْعَانِ عَزِيمَةٍ
 بِتَنْصِصِ الْكُلِّ أَوْ شُرُوعِهِمْ فِي الْفِعْلِ فِيمَا كَانَ مِنْ بَابِهِ وَرَخَصَ
 بِتَنْصِصِ الْبَعْضِ وَسُكُوتِ الْبَاقِينَ وَكَذَلِكَ فِي الْفِعْلِ فِيمَا كَانَ
 مِنْ بَابِهِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ وَيَحْكِي عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَا بَابَ مِنْ تَنْصِصِ الْكُلِّ
 وَفِي عَتَبَارِ هَذَا الشَّرْطِ ائْتِنَاعُ الْأُجْمَاعِ لِأَنَّهُ فَلَمَّا يَتَّفِقُ ذَلِكَ
 وَلِأَنَّهُ فَحَّ عَنِ الشَّافِعِيِّ بِعَمْرِ اللَّهِ أَنَّ السَّاكِنِينَ لَوْ كَانُوا أَفْرَادًا
 يَتَعَقَّدُ الْأُجْمَاعُ وَالْمَعْنَى الَّذِي جُعِلَ سُكُوتُ الْقَلِّ دَلِيلَ الْوُفَاقِ
 عَدَمُ حَلِّ السُّكُوتِ إِذَا كَانَ عَنْ خِلَافٍ فَلَمَّا جُعِلَ سُكُوتُ الْقَلِّ
 دَلِيلَ الْوُفَاقِ مَعَ انْعِدَامِ مُكَلِّمِهِمْ مِنْ أَظْهَارِ الْخِلَافِ ظَاهِرًا فَلَانِ
 يَجْعَلُ سُكُوتُ الْكَثَرِ دَلِيلَ الْوُفَاقِ مَعَ مُكَلِّمِهِمْ مِنْ أَظْهَارِ الْخِلَافِ
 أَوَّلَى وَسَبَبُ الدَّاعِي إِلَيْهِ إِمَّا نَصُّ الْكِتَابِ كَحَرَمِ الْأَتْمَهَاتِ
 وَالْبَنَاتِ أَوْ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَوُجُوبِ الدِّيَةِ

وقد مر في كتابنا
 في بيان ما لا يرد
 من كلامه عليه السلام
 في بيان ما لا يرد
 من كلامه عليه السلام

في بيان ما لا يرد
 من كلامه عليه السلام

فِي الْيَدَيْنِ وَالتَّصَدَّقَ فِي أَحَدِيهِمَا وَوُجُوبُ الرَّحْمِ عَلَى الْمُحْضَرِ وَعَدَمُ
 جَوَازِ بَيْعِ الطَّعَامِ الْمُشْتَرَى قَبْلَ الْقَبْضِ أَوِ الْمَعْنَى الْمُسْتَنْبِطُ
 مِنْهُمَا كَتَوْظِيفِ عَمْرِو اللَّهِ عَنْهُ لَخَرَجَ فَقَالَ أَرَى مَنْ يَعْدُكُمْ
 فِي هَذَا النَّقْصِ نَصِيْبًا مُسْتَنْبِطًا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ
 بَعْدِهِمْ وَتَعَيَّنَ أَبُو بَكْرٍ لِلْخِلَافَةِ فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 اخْتَارَ أَبَا بَكْرٍ لِأَمْرِ دِينِكُمْ فَكَانَ أَرْضَى بِهِ لِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ وَقَالَ
 بَعْضُهُمْ لَا بُدَّ لِلْإِجْمَاعِ مِنْ جَمَاعٍ آخَرٍ مِمَّا لَا يَحْتَمِلُ الْغَلَطَ وَهَذَا
 غَلَطٌ لِأَنَّ إيجابَ الْحُكْمِ بِهِ قَطْعًا لَيْسَ مِنْ قَبْلِ دَلِيلِهِ الْوُجُوبِ
 أَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اجْتَمَعُوا عَلَى أَشْيَاءَ كَانَتْ بَاطِلَةً
 بَلْ مِنْ قَبْلِ عَيْنِهِ كَرَامَةِ الْأَمَّةِ وَإِدَامَةِ الْحُجَّةِ فَلَوْ جَمَعَهُمْ
 دَائِلٌ يُوجِبُ عِلْمَ الْيَقِينِ لَكَانَ الدُّعْبَارُ لَذَلِكَ الدَّلِيلِ
 لَا لَهُمْ ثُمَّ ائْتِنَاعُ عِلْمِ كُلِّ عَصَبٍ مِنْ هَلِ الْعَدَالَةِ وَالْإِحْسَانِ
 حُجَّةٌ لَا عِزَّةَ لِقَلَّتِهِمْ وَكَثَرَتِهِمْ وَلَا تَشْتَرِطُ الصَّحَابَةُ وَلَا عِزُّ

في بيان ما لا يرد
 من كلامه عليه السلام

في بيان ما لا يرد
 من كلامه عليه السلام

الاجماع المذهب هو ما يوافق
الطريقين على الحكم
ويعلم ان اجماع المذهب هو ما يوافق
الطريقين على الحكم

الرَّسُولُ وَلَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ وَلَا انْقِرَاضُ الْعَصْرِ وَلَا طَلَاق
مَا تَلَوْنَا وَلَا تَعْتَبَرُ مُخَالَفَةُ أَهْلِ الْهَوَىٰ فِيمَا نَسَبُوا إِلَى الْهَوَىٰ
وَلَا مَنْ كَرَأَى لَكُمْ فِي الْبَابِ لَا تَهْمُ كَالْمَجَانِينِ فِي هَذَا الْحَكْمِ
إِلَّا فِيمَا يَسْتَعْنِي عَنِ الرَّأْيِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ خِلَافُ الْوَاحِدِ
لَا يُعْتَبَرُ وَلَا خِلَافُ الْقَلِيلِ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ أَحَقُّ بِالْأُصَابَةِ
وَلَكِنْ جُعِلَ إجماع هذه الْأُمَّة حُجَّةً كَرَامَةً ثَبَتَتْ لَكُمْ
عَلَى الْمَوَاقِفِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعْقَلَ دَلِيلُ الْأُصَابَةِ فَلَا يَجُوزُ
إِبْطَالُ حُكْمِ الْأَفْرَادِ بَعْدَ أَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ وَالْإِحْتِمَاءِ
وَالصَّحَابَةِ إِذَا اختلفوا في حادثة عَلَى أَقْوَالٍ كَانَ إجماعاً
عَلَى أَنْ مَا خَرَجَ مِنْ أَقْوَابِهِمْ بَاطِلٌ وَكَذَا اختلفوا
الْعُلَمَاءُ فِي كُلِّ عَصْرِ عِنْدَ بَعْضِ مُشَايخِنَا وَأَمَّا اَلْإِجماع الْمَكْتُوبُ
فَالْإِجماع وَلَكِنْ الْحَكْمُ يُصِيرُ مُخْتَلَفًا بِفَسَادِ أَحَدِ الْمَأْخُذَيْنِ
كَانْتِقَاضِ الطَّهَارَةِ عِنْدَ وَجُودِ الْقِيِّ وَمَسِّ الْمَرْأَةِ

ما ذكرنا

أقارب

الاجماع المذهب هو ما يوافق
الطريقين على الحكم
ويعلم ان اجماع المذهب هو ما يوافق
الطريقين على الحكم

بأنه لا يتناقض

اعلم ان اجماع المذهب هو ما يوافق
الطريقين على الحكم
ويعلم ان اجماع المذهب هو ما يوافق
الطريقين على الحكم

لَكِنْ لَقِيَ عِنْدَنَا وَالْمُسْتَشْفَى فَمَنْ قَدَّرَ عَدَمَ كَوْنِ الْقِيِّ
نَاقِضًا فَخَرَّجَ نَقُولُ بِالْإِتِّقَاضِ ثَمَّةً وَلَوْ قَدَّرَ عَدَمَ كَوْنِ
الْمُسْتَشْفَى نَاقِضًا فَالْمُسْتَشْفَى لَا يَقُولُ بِالْإِتِّقَاضِ حِينَئِذٍ فَلَمْ يَقُولِ الْجَمَاعُ
لَا أَنَّ الْحَكْمَ يَنْتَهِي بِانْتِهَاءِ سَبَبِهِ وَلِهَذَا سَقَطَ سَبَبُ ذَوِي الْقِيِّ
لَا نَقْطَاعَ عَلَيْهِ وَهِيَ النَّصَّةُ وَسَقَطَ الْمَوْثُوقَةُ فَلَوْ بَنَيْنَا مِنْ جَمَلَةٍ
الْأَصْنَافِ وَإِلَّا لَا نَسْخَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمَّا
عَدَمُ الْقَائِلِ بِالْفَصْلِ فَإِنَّهُ نَوْعَانِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ مَنشَأً لِلْخِلَافِ
وَاحِدًا وَذَلِكَ بَأَن يَثْبُتَ الْأَصْلُ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ ثُمَّ يَثْبُتَ الْحَكْمُ
فِي الْفَرْعِ بِنتيجة اَلْإِجماع كما يُقَالُ الْقَدْرُ مَعَ الْجَنْسِ عِلَّةٌ فَلَا يَجُوزُ
بَيْعُ قَفِيرٍ بِجَفْرِ يَفْقِيرُ مِنْهُ وَمِنْ مَنِ الْحَدِيدُ مَمْنُونٌ مِنْهُ
وَالصَّغِيرُ عِلَّةٌ لَوْلَا يَتِيهِ الْأَنْكَاحُ فَيَمْلِكُ الْأَبُ تَرْوِيجَ الثَّيِّبِ
الصَّغِيرَةِ لَعَدَمِ الْقَائِلِ بِالْفَصْلِ وَهَذَا صَحِيحٌ يَضَاهِي اَلْإِجماعَ
الْمُسْتَعْقَدَ فِي الثَّقَةِ وَأَضْعَفُ مِنْهُ أَنْ يَثْبُتَ فَرْعًا مِنَ الْأَصْلِ

الاجماع المذهب هو ما يوافق
الطريقين على الحكم
ويعلم ان اجماع المذهب هو ما يوافق
الطريقين على الحكم

المختلف فيه ويتمثل بالاجماع في اثبات حكم فرع الخصم من اصله
 كما يقال لا يجوز بيع قفيز جحر يقفزين منه لقوله عليه السلام
 ولا تصاع بالصاعين فيجوز بيع الحفنة بالحفتين اجماعا وهذا
 دون الاول في القوة لان ثبوت الحكم في الفرع وان دل على
 صحة الاصل كون القدر والجنس علة لكن لا يدل على فساد
 اصل الخصم اذا لم يتجدد الاصلان لجواز ان يكون الحكم معلولا
 بعلة متعددة ولا يقال هذا المجموع مما لم يقل به احد فلو ثبت
 يلزم اجماع الامة على الخطا لانا نقول جاز ان يكون الخطي في احدى
 المسكتين نصيبا في الاخرى فاستحال اجماعهم على الخطا والتوهم
 الثاني ان لا يكون المنشأ واحدا كما يقال القى وانما ناقضا
 لان احدا لم يقل بشمول العدم ومثل هذا ليس بحجة لما ذكرنا
 ولان السلف تمسكوا بالدليل في كل مسألة فلو كان مثل هذا
 حجة لا ثبتوا الحكم في مسألة وتمسكوا بالاجماع في الباقي ثم اجماع

اجماعهم على الخطا والتوهم الثاني ان لا يكون المنشأ واحدا كما يقال القى وانما ناقضا

على مراقب فالاقوى اجماع الصحابة نصا لانه لا خلاف فيه
 فقيهم عنده الرسول واهل المدينة ثم الذي ثبت بنصر بعضهم
 وسكوت الباقيين لان السكوت في الدلالة دون النص
 ثم اجماع من بعد الصحابة على حكم لم يسبقهم فيه مخالف ثم اجماعهم
 فيما سبقهم فيه مخالف فقد اختلف العلماء في هذا فقال بعضهم
 هذا لا يكون اجماعا لان موت المخالف لا يبطل قوله ولهذا
 لا يجوز تضليله وعندنا حجة لا تطلق الدليل ولا يعتبر وجود
 المخالف فيمن سبقهم كما لا يعتبر وجوده فيمن ياتي بعدهم ايصال طلاق الراس
 وانما لا يجوز تضليله لعدم الخلاف منهم حال وجود اجماع
 كما لا يفضل القابل بخلاف ما افتى به الرسول عليه السلام
 قبل افتاءه لكنه فيما لم يسبق فيه الخلاف بمنزلة المشهور من الحديث
 وفيما سبق فيه الخلاف بمنزلة الصحيح من الاحاد ونقله على مثال
 نقل السنة بما لا شبهة فيه وبما فيه شبهة يوجب العمل دون العلم

ايصال طلاق الراس

اعلم ان القياس هو صفة الحكم لا حكم
 والقياس هو الحكم الذي لا يشترط فيه
 العلم بالضرورة كقوله لا يشترط فيه العلم بالضرورة

وَكَانَ مُقَدِّمًا عَلَى الْقِيَاسِ **بَابُ الْقِيَاسِ**
 وَأَنَّهُ يُشْتَمِلُ عَلَى بَيَانِ نَفْسِهِ وَشَرْطِهِ وَرُكْنِهِ وَحُكْمِهِ وَدَفْعِهِ
 أَمَّا الْأَوَّلُ فَالْقِيَاسُ هُوَ التَّقْدِيرُ لَعَلَّةٍ يُقَالُ قِيَاسُ التَّعْلِيقِ بِالتَّعْلِيقِ أَيْ قَدَرُهُ
 بِهِ وَاجْعَلُهُ نَظِيرًا لِأُخْرَى وَالتَّقْدِيرُ إِذَا اخْتَرْنَا حُكْمَ الْفَرْعِ مِنَ الْأَصْلِ
 سَمَوْنَا ذَلِكَ قِيَاسًا لِتَقْدِيرِهِمُ الْفَرْعَ بِالْأَصْلِ فِي الْحُكْمِ وَالْعِلَّةُ وَهِيَ
 الْأَعْتِبَارُ الْمَأْمُورُ بِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فَأَعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ لَدُنَّ
 النَّظَرِ وَالنَّظَرُ مِثْلُ مَا أَصَابَ مِنْ قَبْلُنَا مِنَ الْمَثَلَاتِ بِأَسْبَابٍ نَقَلَتْ
 عَنْهُمْ وَهُوَ الْكُفْرُ وَغَيْرُهُ لَنَكْفَ عَنْهَا اخْتِرَازًا عَنِ الْجَزَاءِ كَالنَّظَرِ
 وَالنَّظَرُ فِي مَوَارِدِ النُّصُوصِ لَا يَسْتَدْبِرُ الْمَعْنَى الَّتِي هِيَ مَنَاطُ الْحُكْمِ
 لِنَعْتَبِرَ مَا لَا نَصْرَفِيهِ بِالْمَنْصُوصِ اخْتِرَازًا عَنِ الْعَمَلِ بِلَا دَلِيلٍ ثُمَّ قِيلَ
 النُّصُوصُ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ الْأَبْدَلِيلُ وَقِيلَ هِيَ مَعْلُومَةٌ بِكُلِّ وَصْفٍ
 وَقَالَ الشَّافِعِيُّ مَعَهُ اللَّهُ هِيَ مَعْلُومَةٌ فِي الْأَصْلِ أَيْ شَاهِدَةٌ عَلَى الْحُكْمِ
 لَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ دَلِيلٍ مُتَمَيِّزٍ وَقُلْنَا مَعَ هَذَا لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيمِ الدَّلِيلِ عَلَى كَوْنِهِ

وهو القياس

اعلم ان القياس هو صفة الحكم لا حكم
 والقياس هو الحكم الذي لا يشترط فيه
 العلم بالضرورة كقوله لا يشترط فيه العلم بالضرورة

مَعْلُومَةٍ فِي الْأَصْلِ لَدُنَّ مِنْهَا مَا لَا يُعَلَّلُ أَصْلًا وَبِحُكْمٍ أَنْ يَكُونَ هَذَا
 مِنْ جُمْلَتِهِ لَكِنْ لَا يَسْقُطُ هَذَا الْأَصْلُ بِالْإِحْتِمَالِ أَيْ بِتَوْجُّهِ حُجَّةٍ
 عَلَى حُكْمِ الْفَرْعِ بِمَنْزِلَةِ اسْتِصْحَابِ الْحَالِ وَشَهَادَةِ مُسْتَوْرٍ لِلْحَالِ
 لَا تَصْلُحُ حُجَّةً وَلَا يَلْزَمُ جَوَازُ الْإِقْتِدَارِ بِالرَّسُولِ مَعَ ظُهُورِ
 اخْتِصَاصِهِ بِبَعْضِ الْأَفْعَالِ لِأَنَّهُ مَا بُعِثَ إِلَّا لِلْإِقْتِدَارِ فَلَمْ
 يَسْقُطْ بِإِحْتِمَالِ اخْتِصَاصِهِ كَالنَّصْرِ الْعَامِّ بِإِحْتِمَالِ خُصُوصِهِ
 فَأَمَّا النَّصْرُ لِلْإِقْتِدَارِ بِالْوَقْفِ تَارَةً وَبِالْإِسْتِصْحَابِ أُخْرَى وَمِثَالُهُ
 أَنْ فِي تَعْلِيلِنَا الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ بِالْوِزْنِ لَا بُدَّ لَنَا مِنْ إِقَامَةِ
 الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهُ مَعْلُومٌ وَهُوَ أَنَّ النَّصْرَ قَضَى التَّعْيِينَ
 بِاشْتِرَاطِ الْقَبْضِ وَذَلِكَ مِنْ آيَاتِ الرَّبِّ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيئَةِ أَلَا يَرَى أَنَّ تَعْيِينَ أَحَدِ الْبَدَلَيْنِ شَرْطُ
 جَوَازِ كُلِّ بَيْعٍ اخْتِرَازًا عَنِ الْمَدِينِ بِالْمَدِينِ وَتَعْيِينَ الْآخَرِ هُنَا
 اخْتِرَازًا عَنِ شُبْهَةِ الرِّبَا وَكَوْنُهُ مَعْلُومًا فِيهِ بِالنَّسِيئَةِ يَدُلُّ

عَلَى كَوْنِهِ مَعْلُومًا فِي بَابِ الْفَضْلِ لِأَنَّهُ عَيْنُهُ بَلْ فَوْقَهُ وَالشَّيْءُ
 عُلِّلَ تَحْرِيمَ الْمَرْمَعِ قِيَامَ الدَّلِيلِ مِنَ النَّصْرِ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مَعْلُومٍ وَإِنَّمَا
 ثَنَا لِحُرْمَةِ وَالتَّجَاسُةِ فِي بَعْضِ الشَّرِيعَةِ لِنَوْحِ اخْتِيَالِ التَّعْلِيلِ
 وَكَوْنِهِ مَعْلُومًا ثَبَتَ بِإِجْمَاعِ الْقَائِسِينَ وَبِالنَّصْرِ أَيْضًا كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 لِبَرِيَّةٍ مَلَكْتُ بَضْعَكَ فَاخْتَارِي وَكَذَلِكَ يَكُونُ بِمَحْوَاهُ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 فِي الشَّمْرِ الَّذِي وَقَعَتْ فِيهِ فَأَرَهُ إِنْ كَانَ جَامِدًا فَالْقَوَاهَا
 وَمَا حَوْلَهَا وَكُلُّوْا مَا بَقِيَ وَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ فَارِيقَوْهُ عِلْمًا أَنَّهُ
 مَعْلُومٌ مُجَاوِرَةٌ التَّجَاسُةِ وَقَدْ يَكُونُ بِالْإِسْتِدْلَالِ بِحُكْمِ النَّصْرِ
 كَحَدِيثِ الْمُتَخَاضَةِ عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانُهُ وَأَمَّا شَرْطُهُ فَإِنْ لَا يَكُونُ
 الْأَصْلُ مَخْصُوصًا بِحُكْمِهِ بِنَصِّ آخِرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 خُفِّعَ حِلُّ تَبَعِ نِسْوَةِ أَكْرَامًا وَخُرِجَتْ بِقَبُولِ الشَّهَادَةِ وَوُجِدَ
 كَرَامَةُ وَالْمُسْلِمُ فِيهِ مِنْ نَسَائِرِ الدُّيُونِ بِجَوَازِ نَيْجِهِ رُخْصَةً فَلَمْ يَحْجِ
 إِبْطَالُهَا بِالتَّعْلِيلِ وَكَذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ كَانَ مَخْصُوصًا

لا يثبت
 في الشئ الذي وقع فيه فأرأه إن كان جامدًا فالقواها
 وما حولها وكلوا ما بقي وإن كان ما بعد فاريقوه علمًا أنه
 معلوم مجاورة التجاسة وقد يكون بالاستدلال بحكم النص
 كحديث المتخاضة على ما يأتي ببيانها وأما شرطه فإن لا يكون
 الأصل مخصوصًا بحكمه بنص آخر كرسول الله صلى الله عليه وسلم
 خفف حبل تبع نسوة أكرامًا وخُرِجَتْ بِقَبُولِ الشَّهَادَةِ وَوُجِدَ
 كَرَامَةُ وَالْمُسْلِمُ فِيهِ مِنْ نَسَائِرِ الدُّيُونِ بِجَوَازِ نَيْجِهِ رُخْصَةً فَلَمْ يَحْجِ
 إِبْطَالُهَا بِالتَّعْلِيلِ وَكَذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ كَانَ مَخْصُوصًا

بِرُخْصَةِ لَبْسِ الْحَرِيرِ لَمَّا أَنَّ الْقَيْلَ تَوَذَّيْهِ وَأَبُو طَيْبَةَ الْحِجَامُ
 بِشُرْبِ دَمِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَلَا يَجُوزُ إِبْطَالُهُ بِالتَّعْلِيلِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ
 لَمَّا صَحَّ نِكَاحُ النَّبِيِّ بِلَفْظِ الْهَبَةِ عَلَى سَبِيلِ الْخُلُوصِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى خَالِصَةً
 لَكِنْ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ بَطُلَ التَّعْلِيلُ وَقُلْنَا الْخُلُوصُ فِي سَلَامَتِهَا
 بِغَيْرِ عَوْضٍ وَفِي أَنْ لَا يَحُلَّ بَعْدَهُ لَا أَحَدٌ لَأَنَّهُ يَمَّا يُعْقَلُ كَرَامَةُ
 عَلَى مَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ وَلَئِنْ تَنَكَّحُوا
 أَنْ وَاحِدَةً مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا وَالثَّانِي أَنْ لَا يَكُونَ الْأَصْلُ مَعْدُومًا
 عَنْ الْقِيَاسِ كَجَوَازِ التَّوَضُّعِ بِنَيْدِ التَّمْرِ وَجَوَازِ صَرْفِ الْكَفَّارَةِ
 إِلَى نَفْسِ الْكَافِرِ كَمَا ثَبَتَ فِي حَقِّ الْأَعْرَابِيِّ إِذَا تَكْفِيرًا بِمَا عَلَيْهِ
 لَا يَمَالُهُ وَإِجَابِ الطَّهَارَةِ بِالْمَقْبُوعَةِ فِي الصَّلَاةِ وَحِلِّ الذَّيْمَةِ
 عِنْدَ تَرْكِ التَّيْمَةِ نَاسِيًا وَبَقَاءِ الصَّوْمِ بِالْحَدِّ كُلِّ نَاسِيًا وَعَدَمُ
 فَسَادِ الصَّوْمِ بِالْجَمَاعِ نَاسِيًا لَا يَكُونُ بِالتَّعْدِيَةِ لِأَنَّ مَا لَا يَذْكُرُ
 بِالرَّأْيِ لَا يَمْلِكُ تَعْدِيَتُهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ فِي مَعْنَاهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ

حَيْثُ يَعْلَمُ يَقِينًا أَنَّهُ لَا يُفْتَرَقَانِ إِلَّا فِي الْأَسْمِ وَفِيمَا لَا يَكُونُ
 مَنَاطًا لِلْحُكْمِ ثَبَتَ فِيمَا يُسَاوِيهِ بِالنَّصْرِ بِالنَّصْرِ كَالْجَمْعِ مَعَ الْأَكْلِ
 يُسَاوِيَانِ فِي حُكْمِ الصَّوْمِ إِذَاءُ وَفَسَادًا فَكَانَ وَرُودُ النَّصْرِ أَحَدًا
 وَرُودًا فِي حَقِّ الْأَخْرِ الْأُتْرَى أَنَّ النَّصْرَ الْوَاردَ فِي النَّهْيِ وَالرَّغَائِفِ
 جَعَلَ وَارِدًا فِي جَمِيعِ الْأَحْذَاتِ وَالْوَارِدَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ جَعَلَ
 وَارِدًا فِي مَنْ بِهِ سُلْسُ الْبَوْلِ أَوْ انْفِلَاتِ الرِّيحِ وَالثَّالِثُ أَنَّ
 يَتَعَدَّى حُكْمُ الشَّرْعِيِّ الثَّابِتِ بِالنَّصْرِ مَعْنِيهِ إِلَى فَرْجٍ هُوَ نَظِيرُهُ
 وَلَا نَصْرَ فِيهِ هَذَا الشَّرْطُ وَاحِدٌ تَسْمِيَةً وَجُمْلَةً تَفْصِيلًا مِنْهَا
 أَنْ يَكُونَ الْمُحَلُولُ شَرْعِيًّا لَا لُغَوِيًّا كَالْتَحْلِيلِ لِأَقْبَاتِ اسْمِ الزَّانَا
 لِلزَّوْطِ وَالْحَبْلِ لِسَائِرِ الْأَشْرَبَةِ وَالنَّبَاشِ وَالسَّيْعَالِ
 لَفْظُ الطَّلَاقِ لِلْعَتَقِ وَصَحَّةُ إِرَادَةِ الْعَدَدِ مِنْهُ وَشَرْطُ التَّمْلِيكِ
 فِي الْأَطْعَامِ قِيَاسًا عَلَى الْكُسُوفِ وَكَذَا الْكَلَامُ فِي النُّعُوسِ أَنَّهَا مَبْذُورَةٌ
 لَا يَجُوزُ فِيهِ الْمَصِيرُ إِلَى الْقِيَاسِ بَلْ إِلَى أَصُولِ أَهْلِ اللُّغَةِ فِيمَا وَضَعُوا
 أَصْلَهُ

لا يثبت الحكم بالاعتقاد بل بالعلم
 لا يثبت الحكم بالاعتقاد بل بالعلم
 لا يثبت الحكم بالاعتقاد بل بالعلم

لا يثبت الحكم بالاعتقاد بل بالعلم

الَّتِي لِيُتَحَقِّقَ مَعْنَى الصَّدَقِ فِي الْمَخِيرِ أَمْ لِمَعْنَى الْخُرُوكِ فِي نَظَائِرِهِ
 وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ الْمُتَعَدِّي حُكْمَ النَّصْرِ مَعْنِيهِ فَلَا يَجُوزُ تَعْدِيَةُ حُكْمِ
 الظَّهَارِ مِنَ الْمُسْلِمِ إِلَى الذَّمِّ لِكُونِهِ تَغْيِيرًا لِلْحُرْمَةِ الْمُتَيْنِ هَيْهَ
 بِالصَّوْمِ إِلَى غَيْرِ الْمُنَاشَاهِيَةِ إِذْ هُوَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ وَكَذَا تَحْلِيلُ نَصْرِ الرَّبَا
 بِالطَّعْمِ لِكُونِهِ تَغْيِيرًا لِلْحُرْمَةِ الْمُتَيْنِ هَيْهَ بِالْكَيْلِ إِلَى غَيْرِ الْمُنَاشَاهِيَةِ
 بِهِ فِيمَا لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ الْكَيْلِ وَكَذَا تَعْدِيَةُ سَلَمِ الْمُؤْتَجِّلِ إِلَى سَلَمِ الْمَلَالِ
 لِكُونِهِ تَغْيِيرًا لِلرَّخْصَةِ مِنَ النُّقْلِ إِلَى الْأُسْقَاطِ وَكَذَا تَعْدِيَةُ
 حُكْمِ التَّعْيِينِ مِنَ السَّلْعِ إِلَى الْأَثْمَانِ لِأَنَّ حُكْمَ الْبَيْعِ يَتَعَلَّقُ بِالْبَيْعِ
 وَجُوبًا لَا وَجُودًا أَوْ بِالثَّمَنِ وَجُوبًا وَجُودًا أَوْ سَقُوطًا وَجُودًا
 الثَّمَنِ وَتَعْيِينُهُ أَصْلِيٌّ لَا أَنْ يَكُونَ بِطَرِيقِ الرُّخْصَةِ بِدَلِيلِ
 سَقُوطِهِ فِيمَا وَرَأَى الْقَضَا وَبِهِ جَازَ اسْتِدْلَالُهُ قَبْلَ التَّسْلِيمِ
 وَلِهَذَا لَمْ يُجْزَ هَذَا التَّقْصَانُ بِالْأَجْلِ وَبِقَبْضِ مَا يُقَابَلُهُ فِي الْحَقِّ
 كَمَا فِي السَّلَمِ الثَّابِتِ رُخْصَةً فَلَوْ تَعَيَّنَ لَصَارَ شَرْطًا مَحَلًّا لِلْعَقْدِ

قوله ومنها ان يكون
 المصير الى القياس
 حكم النقص في العود

بعد ان كان حكاما له فيكون تغييرا ومنها ان يكون التعدي الى افع
 هو نظيره فلا يجوز تعدي حاكم الناس في بقاء الصوم الى الملك
 والخارج اذ عذرهما دون عذر ولا في التسيان من قبل
 من له الحق فكان كالمريض اذا اطلق قاعدا لا يجب قضاؤها
 بعد الصحة بخلاف المقيد وكذا تعدي حاكم التيمم الى الوضوء
 في اشتراط النية فالتيمم تغيير وهذا تطهير ولا يلزم تعدي
 حاكم حرمة المصاهرة من الحلال الى الحرام والملك من البيع الى
 الغصب لان ما عدينا حاكم من الحلال الى الحرام وانما اثبتنا الحرمة
 والملك حكما للولد والضمائم لا للوطى والغصب فقط ومقتضاها
 وقولنا لا نص فيه لا التحليل بموافقة النص لغو للاستغناء
 ونحالفهم نقص له فكان باطلا مثل الكفارة في قتل العمد
 واليمين الغموس وشرط الإيمان في رقبة كفارة اليمين
 والطهار وشرط التملك في طعام الكفارات والإيمان في مصرف

في قوله لا نص فيه لا التحليل بموافقة النص لغو للاستغناء
 في قوله وقولنا لا نص فيه لا التحليل بموافقة النص لغو للاستغناء
 في قوله وقولنا لا نص فيه لا التحليل بموافقة النص لغو للاستغناء

الصدقات اخبارا بالركاة هذا كله تعدي الى ما فيه نقص
 او بتغيره بتقييده والشرط الرابع ان يبقى حكم النص بعد التحليل
 على ما كان قبله كقولهم في طعام الكفارة بشرط التملك
 فيه كالكسوة لان الاطعام فعل يصير المسكين به طامعا
 لا مال كاشطة يكون تغييرا وقولهم شهادة القاذف ترد
 بنقص القذف وتقبل شهادته اذا تاب بعد الحذف كسائر
 الكبائر وهذا تغيير حكم النص من التأخير الى التحجيل
 ومن التأسيء الى التأييد فان النص يقتضي تأخير رد الشهادة
 الى حين العجز عن إقامة الحجة وبعد تحقق العجز يقتضي تأييده
 فكان باطلا كتغيره في غير المنصوص بل اولى وكذا يجوز
 قياس ما لم يتبع على ما في الفوايق بطريق التحليل
 لما فيه من ابطال لفظ الخبر بخلاف نص الزاوي الاشياء
 الستة لانه عليه اللام ما تهاهسته وانما خصصنا القليل

ان يكون النص في الحكم
 ما كان من عاقله ولو كان
 في الحكم بعد الاستعمال

في قوله لا نص فيه لا التحليل بموافقة النص لغو للاستغناء
 في قوله لا نص فيه لا التحليل بموافقة النص لغو للاستغناء

مِنْ قَوْمٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا تَدْعُوا الطَّعَامَ بِالطَّعَامِ إِلَّا سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ
 لِأَنَّا نَسْتَدْنِ أَحَالَه التَّسَاوِي عَلَى مَا هُوَ الْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ
 مِنْ جِنْسِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ عَلَى غُيُومٍ صُدِرَ فِي الْأَحْوَالِ وَلَمْ يَثْبُتْ
 اخْتِلَافُ الْأَحْوَالِ إِلَّا فِي الْكَثِيرِ فَصَارَ تَقْدِيرُهُ لَا تَدْعُوا
 الطَّعَامَ الْبَائِغَ مَبْلَغَ الْكَيْلِ فَكَانَ تَخْصِصُ الْقَلِيلِ بِدَلَالَةِ
 النَّصْرِ الْمُوَافِقِ لِلتَّعْلِيلِ لَا بِهِ وَكَذَا جَوَازُ الْإِبْدَالِ فِي بَابِ التَّرَكُّ
 ثَبَتَ بِالنَّصْرِ لَا بِالتَّعْلِيلِ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِإِنْجَازِ مَا وَعَدَ لِلْفَقَرَاءِ
 رِزْقًا لَهُمْ مِمَّا أَوْجَبَ لِنَفْسِهِ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ وَهُوَ مَا لَمْ يُسَمَّ
 لَا يَحْتَمِلُهُ مَعَ اخْتِلَافِ الْمَوَاعِيدِ يُتَضَمَّنُ الْأَذْنَ بِالْإِسْتِدْالِ
 مَنَزَلَةِ السُّلْطَانِ يُحْجِزُ أَوَّلِيَاءَهُ بِجَوَائِزٍ مُخْتَلِفَةٍ ثُمَّ يَأْمُرُ وَاحِدًا
 بِإِيفَاءِ ذَلِكَ كُلِّهِ مِنْ قَالٍ مُعَيَّنٍ لَا يَحْتَمِلُهَا يُتَضَمَّنُ الْأَذْنَ
 بِالْإِسْتِدْالِ فَصَارَ التَّغْيِيرُ بِالنَّصْرِ مُجَامِعًا لِلتَّعْلِيلِ لَا بِهِ
 وَأَمَّا التَّعْلِيلُ فَحَكْمٌ شَرْعِيٌّ وَهُوَ صِلَاخُ الْحَلِّ لِلْقَرَفِ إِلَى الْفَقِيرِ

لا يَحْتَمِلُهُ مَعَ اخْتِلَافِ الْمَوَاعِيدِ يُتَضَمَّنُ الْأَذْنَ بِالْإِسْتِدْالِ

بدوامين

بِدَوَامِ يَدِهِ عَلَيْهِ بَعْدَ الْوُقُوعِ لِلَّهِ تَعَالَى بِإِبْتِدَاءِ الْيَدِ وَهُوَ تَطْيِيرُ
 مَا قُلْنَا أَنَّ الْوَاجِبَ تَعْظِيمُ اللَّهِ تَعَالَى بِكُلِّ غَضْوٍ مِنَ الْبَدَنِ وَالْكَثِيرِ
 آتَى صَاحِلَةً لَجْعَلِ قَطْعَ اللِّسَانِ تَعْظِيمًا وَالْأَقْطَارُ هُوَ السَّبَبُ
 وَالْوَقَاعُ آتَى صَاحِلَةً لِلْفَطْرِ وَالْوَاجِبُ إِذَا آتَى الْفَجَاسَةَ وَاللَّاءُ
 آتَى صَاحِلَةً لِلزَّالَةِ وَبَعْدَ التَّعْلِيلِ يَبْقَى الصَّلَاحِيَّةُ عَلَى مَا كَانَ قَبْلَهُ
 وَلَا يَلْزَمُ الْحَدُثُ لِأَنَّهُ ثَبَتَ شَرْعًا غَيْرَ مُعْقُولٍ عِنْدَ اسْتِعْمَالِ مَا يُوجَدُ
 مُبَاحًا لَا يُبَاحُ بِحَبْنِهِ فَلَمْ يَكُنْ دَلِيلٌ ثُبُوتِهِ عِنْدَ اسْتِعْمَالِ مَا يَنْصَرُّ
 بِحَبْنِهِ وَنَدَوَالِ مَا لَيْسَ بِهِ فَلَمْ يَعْمَلِ الْمَالِكُ بِخِلَافِ الْحَبْنِ لِأَنَّهُ
 فِيهِ يَعْمَلُ عَلَيْهِ وَلَا يَلْزَمُ صِحَّةُ النُّصُوحِ بِدَوْنِ الشَّيْءِ لِأَنَّ مَا لَا يَعْمَلُ
 صِفَةُ الْحَلِّ فَأَمَّا الْمَاءُ مُطَهَّرٌ بِالتَّطْيِيرِ أَوْ بِالنَّصْرِ فَيَكُونُ مُطَهَّرًا فِي الْمَالِكِ
 وَالْمَحْلَيْنِ وَبِهَذَا ثَبَتَ أَنَّ اللَّامَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى إِنَّمَا التَّصَدَّقَاتُ لِلْفَقَرَاءِ
 لَا مِ الْعَاقِبَةِ أَيْ يُصِيرُ لَمْ يَغَافِقَتْهُ أَوْلَاةُ أَوْجَبَ النَّصْرُ إِلَيْهِمْ
 بَعْدَ مَا صَارَ صَدَقَةً وَذَلِكَ بَعْدَ الدَّارِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فَصَارَ وَاعِلِي

لا يَحْتَمِلُهُ مَعَ اخْتِلَافِ الْمَوَاعِيدِ يُتَضَمَّنُ الْأَذْنَ بِالْإِسْتِدْالِ

لا يَحْتَمِلُهُ مَعَ اخْتِلَافِ الْمَوَاعِيدِ يُتَضَمَّنُ الْأَذْنَ بِالْإِسْتِدْالِ

هذا التحقيق مضارف باعتبار الحاجة وهذه الأسماء أسباب الحاجة
 وهم بحملتهم للزكاة منزلة الكعبة للصلاة كلها قبله وكل جزئية
 وأما ركنه فما جعل علما على حكم النص مما اشتمل عليه النص
 وجعل الفرع نظيرا له في حكمه بوجوده فيه وجاز أن يكون
 وصفا لزم أو عارضا فردا أو عددا وقد يكون وصفا في النص
 لقوله عليه السلام إنها دم عرق انفجراتها من الطوافين وفي غير ذلك
 السلام معلول بإعدام المعاقبة وقساد بيع الذبيح بانفجار عن التسليم
 وقد يكون حكما كحديث الخثعمية واختلفوا في دلالة كون الوصف
 عللة قال أهل الطرد مجرد الطراد من غير معنى يعقل لا ذلك
 الشرح أمارات و زاد بعضهم العدم عند العدم لأن الوجود
 عند الوجود قد يكون اتفاقا و زاد بعضهم قيام النص في الحالين
 ولا حكم له ليعلم أن الحكم دار مع الحدث وجودا وعدما ولا حكم للقيام
 في الحالين وقال الجمهور لا يصدر حجة إلا بمعنى يعقل وهو صلاح الوصف
 أي الوصف

هذا التحقيق مضارف باعتبار الحاجة وهذه الأسماء أسباب الحاجة وهم بحملتهم للزكاة منزلة الكعبة للصلاة كلها قبله وكل جزئية وأما ركنه فما جعل علما على حكم النص مما اشتمل عليه النص وجعل الفرع نظيرا له في حكمه بوجوده فيه وجاز أن يكون وصفا لزم أو عارضا فردا أو عددا وقد يكون وصفا في النص لقوله عليه السلام إنها دم عرق انفجراتها من الطوافين وفي غير ذلك السلام معلول بإعدام المعاقبة وقساد بيع الذبيح بانفجار عن التسليم وقد يكون حكما كحديث الخثعمية واختلفوا في دلالة كون الوصف عللة قال أهل الطرد مجرد الطراد من غير معنى يعقل لا ذلك الشرح أمارات و زاد بعضهم العدم عند العدم لأن الوجود عند الوجود قد يكون اتفاقا و زاد بعضهم قيام النص في الحالين ولا حكم له ليعلم أن الحكم دار مع الحدث وجودا وعدما ولا حكم للقيام في الحالين وقال الجمهور لا يصدر حجة إلا بمعنى يعقل وهو صلاح الوصف أي الوصف

هذا التحقيق مضارف باعتبار الحاجة وهذه الأسماء أسباب الحاجة وهم بحملتهم للزكاة منزلة الكعبة للصلاة كلها قبله وكل جزئية وأما ركنه فما جعل علما على حكم النص مما اشتمل عليه النص وجعل الفرع نظيرا له في حكمه بوجوده فيه وجاز أن يكون وصفا لزم أو عارضا فردا أو عددا وقد يكون وصفا في النص لقوله عليه السلام إنها دم عرق انفجراتها من الطوافين وفي غير ذلك السلام معلول بإعدام المعاقبة وقساد بيع الذبيح بانفجار عن التسليم وقد يكون حكما كحديث الخثعمية واختلفوا في دلالة كون الوصف عللة قال أهل الطرد مجرد الطراد من غير معنى يعقل لا ذلك الشرح أمارات و زاد بعضهم العدم عند العدم لأن الوجود عند الوجود قد يكون اتفاقا و زاد بعضهم قيام النص في الحالين ولا حكم له ليعلم أن الحكم دار مع الحدث وجودا وعدما ولا حكم للقيام في الحالين وقال الجمهور لا يصدر حجة إلا بمعنى يعقل وهو صلاح الوصف أي الوصف

هذا التحقيق مضارف باعتبار الحاجة وهذه الأسماء أسباب الحاجة وهم بحملتهم للزكاة منزلة الكعبة للصلاة كلها قبله وكل جزئية وأما ركنه فما جعل علما على حكم النص مما اشتمل عليه النص وجعل الفرع نظيرا له في حكمه بوجوده فيه وجاز أن يكون وصفا لزم أو عارضا فردا أو عددا وقد يكون وصفا في النص لقوله عليه السلام إنها دم عرق انفجراتها من الطوافين وفي غير ذلك السلام معلول بإعدام المعاقبة وقساد بيع الذبيح بانفجار عن التسليم وقد يكون حكما كحديث الخثعمية واختلفوا في دلالة كون الوصف عللة قال أهل الطرد مجرد الطراد من غير معنى يعقل لا ذلك الشرح أمارات و زاد بعضهم العدم عند العدم لأن الوجود عند الوجود قد يكون اتفاقا و زاد بعضهم قيام النص في الحالين ولا حكم له ليعلم أن الحكم دار مع الحدث وجودا وعدما ولا حكم للقيام في الحالين وقال الجمهور لا يصدر حجة إلا بمعنى يعقل وهو صلاح الوصف أي الوصف

علامته الجلل المنقولة عن السلف ثم عد الله بكونه مؤثرا في الحكم المعلق
 لأن ما لا تحس أنما يعرف بالآثار بمنزلة عدالة الشاهد بتعريف
 صحته بظهور أثر دينه في منعه عن تعاطي محظور دينه فلم يصح العمل
 قبل الملائمة لآله أمر شرعي ويجوز بعدها لكن لا يجب إلا
 بعد العدالة كما في الشاهد وقال بعض أصحاب الشافعي مع الله
 عد الله بكونه محيلا والعرض على الأصول احتياط وقال بعضهم
 عد الله بعد العرض وسلامته عن التقصير بيان ما قلنا فوقه على السلام
 للمستحاضة إنها دم عرق انفجراتها في وقت كل صلوة فهذا
 إشارة إلى أحكام ثلثة بأوصاف مؤثرة وجوب الطهارة بعلة
 أنها دم وهو اسم علم للمائع النجس والنجاسة أثر في إيجاب الطهارة
 وجوب الصلوة بعلة أنها دم عرق وهو إشارة إلى أنه عارض
 لا يكون عادة رتبة فالتكليف بالصلوة لا يؤدي إلى المخرج
 بخلاف دم الحيض والدم كنفاء الوقت الصلوة بعلة الدم نجس

هذا التحقيق مضارف باعتبار الحاجة وهذه الأسماء أسباب الحاجة وهم بحملتهم للزكاة منزلة الكعبة للصلاة كلها قبله وكل جزئية وأما ركنه فما جعل علما على حكم النص مما اشتمل عليه النص وجعل الفرع نظيرا له في حكمه بوجوده فيه وجاز أن يكون وصفا لزم أو عارضا فردا أو عددا وقد يكون وصفا في النص لقوله عليه السلام إنها دم عرق انفجراتها من الطوافين وفي غير ذلك السلام معلول بإعدام المعاقبة وقساد بيع الذبيح بانفجار عن التسليم وقد يكون حكما كحديث الخثعمية واختلفوا في دلالة كون الوصف عللة قال أهل الطرد مجرد الطراد من غير معنى يعقل لا ذلك الشرح أمارات و زاد بعضهم العدم عند العدم لأن الوجود عند الوجود قد يكون اتفاقا و زاد بعضهم قيام النص في الحالين ولا حكم له ليعلم أن الحكم دار مع الحدث وجودا وعدما ولا حكم للقيام في الحالين وقال الجمهور لا يصدر حجة إلا بمعنى يعقل وهو صلاح الوصف أي الوصف

وَهُوَ السَّيْلَانِ الدَّائِمُ فَلَوْ وَجِبَتْ لِكُلِّ حَدِيثٍ لَا تَجِدُ فَرَاغًا عَنْهَا وَقَالَ اللَّهُ
 اللَّهُ لَيْسَتْ بِنَجَسَةٍ إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَافِينَ اسْقَطْ نَجَاسَةَ اللَّهِ
 بِعِلَّةِ الطَّوْفِ الْمَوْثِقِ فِي اسْقَاطِ النَجَاسَةِ فَالتَّعْلِيلُ بِأَوْصَافٍ مُؤَثِّرَةٍ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الْوُضُوءَ إِنَّمَا صَارَ حُجَّةً بِالتَّأْثِيرِ وَالْأَثَرِ
 قَوْلُهُ حُجَّةٌ عَقْلَانَا أَوْ لَمْ نَعْقِلْهُ وَلِأَنَّ التَّعْلِيلَ بِكُلِّ وَصْفٍ يَنْقُطُ
 مَعْنَى الْإِتِلَاءِ فَلَا يَدْرِي مِنَ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْعِلَّةِ وَالشَّرْطِ وَتَجَرَّدَ الْأَمْرُ
 لَا يُمَيِّزُ وَكَذَا الْعَدَمُ عِنْدَ الْعَدَمِ لِأَنَّ الشَّرْطَ يُزَادُ فِيهِ وَأَمَّا بِخِلَافِهِ
 قِيَامُ النَّصْرِ وَلَا حُكْمَ لَهُ بِالْأَمْرِ لَمَّا مَرَّ أَنْ مِنْ شَرْطٍ صَحَّةِ التَّعْلِيلِ أَنْ يَكُونَ
 مُبْطِلًا لِلنَّصْرِ فَاسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ الْإِبْطَالُ مِنْ شَرْطٍ صَحَّةٍ وَلَا فَسَلِمَ
 أَنْ يَخْتَلِفَ فِي بَابِ الْوُضُوءِ ثَابِتٌ بِالتَّعْلِيلِ بَلْ يَقُومُ تَعَالَى إِذَا قُتِمَ إِلَى التَّصَلُّوةِ
 أَوْ مِنْ مَضَاجِعِهِمْ وَهُوَ كَيَايَةُ عَنِ التَّوَمِّ أَوْ بِدَلَالَةٍ ذَكَرَهُ فِي الْبَدَلِ إِذَا بَدَلَ
 بِحَبِّ بِمَا وَجِبَ بِهِ الْأَصْلُ ثُمَّ الْوُضُوءُ الَّذِي يُتَمَسَّكُ بِهِ فِي الْإِقْبَةِ
 ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ مَا ظَهَرَ أَثَرُهُ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ الْمَدْعَى تَعْدِيتهُ وَالثَّانِي مَا ظَهَرَ

لا يميز وكذا العدم عند العدم لأن الشرط يزاد فيه وأما بخلافه قيام النص ولا حكم له بالأمور لما مر أن من شرط صحة التعليل أن يكون مبطلا للنص فاستحال أن يكون الإبطال من شرط صحته ولا فسلم أن يختلف في باب الوضوء ثابت بالتعليل بل يقوم تعالى إذا قتم إلى التصلوة أو من مضاجعهم وهو كياية عن التوم أو بدلالة ذكره في البديل إذا بدل بحب بما وجب به الأصل ثم الوضوء الذي يتمسك به في الإقبية ثلاثة أنواع ما ظهر أثره في عين الحكم المدعى تعديته والثاني ما ظهر

أَثَرُهُ فِي حُسْنِ الْحُكْمِ تَعْدِيتهُ كَقَوْلِنَا فِي الثَّبَتِ الصَّغِيرَةِ أَنَّهَا صَغِيرَةٌ
 فَتَثْبُتُ الْوِلَايَةُ عَلَيْهِمَا كَالثَّبَتِ الصَّغِيرِ وَالْبَدَلِ الصَّغِيرِ صَارَ الصَّغِيرُ
 عِلَّةً لِلْحُكْمِ الْمَدْعَى تَعْدِيتهُ وَلَوْ قُلْنَا هَذِهِ صَغِيرَةٌ فَتَثْبُتُ الْوِلَايَةُ
 عَلَى نَفْسِهَا بِالْقِيَامِ عَلَى مَا لَهَا كَانَ مِنَ النَّوعِ الثَّانِي وَلَوْ قُسِمَا الْفَأَنَ
 وَلِجَنَّةٍ عَلَى الْهَيْئَةِ بِعِلَّةِ الطَّوَافِ كَانَ مِنَ النَّوعِ الْأَوَّلِ وَلَوْ قُسِمَا
 عَلَى سُقُوطِ حَرْجِ الْأُسْتِيزَانِ بِعِلَّةِ الطَّوَافِ فِيمَا مَلَكَتْ أَيْمَا نَكُزْ
 كَانَ مِنَ النَّوعِ الثَّانِي لِأَنَّ حَرْجَ الْأُسْتِيزَانِ خَرَجَ حَرْجُ النَجَاسَةِ
 لَا عَيْنَهُ وَحُكْمُ النَّوعِ الْأَوَّلِ أَنْ لَا يَبْطُلَ بِالْفَرْقِ لِأَنَّ غَايَةَ الْأَمْرِ
 أَنْ يَثْبُتَ السَّائِلُ بِعِلَّةٍ أُخْرَى لَكِنْ ذَاكَ لَا يَمْنَعُ عِلَّةَ هَذَا الْوُضُوءِ
 لِحُجُوزِ تَرَادُفِ الْعِلَلِ وَهَذَا قَرِيبٌ مِنْ دَلَالَةِ النَّصْرِ بِلَا عَيْنِهِ وَالثَّانِي
 الثَّانِي يَبْطُلُ بِالْفَرْقِ لِحَاظِ بَيَانِ تَأْثِيرِ الصَّغِيرِ فِي الْوِلَايَةِ عَلَى الْمَالِ
 فَوْقَ تَأْثِيرِهِ فِي الْوِلَايَةِ عَلَى النَّفْسِ وَلَمْ يَصِحَّ الْمُقَارَفَةُ إِلَّا بِهَذَا الطَّرِيقِ
 لِأَنَّ جُمْلَةَ مَا يَتَوَجَّهُ مِنَ الْفُرُوقِ أَنْوَاعُ ثَلَاثَةٌ بَيَانُ زِيَادَةِ تَأْثِيرِ الْوُضُوءِ

إعانة

لا تجزئ لآن الشرع أمرنا بالسجود والركوع خلافة كجود الصلاة
والركوع في غيرها لكن القياس أولى بأثره الباطن لأن السجود
عند السلاوة لم تجز قربة مقصودة حتى لا يلزم بالنذر وإنما
المقصود مجرد ما يصلح تواضعا والركوع في الصلاة يفعل هذا
العمل بخلاف سجود الصلاة والركوع في غيرها وكذا لو ادعى
رجلان ارتهان غير واقما البينة تقبل في الاستحسان
كانها ارتهناها بجملة وفي القياس لم تقبل لتعذر القضاء
بالنصف لكل واحد منهما للشيوع وبالكمل لكل واحد منهما
لضيق المحل فاخذنا بالقياس لقوة أثر المستند وهو أن
كل واحد منهما ثبت الحق بقسمية على حدة ولم يرض
مزاخمة الآخر بخلاف ما لو كان ذلك بعد موت الراهن
لأن حكمه بعد موت الراهن الاستيفاء بالبيع في الدين
والشيوع لا يضره وحكمه في حالة الحياة الحبس والشيوع يضره

ونظيره ادعى رجلان نكاح امرأة أو اختان النكاح على رجل
تفاوتت البينتان حالة الحياة وقبلتا بعد الممات بخلاف
ارتهانها بجملة وهذا قسم عز وجوده فاما الأول فأكثري أن يحصى
ثم المستحسن بالقياس لضعف تعديته بخلاف المستحسن بالآثر
أو الإجماع أو الضرورة كالسليم والاسنضاج وتطهير الجياض
والدواني الدبري أن الاختلاف في الثمن قبل القبض لا يوجب
يمين البائع قياسا لأنه هو المندعي ويوجه استحسانا لأنه
ينكر وجوب التسليم بما ادعاه المشتري ثمنا وهذا حكم تعدى
إلى الوارثين والإجماع فاما بعد القبض لم تجز يمين البائع
إلا بالآثر بخلاف القياس عند أبي حنيفة وأبي يوسف حكمها الله
فلم يصح تعديته ثم الاستحسان ليس من باب خصوص العلل

في المسكن بالقياس لضعف تعديته بخلاف المستحسن بالآثر

بحد ذاته سواء في الاستحسان

ولا يستحسان انضمام ما
مستلزم ولا يوجب
بما يوجب من المصلحة
ومما يوجب من المصلحة
ومما يوجب من المصلحة

فإن القياس
في المسكن بالقياس لضعف تعديته بخلاف المستحسن بالآثر

استحسان أو جب عدمه فصا ر عدم الحكم لعدم العلة لا مانع
مع قيام العلة وكذلك نقول في سائر العلل المؤثرة وبيان
ذلك في قولنا في التاميم إذا ضرب الماء في حلقه أنه يفسد صومه
لقوات ركن الصوم ولزم عليه الناسي فمن أجاز خصوص العلل
قال امتنع حكم هذا التعليل لثمة لما نزع وهو الأثر وقلنا نحن انعدم
لعدم هذه العلة لأن فعل الناسي منسوب إلى صاحب الشرع
فسقط عنه معنى النهاية وصار الفعل عفواً بقي الصوم لبقائه ركنه
لا مانع مع قوات ركنه فالذي جعل عندهم دليل الخصوص
جعلناه دليل عدم وهذا أصل هذا الفصل فاحفظوا حكمه
ففيه فقه كثير ومخلص كبير ومن أصحابنا من أجاز تخصيص
العلل المؤثرة باعتبارها بالنقص ونرى على هذا تقسيم الموانع على خمسة
ما يمنع انعقاد العلة كبيع الحر وما يمنع تمام الانعقاد في حق المالك
كبيع مملوك الغير وخيار الشرط يمنع ابتداء الحكم وخيار الزوينة

٨٤
يمنع تمام الحكم وخيار العيب يمنع لزوم الحكم ولنا قوله تعالى قل الذين
حرم أم لا تفتن فيه مطالبة الكفار ببيان العلة فيما ادعوا
فيه الحرمة على وجه لا مدفع لهم وصاروا مجبورين به لتخلف الحرمة
عما هو العلة من الذكورة والذكورة واشتمال الرجم عليه في معتقدهم
فأنهم كانوا محرمون من البحيرة والوصيلة بعض الأولاد دون
البعض وكذا قالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا
ولو جاز تخصيص العلة لما صاروا مجبورين لأن أحد الأجزاء
أن يقول امتنع حكم علتي لما نزع كذا ولأن دليل الخصوص في المنصوص
يشبه الناسي بصيغته وإلا ستدنا عظمه فإذا وقع التعارض
لم يفسد أحدهما بالأخر ولكن النقص عام لحقه ضرب من الاستعارة
بأن أريد به بعضه مع بقاءه حجة على ما مر وهذا لا يكون في التعليل
ابتداءً لأن ذلك يؤدي إلى تصويب كل مجتهد وفي ذلك قول
بالأصلح وأما حكمه فتعلية الحكم النص إلى ما لا نص فيه ليثبت فيه

بغالب الرأي على احتمال الخطأ والتعديّة حكم لازم للتعليل عندنا
وعند الشافعي رحمه الله هو صحيح بدون التعديّة حتى جاوز التعليل بالتمنيّة
واصحح بأن هذا لما كان من جنس الحجّ وجب أن يتعلق به الحكم
مثل تعليقه بسائر الحجّ الذي يرى أن دلالة كون الوصف علة لا يقتضي
تعديته بل يعرف ذلك معنى الوصف ووجه قولنا أن دليل
الشرع لا بد وأن يوجب علما أو علما وهذا لا يوجب علما
بلا خلاف ولا يوجب علما في المنصوص عليه لأنه ثابت بالنص وأنه
فوق التعليل فلا يصح قطعه عنه فلم يبق للتعليل حكم سوى التعديّة
ولا يقال التعليل بما لا يتعدى يفيد اختصاص حكم النص به لا يحل
بترك التعليل على أن التعليل بما لا يتعدى لا يمنع التعليل بما يتعدى
فبطل هذه الفائدة ثم جملة ما يعلل له أربعة أقسام الموجب أو وصفه
والشرط أو وصفه والحكم أو وصفه والتكلم بالقياس في ثبات هذه
الأقسام أو نفيها لا يجوز مثاله للجنس بفراده موجبة حرمة السار
أو

بغالب الرأي على احتمال الخطأ والتعديّة حكم لازم للتعليل عندنا

والسفر بفراده موجبة سقوط شرط الصلوة أم لا والإنعاء
بصفة الأسماء موجبة للزكاة أم لا والوطئ بصفة الحلل
يوجب حرمة المصاهرة أم لا والتسمية بشرط الحلل للزكاة
والشهود للنكاح وصفة العدالة والذكورة أهى شرط أم لا
والركعة الواحدة وصوم بعض اليوم مشروع أم لا والوتر
والأضحية والإعتبار واجب أم لا وإنما لا يجوز التكلم فيها
بالقياس لأنه نصّ الشرع أو رفعه وطريق معرفته السماع
ممن ينزل عليه الوحي لا الرأي ولا يلزم صوم يوم التحرّج
الاختلاف فيه في صفة حكم النبي وذلك لا يثبت بالرأي ولنا
إنما أنكرنا هذه الجملة إذا لم يوجد له أصل يصح تعليله فاما
إذا وجد فهو القسم الرابع الذي صحّ تعديته كالإختلاف في مسح
الرأس للحق الشافعي رحمه الله بالمغسولات ونحوه بالمسوحات
والإختلاف في شرط التقابض في بيع الطعام بالطعام الحق

يبيع الصرف وعن بيع الاعيان بالاثمان بخلاف شرط
 التسمية في الذبيحة والصوم في الاعتكاف فالمدعى لنفسه
 او اثباته لا يجد اصلا يقيسه عليهم اذ اناسي ذاكر حكما اوله
 معدول به عن القياس وما دفعه فنقول العلل قسمان طردية
 ومؤثره وعلى كل قسم ضرب من الدفع اما الطردية فوجوه
 دفعها اربعة القول بموجب العلة ثم الممانعة ثم بيان فساد
 الوضع ثم المناقضة اما القول بموجب العلة فالترام ما يلزم
 للعلل بتعليقه مثل قولهم في رمضان انه صوم فرض فلا ينادى
 الا بتعين النية فنقول عندنا لا يصح الا بتعين النية ايضا
 وانما يجوز به بالطلاق النية على انه تعيين وقولهم المختلعة منقطعة
 النكاح فلا يلحقها الطلاق كمنقضية العدة فنقول بموجب ان
 الطلاق لا يلحقها بهذا الوصف بل بوصف انها معتدة
 عن النكاح وقولهم المسح ركن في الوضوء فيسب ثلثه كغسل الوجه

في قوله
 ما دفعه
 فنقول
 العلل
 قسمان
 طردية
 ومؤثره
 وعلى كل
 قسم ضرب
 من الدفع
 اما الطردية
 فوجوه
 دفعها
 اربعة
 القول
 بموجب
 العلة
 ثم
 الممانعة
 ثم
 بيان
 فساد
 الوضع
 ثم
 المناقضة
 اما
 القول
 بموجب
 العلة
 فالترام
 ما
 يلزم
 للعلل
 بتعليقه
 مثل
 قولهم
 في
 رمضان
 انه
 صوم
 فرض
 فلا
 ينادى
 الا
 بتعين
 النية
 فنقول
 عندنا
 لا
 يصح
 الا
 بتعين
 النية
 ايضا
 وانما
 يجوز
 به
 بالطلاق
 النية
 على
 انه
 تعيين
 وقولهم
 المختلعة
 منقطعة
 النكاح
 فلا
 يلحقها
 الطلاق
 كمنقضية
 العدة
 فنقول
 بموجب
 ان
 الطلاق
 لا
 يلحقها
 بهذا
 الوصف
 بل
 بوصف
 انها
 معتدة
 عن
 النكاح
 وقولهم
 المسح
 ركن
 في
 الوضوء
 فيسب
 ثلثه
 كغسل
 الوجه

قلنا ثلثه مسنون عندنا بطريق الاستيعاب ولين قال التلث
 مسنون كالعسل قلنا لا نسلم بل ثلث الفعل في المحل وقولهم
 انه نفل لا يمتضى في فاسده فلا يلزم بالافساد كالوضوء فنقول
 بموجبه لكن يلزمه بالشروع فان قال لا يجب بها كالوضوء
 قلنا نعم بهذا الوصف لا يجب القرية عندنا بل بوصف انه
 يجب بالنذر واما الممانعة فهي اربعة اوجه في نفس الوصف
 كقوله هذه عقوبة متعلقة بالجماع فلا يجب بالكل كالزيم
 وعن لا نسلم تعلقه بالجماع بل بالافطار وفي صلاحية الوصف
 للحكم كقوله في الشيب الصغيرة ترجى مشورتها فلا تنكح الا برأها
 كالثيب البالغة فلا نسلم صلاحية هذا الوصف والرائي الخاف
 لم يوجد هاهنا والمنظرمة وقوله انه طاهرة مسح فيسب
 ثلثه كالعسل فنقول المسح لا اثر له في التلث ويدرون
 الاثر لا يكون الوصف صالحا لفادة الحكم وفي الحكم بالانسليم

المانوع
 من طهارة
 المحل
 كقوله
 في
 الشيب
 الصغيرة
 ترجى
 مشورتها
 فلا
 تنكح
 الا
 برأها
 كالثيب
 البالغة
 فلا
 نسلم
 صلاحية
 هذا
 الوصف
 والرائي
 الخاف
 لم
 يوجد
 هاهنا
 والمنظرمة
 وقوله
 انه
 طاهرة
 مسح
 فيسب
 ثلثه
 كالعسل
 فنقول
 المسح
 لا
 اثر
 له
 في
 التلث
 ويدرون
 الاثر
 لا
 يكون
 الوصف
 صالحا
 لفادة
 الحكم
 وفي
 الحكم
 بالانسليم

استثنان تثليث الخبل بل تكيله غير ان الاحكام يدور التثليث
لا يتصور عند استغراق الفرض محله ولا نسلم ان شرط التكليف
التملك بل الوشال وفي اضافة الحكم الى الوصف كقوله النكاح
ليس بمال فلا تقبل فيه شهادة النساء كالمحدود والقصاص
ولا يعقل لاجل عليه لعدم البعضية كالبين العم ونحن لا نسلم
اضافة العدم الى العدم فيها واقاماد الوضوع فمثل تعليلهم
لا يجاب الفرقه باسلام احد الزوجين من غير توقفا على الجاه
والقضاء لا اختلاف الدين كالردة ولا نكاح الى انقضاء
العدة مع ازدياد احدهما بعد الدخول لتاكيد به اعتبار اطلاق
فاسد في الوضوع لوان الاسلام لا يصلح قاطعا والردة لا تصلح غفورا
وكذا تعليله في ضرورة الحج من سواه او نقله يقع عن فرضه كطلاق
النيسة لانه حمل المقيد على المطلق ولا خلاف في فسادهما لاجل
في عكسه وفي طول الحرية انه ارقاق الجز عن غيبة فلا يجوز كالمكان

استثنان التثليث
غير ان الوشال في التثليث يدور في
استثنان الامر

فباد الوضوع هو اوصاف
الحكم هو اوصاف
الحكم هو اوصاف

تحت حرة لوان تأخير الحرية في جلب زيادة الكرامة في سلب
مالا يسلب عن الرقيق ومثله التعليل بالطعم والشمية للحرمان
لشدة حاجة الناس اليها فيناط به حرمان الربوا تنصيف الطريق
الوصول اليها اظهارا لخطرهما فان ماضاق اليه طريق الوصول
يعرف في الاخير اذا اصاب واذا اتسع هان اعتبارا بالنكاح
فهذا فاسد في الوضوع لوان ما هذا شأنه لا يصلح علة للتخريم
بل السبل فيه المطلاق بابلغ الوجوه هكذا جرت سنة الله
اعتبارا بالماء والتراب والهوا فاما الحرية فعبارة عن الخلو من
فصلحت علة للتخريم واقام المناقضة فمثل قولهم في الوضوع والتميم
انها طهارتان فكيف افرقتا في النيسة يفتقر بعقل الثوب
والبدن فيضطر الى بيان وجه المسئلة وهو ان الوصول
تطهير حكمي لانه لا يعقل في المحل نجاسة فكان كالنسيم في شوط
النيسة لتحقيق التعبد وقلنا الماء مطهر بطبيعته كما انه مزيل

لان
الامر

المادة
منه

المادة
منه

وَتَحْدُثُ بِمَعْنَى ابْدَتْ يُقَالُ فَلَانُ مُحْدَثٌ وَلَوْ خُصَّ خَصٌّ بِالْمَخْرَجِ
 إِلَّا أَنْ تَشْرَعَ اقْتَصَرَ عَلَى غَسْلِ الْأَعْضَاءِ الْأَرْبَعَةِ قَيْسِرًا فِيمَا
 يَلْتَزِمُ قَوْعُهُ وَفِيمَا عَدَاهُ عَلَى أَصْلِ الْقِيَاسِ كَالْمَنِيِّ وَالْخَيْضِ
 وَالتَّبَاسِ فَتَبَيَّنَ أَنَّ مَا لَا يُعْقَلُ وَصِفُ كُلِّ بَدَنِ بِالتَّجَاهَةِ
 وَالْاِقْتِصَارُ عَلَى غَسْلِ الْبَعْضِ وَالتَّيَّةُ لِلْفِعْلِ الْقَائِمِ بِالْمَالِ الْوَصْفِ
 الْقَائِمِ بِالْمَحَلِّ فَكَانَ مِثْلُ غَسْلِ الْبُحْرِ بِخِلَافِ التَّيْمِ لِأَنَّهُ تَلَوِيثٌ وَأَمَّا
 يُجْعَلُ مُطَهَّرًا حَالُ ارْتَادَةِ الصَّلَاةِ وَبَعْدَهَا يَسْتَعْنِي عَنِ التَّيَّةِ أَيْضًا
 فَهَذِهِ التَّوَجُّهُ تَلَمَّحُ أَصْحَابُ التَّطَرُّدِ إِلَى الْقَوْلِ بِالتَّأْتِيرِ وَأَمَّا الْعَلَلُ
 الْمُؤَثِّرَةُ فَلِلْسَائِلِ فِيهَا الْمَنَاعَةُ فِي نَفْسِ الْحُجَّةِ لِأَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَحْتَجُّ
 بِمَالِيَةِ الْحُجَّةِ وَفِي وَصْفِهَا كَقَوْلِ الْقَائِلِ إِيْدَاعُ الصَّبِيِّ تَسْلِيْطُهُ عَلَى
 إِهْلَاكِهِ وَقَوَاهُ النَّهْيُ يَرْفَعُ الْمَشْرُوعِيَّةَ أَوْ يَقَرُّهَا تَسْكِينًا فِي صَوْمِ
 يَوْمِ النَّحْرِ فَلَا يَدَّ مِنْ مَنَعِهِ وَإِلَّا تَمَّ كَلَامُهُ وَفِي شَرْطِهَا عَلَى مَا سَلَفَ
 وَفِي الْمَعْنَى الَّذِي صَارَ أَنْوَصَفَ بِهِ عِلَّةٌ وَسَبِيلُهُ فِي هَذَا كَلِمَةُ الْبُكَارِ
 أَيْ التَّائِيْدِ الَّذِي صَارَ بِهِ وَفِي

وَتَحْدُثُ بِمَعْنَى ابْدَتْ يُقَالُ فَلَانُ مُحْدَثٌ وَلَوْ خُصَّ خَصٌّ بِالْمَخْرَجِ

وَأَمَّا يُعْتَبَرُ الْكَوْنُ كَارِ مَعْنَى إِذِ الْعَبْرَةُ لِلْمَعْنَى كَالْمَوْجِدِ يَتَّبَعِي
 رَدَّ التَّوْدِيْعَةِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ مَعْنَى وَبَعْدَ الْمَنَاعَةِ لَيْسَ لَهُ
 إِلَّا الْمُنَازَعَةُ لِأَنَّهَا لَا تَحْتَمِلُ الْمُنَاقَضَةَ وَفَسَادُ الْوَضْعِ بَعْدَ مَظْهَرِ
 أَثَرِهَا بِالْكِتَابِ أَوِ الشَّيْءِ أَوْ الْجَمَاعِ وَكَذَا لَا يُضَرُّ قِيَامُ الْحُكْمِ بِانْقِلَابِ
 الْعِلَّةِ لِأَحْتِمَالِ عِلَّةٍ أُخْرَى وَالْفَرْقُ لَوْ جُودَ لَحْدَهَا أَنَّ السَّائِلَ
 مُنْكَرٌ قَسْبِيلُهُ الدَّفْعُ دُونَ الدَّعْوَى وَلِأَنَّ التَّحْلِيلَ بِمَا لَا يَتَعَدَّى
 لَا يَمْنَعُ التَّحْلِيلَ بِمَا يَتَعَدَّى هَاهُنَا وَلِأَنَّهُ لَمْ يَضَعْ بِمَا قَالَ إِلَّا أَنَّ
 أَنَّ أَعْدَمَ الْعِلَّةِ وَذَا لَا يَصْلُحُ عِلَّةً عِنْدَ مُقَابَلَةِ الْعَدَمِ فَعِنْدَ
 مُقَابَلَةِ الْحُجَّةِ أَوَّلَى لَكِنَّهُ إِذَا تَصَوَّرَ مُنَاقَضَةً حُجَّتْ دَفْعُهُ بِوُجُوهٍ
 أَرْبَعَةٍ كَمَا نَقُولُ فِي تَخَارِجِ بَنِي غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ إِنَّهُ يُخْرَجُ خَارِجٌ مِنْ بَيْنِ
 الْإِنْسَانِ فَكَانَ حَدَّثًا كَاتِبُونَ فَيُورَدُ عَلَيْهِ مَا إِذَا لَمْ يَسْلُ نَدْفَعُهُ
 أَوْ لَا بِالْوَصْفِ وَهُوَ أَنَّهُ لَيْسَ بِخَارِجٍ لِأَنَّ كُلَّ جِلْدَةٍ رَطُوبَةٌ
 وَفِي كُلِّ عَرَقٍ دَمٌ فَإِذَا زَالَتْ لَمْ يَلِدْ كَانَ ظَاهِرًا لَا خَارِجًا بِالْمَعْنَى

دِيلَا

كَانَ ظَهَرَهُ الْيَكْلُ فَصَارَ وَجْهَهُ الْيَكْلُ إِلَّا أَنْ هَذَا لَا يَكُونُ
 إِلَّا بِوَصْفٍ زَائِدٍ فِيهِ تَفْسِيرٌ لِلأَوَّلِ كَقَوْلِهِمْ صَوْمٌ فَرَضَ لَا يُبَادَى
 إِلَّا بِتَعْيِينِ النِّيَّةِ كَصَوْمِ الْقَضَاءِ فَقُلْنَا لِمَا كَانَ صَوْمًا فَرَضًا يَسْتَعْنَى
 عَنْ تَعْيِينِ النِّيَّةِ بَعْدَ تَعْيِينِهِ كَصَوْمِ الْقَضَاءِ وَالْعَكْسُ هُوَ رَدُّ
 الشَّيْءِ إِلَى مَنَسَبِهِ الْأَوَّلِ كَعَكْسِ الْمَرْأَةِ فَإِنَّ صِفَاهَا يَرُدُّ نَوْرَ
 عَيْنَيْكَ عَلَى وَجْهِكَ فَتَرَى وَجْهَكَ بِنَوْرِ عَيْنَيْكَ كَقَوْلِنَا مَا يَلْزَمُ بِالنَّذْرِ
 يَلْزَمُ بِالشَّرُوعِ كَالْحُجِّ وَعَلَيْهِ الْوَضْوَاءُ وَهَذَا الشُّوْعُ يَصْلُحُ لِلتَّرْجِيحِ
 الْبَلَلِ وَالثَّانِي أَنْ يَرُدَّ عَلَى خِلَافِ سَنَنِهِ وَهُوَ أَضْعَفُ وَجْوهُ
 الْقَلْبِ كَقَوْلِهِمْ هَذِهِ عِبَادَةٌ لَا تُمَضَى فِي فَاسِدِهَا فَلَا يَلْزَمُ بِالشَّرْعِ
 كَالْوَضْوَاءِ فَيُقَالُ لِمَا كَانَ كَذَلِكَ وَجِبَ أَنْ يَسْتَوِيَ فِيهِ
 عَمَلُ النَّذْرِ وَالشَّرْعِ كَالْوَضْوَاءِ وَهَذَا أَضْعَفُ لِأَنَّهُ لَمَّا جَاءَ
 بِحُكْمٍ آخَرَ ذَهَبَتِ الْمُنَاقِضَةُ وَلِذَا تَقْصُودُ مِنَ الْكَلَامِ مَعْنَاهُ
 وَالْأَسْتَوَاءُ مُخْتَلِفٌ فِي الْمَعْنَى سَقُوطٌ مِنْ وَجْهِهِ وَثُبُوتٌ مِنْ وَجْهِهِ

عَلَى التَّضَادِّ وَذَلِكَ مُبْطِلٌ لِلْقِيَاسِ وَأَمَّا الْمُعَارِضَةُ الْخَالِصَةُ
 فَنَوْعَانِ أَحَدُهُمَا فِي الْفَرْجِ وَهُوَ صَحِيحٌ وَذَلِكَ عَلَى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ كَقَوْلِهِمْ
 الْمَسْحُ رُكْنٌ فِي الْوَضْوَاءِ فَلَيْسَ تَثْلِيثُهُ كَالْمَعْنَوِيِّ قُلْنَا إِنَّهُ مَسْحٌ
 فَلَا يَسُنُّ تَثْلِيثُهُ كَالْمَسْجُوعِ وَمُعَارِضَةُ بَعْضِهِ هُوَ تَفْسِيرُ
 لِلأَوَّلِ كَقَوْلِنَا لَا يَسُنُّ تَثْلِيثُهُ بَعْدَ إِكْمَالِهِ كَالْعُسْلِ وَاسْتَعْنَى
 عَنْ التَّعْيِينِ بَعْدَ تَعْيِينِهِ كَصَوْمِ الْقَضَاءِ وَهُوَ الْقَلْبُ الثَّانِي
 فَيَحْتَاجُ فِيهِمَا إِلَى التَّرْجِيحِ وَمُعَارِضَةُ فِيهِمَا إِخْلَالٌ بِمَوْضِعِ الْخِلَافِ
 كَقَوْلِنَا إِنَّهَا يَتِمُّ لَهَا ابْنُهَا فَتُنَكِّحُ كَالَّتِي لَهَا ابْنٌ فَيُقَالُ لَهَا ابْنُهَا
 الْأَخُ تَرْوِيحُهَا كَمَا لَهَا وَهَذَا تَغْيِيرٌ لِأَنَّ التَّغْيِيلَ لَا ثَبَاتَ الْوَلَايَةِ
 لَا لِتَعْيِينِ الْوَلِيِّ غَيْرَ أَنْ وَلَايَةُ الْأَخِ إِذَا أَبْطَلَتْ بَطُلَ سَائِرُهَا
 إِنْجَامًا فَتَضَمَّنْ تَعْنِي الْأَوَّلُ وَالرَّابِعُ تَأْوِيلُ الْعَكْسِ كَمَا قُلْنَا الْبَكَاءُ يَمْلِكُ
 بَيْعَ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ فَكَذَا بَشْرَاءُ كَالْمُسْلِمِ فَقَالُوا وَجِبَ أَنْ يَسْتَوِيَ بَقَاؤُهُ
 وَابْتِدَاؤُهُ كَالْمُسْلِمِ وَالْخَامِسُ مُعَارِضَةُ فِي حُكْمِ غَيْرِ الْأَوَّلِ لَكُنْ فِيهِ

تفيه كقول المنع بالكذب الحق بالولد لقيام فراشه وهما معا
بان الثاني صاحب فراش حاضر والفساد لا يحل به كالتى زوجها
بغير شهود ودخل بها وهذه معارضة لاثبات حكم غير الأول
اذ الفاسد غير الصحيح ففسد من هذا الوجه الى ان النسب
لما لم يقع اثباته من زيد بعد ثبوته من عمر وقصبت المعارضة
بما يصلح سببا لاستحقاق الولد واحتج الى الترجيح بالصحة وقيام
الملك والثاني في علة الاصل بثلاثة اوجه بعلة لا تتعدى اصلا
او تتعدى الى فصل مجمع عليه او يختلف فيه وذلك باطل لعدم
حكمه او لفساده لو افاد تعدية لانه لا اتصال له بموضع البراءة
الا من حيث انه تنعدم تلك العلة فيه وعدم العلة لا يوجب عدم
الحكم لجواز ترادفها على مخلول واحد وكل كلام صحيح في الاصل
يذكر على سبيل المعارضة فذكر على سبيل الممانعة اولى لانها
اساس المناظرة كقولهم في اعتناق الراهن انه تصرف يلاقى حق للرهن

بالابطال فكان مردودا كالتبعية فقالوا ليس هذا كالتبعية لانه محتمل
الفسخ بخلاف العتق والوجه ان نقول القياس لتعدية حكم الاصل
دون تعديره وحكم الاصل وقف ما يحتمل الرد والفسخ وانت
في الترجيح تبطل اصلا ما لا يحتمل الفسخ **فصل في الترجيح**
واذا قامت المعارضة كالسبيل الترجيح وهو عبارة عن فضل
احد المتولين على الآخر وصفا كرتجان الميزان بان تستوى الكفتان
بما يقوم به التعارض ثم ينضم الى احدهما شئ لا يقوم به التعارض
ولا يقع له الوزن لولا الاصل ولهذا جوزنا فضلا في الوزن
في قضاء الدين كما قال عليه السلام للوزان وزن وانجح ولم يحط
هبة لانه يعد وصفا كالجودة حتى لو زاد على العشرة درهمها
او درهمين صار هبة وبطلت بشيوعه ولهذا قالوا القياس
لا يترجح بقياس آخر وكذلك الحديث والكتاب وانما يترجح بقوله فيه
وكذا صاحب الجراحات لا يترجح على صاحب جراحة واحدة وانما

يُترجح بقوة فيها بأن كانت جراحة أحدهما مما لا يتخلف
الموت عنها كجز الرقبه أو القدر بنصفين وكذا في أبي عمير أحدهما
نوح المرأة أن التعصب لا يترجح بالزوجية ولا يجوز الترجيح
بكثره الشهود ويجوز بعد التهم ولا يجوز الترجيح بكثره الاتصال
لا استحقاق الشفعة بالجوار ويجوز بقوة الاتصال كالحليط
يُقدم على الجار والذي يقع به الترجيح أربعة بقوة الأثر لأن
الأثر في معنى الحجته فمهما قوى كان أولى لفضل في نفس الحجته
على مثال الاستحصان في معارضة القياس ومنها ما قال
الشافعي رحمه الله طول الحرية يمنع نكاح الأمة لأنه يرق ماله
على غيبه فكان حراما كالذي تحته حره وقلنا هذا نكاح يملكه
العبد بإذن مولاه وكذا الحر وهذا أقوى الأثر لأن الحرية
من صفات الكمال وأسباب الكرامة والرق منصف للحل فيجب
أن يكون الرقيق في نصف الحل مثل الحر لا أن يزداد أثره في إتساع

عش

حله ويزداد وضوحا بالتأمل فانه حل لرسول الله صلى الله عليه وسلم
تسع نسوة أو إلى ما لا يتناهى لشرفه وما ذكره ضعيف فانه
يحل تضعفه بالعزل بإذن الحره فالأوراق أولى ولذا يجوز نكاح
الأمة لمن يملك سرية يستغنى بها عنه وقال إمام أحمد الزوجين
من أسباب الفرقة عند انقضاء العدة فكذا الردة سوى بينهما
وقلنا الإسلام ليس من أسباب الفرقة وكذا بقاء الآخر على ما كان
اجتماعا فوجب اثباته مضافا إلى قوايت أغراض النكاح عند إباحة
الآخر حقا للذي أسلم وهو سبب ظاهر الأثر كما في الأبدان واللغة
والجيب والعتة فاما الردة منافية ولا يلزم إزديادها لأنه
ثبت بإجماع الصحابة والترجيح بقوة ثباته على الحكم المشهود به
لقولنا أنه منسح فانه أثبت في دالة التخفيف من قولهم أنه ركن
في دالة التكميل لأن كان الصلوة تامها بالكمال دون التكميل
فاما أثر المنسح فلا يتم في كل ما لا يعقل تطهيرا كالسليم ونحوه وكذا قولنا

لأن الرقاب

انه متعين اثبت في سقوط التعيين من قوله فرض في دلالة
التعيين لان الفرضية يوجب الامتثال لا التعيين واما سقوطه
فلازم لكل ما تعين من الودائع والغصوب ورد البيع الفاسد
والترجيح بكثرة الاصول لان في كثرة الاصول زيادة لزوم الحكم
معه والترجيح بالعدم عند العدم كقولنا مسح ينعكس الحكم بما ليس
بمسح وفي قوله ركن لا ينعكس بما ليس بركن كالمضمضة والاشتياق
يسن ثلثتهما وان لم يكن ركننا وهذا اضعف وجوه الترجيح لان عدم
لا يتعلق به حكم لكن الحكم اذا تعلق بوصف ثم عدم عدمه كان اوضح
لصحته واذا تعارضت بالترجيح كان الترجيح في الذات احق منه في الحال
لان الذات اسبق فصار كاجتهاد امضى حكمه لا يحمل الفسخ
بغيره اولاد الحال قايمة بالذات تابعة له فلا يصلح مبطلاته فقلنا
في صوم رمضان انه ينادى بالنية قبل انتصاف النهار لانه ركن
واحد يتعلق بالعمدة فاذا وجدت في البعض دون البعض تعارضا

فترجحنا بالكثرة لا بالعبادة لانه ترجح بالحال وكذا اتفقوا ان من الخ
لا يرب واما يربح في الغصوبة على النعم ترجيحا لذات القرابة على الحال
وكذا النعمة لانه مع الحال لا يرب واما احق بالثلثين والثلث للحال
لانها راجحة في ذات القرابة وهو الاكبر بالادب والحال بحاله
وهو اتصاله من الجانبين بام الميت ثم ابن الخ لا يرب واما اولى
من ابن الخ لا يرب لا يستويان في قرابة الاخوة فترجح بالحال وكذلك
ابن الاخ لا يرب واما لا يرب مع ابن الخ لا يرب لا يستويان في قرابة
الاخوة فترجح بالحال ومنها اذا تغيرت العين المغصوبة بفعل
الغاصب حتى زال اسمها وعظم منافعتها زال ملك المغصوب منه
عنها لانه لا بد من قطع احد الحقتين بالبدل لتعذر الفصل
والصناعة موجودة من كل وجه اما العين فها لكة من وجه
وهي من ذلك الوجه مضافة الى صناعة الغاصب فاذا تعارضا
كان الوجود احق من البقاء وكذا السارق لو صبغ الثوب المرقوق

يَنْقَطِعُ حَقُّ الْمَالِكِ لِذَلِكَ الْقَبْعِ مُوجُودٌ بِصُورَتِهِ وَمَعْنَاهُ وَالْثَوْبُ
 بِصُورَتِهِ لَوْ مَعْنَاهُ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَضْمُونٍ عَلَيْهِ وَلَوْ كَانَ مَكَانَهُ غَائِبٌ
 لَا يَنْقَطِعُ حَقُّ الْمَالِكِ لِأَنَّهُمَا اسْتَوَيَا فِي الوجودِ فَيَتَحَقَّقُ بِالْبَقَاءِ وَقَالَ
 أَبُو حَنِيفَةَ مَرَضَى اللَّهُ عَنْهُ الْمُسْتَفَادُ يُضَمُّ إِلَى أَقْرَبِ التَّصَابِيهِ حَوْلًا
 ثُمَّ لَوْ كَانَ الْمُسْتَفَادُ رِجَالًا لَخَدَّ التَّصَابِيهِ أَوْ وَلَدًا لَه فَانَّهُ يُضَمُّ
 إِلَى الْأَصْلِ وَإِنْ كَانَ أَبْعَدَ حَوْلًا **فصل في انتقال**
 وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةٍ أَوْ جِهَةٍ مِنْ عِلَّةٍ إِلَى أُخْرَى لِإِثْبَاتِ الدَّوَلِ كَمَا قَالَ
 إِيذَاغُ الصَّبِيِّ تَبْلِيغُهُ عَلَى إِهْلَاكِهِ فَلَوْ أَنَّكَ لَخَصَمْتَ نَحْنُ إِلَى أَقْبَابِهِ
 فَمَا دَامَ يَسْعَى فِي إِثْبَاتِ تِلْكَ الْعِلَّةِ لَمْ يَكُنْ مُنْقَطِعًا وَمِنْ حِلْمِ إِلَى حِلْمِ
 لِإِثْبَاتِهِ بِالْعِلَّةِ الدَّوَلِ كَقَوْلِنَا الْكِتَابَةُ عَقْدٌ يُقَالُ وَيُقَسَّمُ فَلَا يَمْنَعُ
 التَّصَرُّفُ إِلَى الْكِفَارَةِ كَانِ يَبِيعُ مَعَ الْخِيَارِ وَالْجَارَةِ فَإِنْ قَالَ غَدِي
 الْمَانِعُ نَقْصَانُ الرِّقِّ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ قُلْنَا الْكِتَابَةُ لَا تُوجِبُ نَقْصَانُ الرِّقِّ
 وَلَا يَمْنَعُ التَّصَرُّفُ إِلَى الْكِفَارَةِ لَمَّا ذَكَرْنَا وَمِنْ حِلْمِ إِلَى حِلْمِ بِعِلَّةٍ أُخْرَى

بَابُ

إِنْ تَعَذَّرَ إِثْبَاتُهُ بِالدَّوَلِ وَالرَّابِعُ الْأَسْقَالُ مِنْ عِلَّةٍ إِلَى أُخْرَى لِإِثْبَاتِ
 الْحَلْمِ الدَّوَلِ اسْتَحْسَنَهُ بَعْضُهُمْ تَمَكُّنًا بِقِصَّةِ الْحَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ انْقِطَاعُ لُظْهُورِ عَجْزِهِ بِالْإِثْبَاتِ قَبْلَ الدَّعَاءِ بِالدَّوَلِ
 وَلِذَلِكَ مَجَالِسُ النُّظَرِ لِلْإِيَانَةِ فَلَوْ صَحَّ هَذَا لَتَطَاوَلَ مِنْ غَيْرِ حُصُولِ الْغَرَضِ
 وَقِصَّةُ الْحَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْسَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ لِأَنَّهُ لِحُجَّةِ الدَّوَلِ لَوَزْمَةُ
 إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بِأَرْضِهِ بِبَاطِلٍ تَلْبِيسًا لِلَا مَرَّ عَلَى الضَّعْفَةِ فَانْتَقَلَ
 إِلَى مَا هُوَ خَالٍ عَمَّا يُوجِبُ لَبْسًا وَذَلِكَ حَسَنٌ عِنْدَ قِيَامِ الْحُجَّةِ وَفِي خَوَافِ الشُّبُهَاتِ
فصل ثُمَّ جُمِلَتْ مَا يَثْبُتُ بِالْحُجَّةِ الَّتِي مَرَّ ذَكَرَهَا سَابِقًا عَلَى بَابِ الْقِيَامِ
 شَيْءَانِ الْأَحْكَامُ الْمَشْرُوعَةُ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْأَحْكَامُ الْمَشْرُوعَةُ وَأَمَّا
 يَصِحُّ التَّعْلِيلُ بِالْقِيَاسِ بَعْدَ مَعْرِفَةِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ فَالْحَقُّ هَاهُنَا هَذَا
 الْبَابِ لِتَكُونُ وَبَسِيلَةً إِلَيْهِ بَعْدَ أَحْكَامِ طَرِيقِ التَّعْلِيلِ أَمَّا الْأَحْكَامُ
 فَأَنْوَاعُ أَرْبَعَةٌ حَقُوقُ اللَّهِ تَعَالَى خَالِصَةٌ وَحَقُوقُ الْعِبَادِ خَالِصَةٌ
 وَمَا اجْتَمَعَ فِيهِ الْحَقَّانِ وَحَقُّ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ غَالِبٌ وَهُوَ خَدُّ الْقَذْفِ

وَمَا اجْتَمَعَ فِيهِ وَحَقُّ الْعَبْدِ فِيهِ غَالِبٌ وَهُوَ الْقَضَاءُ وَحَقُّ وَلِيِّهِ
 ثَمَانِيَةُ أَنْوَاعٍ عِبَادَاتٌ خَالِصَةٌ كَالْإِيمَانِ وَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَنَحْوِهَا
 وَعُقُوبَاتٌ كَامِلَةٌ كَالْحُدُودِ وَعُقُوبَاتٌ قَاصِرَةٌ وَتُسَمَّى هَاجِرَةٌ
 وَذَلِكَ مِثْلُ جِرْمَانِ الْمِرْيَانِ بِالْقَتْلِ وَحَقُّ دَائِرَةِ بَيْنَ الْمَرْبِ
 وَهِيَ الْكَفَّارَاتُ وَعِبَادَةٌ فِيهَا مَعْنَى الْمَوْتَةِ حَتَّى لَا يَشْتَرِطَ لَهَا
 كَمَالُ الْأَهْلِيَّةِ وَهِيَ صَدَقَةُ الْفِطْرِ وَمَوْفَةٌ فِيهَا مَعْنَى الْقُرْبَةِ
 وَهُوَ الْعَشْرُ فَلِهَذَا لَا يُبْتَدَأُ عَلَى الْكَافِرِ وَجَازُ الْبَقَاءِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَمَوْتُهُ
 فِيهَا مَعْنَى الْعُقُوبَةِ وَهِيَ الْخُرَاجُ وَلِذَلِكَ لَا يُبْتَدَأُ عَلَى الْمُسْلِمِ وَجَازُ الْبَقَاءِ
 عَلَيْهِ وَحَقٌّ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ وَهُوَ حَرَمُ الْغَنَائِمِ وَالْمُعَادِينِ وَهُوَ حَقٌّ
 وَجِبَ اللَّهُ تَعَالَى تَابِتًا بِنَفْسِهِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ لِلْمُحَادِ حَقَّهُ فَصَارَ
 الْمُضَابَبُ بِهِ كَلَّةً لَهُ لِهَيْئَتِهِ أَوْجِبَ أَرْبَعَةٌ أَخْمَاسُهُ لِلْغَنَائِمِ مِمَّا
 مِنْهُ فَلَمْ يَكُنْ حَقًّا لِمَنْ أَدَاؤُهُ طَاعَةٌ بَلْ هُوَ حَقٌّ اسْتِبْقَاةً لِنَفْسِهِ
 فَتَوَلَّى السُّلْطَانُ اخْذَهُ وَقِسْمَتَهُ وَلِهَذَا جُوزَ نَاصِرُهُ إِلَى مَنْ اسْتَحَقَّ

وَمَا اجْتَمَعَ فِيهِ وَحَقُّ الْعَبْدِ فِيهِ غَالِبٌ وَهُوَ الْقَضَاءُ وَحَقُّ وَلِيِّهِ
 ثَمَانِيَةُ أَنْوَاعٍ عِبَادَاتٌ خَالِصَةٌ كَالْإِيمَانِ وَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَنَحْوِهَا
 وَعُقُوبَاتٌ كَامِلَةٌ كَالْحُدُودِ وَعُقُوبَاتٌ قَاصِرَةٌ وَتُسَمَّى هَاجِرَةٌ
 وَذَلِكَ مِثْلُ جِرْمَانِ الْمِرْيَانِ بِالْقَتْلِ وَحَقُّ دَائِرَةِ بَيْنَ الْمَرْبِ
 وَهِيَ الْكَفَّارَاتُ وَعِبَادَةٌ فِيهَا مَعْنَى الْمَوْتَةِ حَتَّى لَا يَشْتَرِطَ لَهَا
 كَمَالُ الْأَهْلِيَّةِ وَهِيَ صَدَقَةُ الْفِطْرِ وَمَوْفَةٌ فِيهَا مَعْنَى الْقُرْبَةِ
 وَهُوَ الْعَشْرُ فَلِهَذَا لَا يُبْتَدَأُ عَلَى الْكَافِرِ وَجَازُ الْبَقَاءِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَمَوْتُهُ
 فِيهَا مَعْنَى الْعُقُوبَةِ وَهِيَ الْخُرَاجُ وَلِذَلِكَ لَا يُبْتَدَأُ عَلَى الْمُسْلِمِ وَجَازُ الْبَقَاءِ
 عَلَيْهِ وَحَقٌّ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ وَهُوَ حَرَمُ الْغَنَائِمِ وَالْمُعَادِينِ وَهُوَ حَقٌّ
 وَجِبَ اللَّهُ تَعَالَى تَابِتًا بِنَفْسِهِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ لِلْمُحَادِ حَقَّهُ فَصَارَ
 الْمُضَابَبُ بِهِ كَلَّةً لَهُ لِهَيْئَتِهِ أَوْجِبَ أَرْبَعَةٌ أَخْمَاسُهُ لِلْغَنَائِمِ مِمَّا
 مِنْهُ فَلَمْ يَكُنْ حَقًّا لِمَنْ أَدَاؤُهُ طَاعَةٌ بَلْ هُوَ حَقٌّ اسْتِبْقَاةً لِنَفْسِهِ
 فَتَوَلَّى السُّلْطَانُ اخْذَهُ وَقِسْمَتَهُ وَلِهَذَا جُوزَ نَاصِرُهُ إِلَى مَنْ اسْتَحَقَّ

أَرْبَعَةٌ أَخْمَاسُهُ مِنَ الْغَنَائِمِ بخلاف الزكوات والصدقات
 وحل لبني هاشم لأنه على هذا التحقيق لم يصدر من الرسول
 وحقوق العباد أكثر من أن تحصى وأما القسم الثاني فاربعة
 السبب والعلة والشرط والعلامة أما السبب فاربعة حقيقة
 وهو ما يكون طريقا إلى الحكم من غير أن يضاف إليه وجوب أو جود
 لكنه تخلل بينه وبين الحكم علة لا تضاف إلى السبب مثل دالة
 السارق على مال إنسان وحل قيد العبد وفتح باب القفص
 والاضطيل ودفع السكين إلى الصبي ليضربه فوجأ به نفسه
 أو غصبه فمات في يده من مرض أو قال له ازرق هذه الشجرة
 فانقضها لتأكل أو لتأكل أو حملته على دابة فسيرها فسقط لم يضر
 فيها لا عتراض العلة على السبب فانقطع الاضافة اليه فان اضيف
 إلى السبب صار في معنى العلة وهو القسم الثاني مثل قطع جبل القنديل
 وشق الزرق إذا كان فيه ما يبع وإشراع الجناح في الطريق ووضع الحجر

وَتَرَكِ الْحَاطِطِ الْمَائِلِ بَعْدَ التَّقَدُّمِ عَلَيْهِ وَإِدْخَالِ الدَّائِبَةِ فِي زَرْجِ
 الْغَيْرِ حَتَّى أَكَلَتْهُ وَقَوْدَهَا وَسَوَّقَهَا وَلِهَذَا أُضِيفَ إِلَيْهِ يُقَالُ
 أَتْلَفُهُ بِقَوْدِهِ وَسَوَّقِهِ أَوْ أَخَذَ التَّصْبِيَّ مِنْ يَدِ وَلِيِّهِ وَقَرَّبَهُ
 إِلَى مَسْبَعَةٍ أَوْ قَالَ لَهُ إِرْقِ الشَّجَرَةَ فَأَنْفَضَهَا إِلَى أَوْجَلِهِ عَلَى دَائِبَةٍ
 فَسَقَطَ يُضْمَنُ فِيهَا وَلِذَا الشَّهَادَةُ بِالْقَصَاصِ فِي مَعْنَى الْعِلَّةِ لَكِنَّهُ
 لَمْ يَجِبِ الْقَصَاصُ لِأَنَّهُ جَزَاءُ الْمُبَاشَرَةِ فَلَوْ قَالَ لِأَخْرَجْتُ زَوْجَ هَذِهِ
 الْمَرْأَةِ فَلَتَهَا حَرَّةً ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهَا أُمَةٌ وَقَدْ اسْتَوْلَدَهَا لَمْ يَرْجِعْ عَلَى
 الدَّالِّ بِقِيَمَةِ الْوَلَدِ لِأَنَّهُ سَبَبٌ مُحْضٌ بِخِلَافِ مَا لَوْ زَوَّجَهَا عَلَى
 هَذَا الشَّرْطِ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْعِلَّةِ وَلِذَا الْمَوْهُوبُ لَهُ الْمَعْرُورُ
 إِذَا اسْتَوْلَدَتْهُ اسْتَحَقَّتْ لَمْ يَرْجِعْ بِقِيَمَةِ الْوَلَدِ عَلَى الْوَائِهِ
 وَكَذَا الْمُسْتَعِيرُ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْمُعِيرِ بِضَمَانِ الْإِسْتِحْقَاقِ بَعْدَ الْهَلَاكِ
 لِأَنَّهُ سَبَبٌ مُحْضٌ بِخِلَافِ الْمُشْتَرَى لِأَنَّ الْبَايِعَ صَارَ كَفِيلًا
 بِمَا شَرِطَ عَلَيْهِ مِنَ الْبَدَلِ لِأَنَّهُ التَّزَمَ سَلَامَتَهُ عَنِ الْعَيْبِ وَالْعَيْبُ

مَوَارِثُهَا بِالْمَرْأَةِ
 بِخِلَافِ الْمَوْلَى

فَوْقَ الْإِسْتِحْقَاقِ وَعَلَى هَذَا يُضْمَنُ الْمُحْرِمُ وَالْمُؤَدُّعُ بِالِدَّالَةِ
 الْمُتْلِفَةِ لِلْأَمَانِ الْمُتَزَمِّ فِي الصَّيْدِ وَأَوْدِيْعَةٍ مُبَاشَرَةٍ لَا تَسِيْبًا
 وَالثَّلَاثُ السَّبَبُ الَّذِي لَهُ شُبُهَةٌ الْعِلَّةِ كَحِفْرِ الْبَيْرِ هُوَ سَبَبٌ مِنْ حَيْثُ
 أَنَّهُ إِجْمَادٌ شَرِطُ الْوُقُوعِ لَهُ شُبُهَةٌ الْعِلَّةِ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْحَاكِمَ يُضَافُ
 إِلَيْهِ وَجُودًا عِنْدَهُ لَا ثُبُوتًا بِهِ وَكَذَا ارْضَاعُ الْكَبِيرَةِ فَتَرْتَبُهَا الصَّغِيرَةُ
 لَهُ شُبُهَةٌ الْعِلَّةِ فَتُزَوِّجُ نِصْفَ صِدَاقِهَا لِلزَّوْجِ إِنْ تَعَدَّتْ الْقِسَادَ
 بِخِلَافِ الْمُحْرِمِ إِذَا نَصَبَ فُطَامًا أَوْ حَفَرًا بِإِثْرِهِ لَلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِصَيْدٍ
 أَوْ وَقَعَ فِي الْبَيْرِ لَمْ يُضْمَنْ لِحُضُورِ نَعْدَامِ التَّعَدِّيِّ وَالرَّابِعُ يُسَمَّى سَبَبًا مُجَازًا
 كَالْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَالتَّذْبِ الْمَعْلُوقِ وَتَعْلِيْقُ الطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ
 بِالشَّرْطِ لِأَنَّ أَدْنَى دَرَجَاتِ السَّبَبِ أَنْ يَكُونَ طَرِيقًا إِلَى تَعَدُّ
 لِلْبَرِّ وَذَلِكَ لِقَطْعِ مَا يَكُونُ طَرِيقًا إِلَى الْكَفَّارَةِ وَلَا الْجَزَاءِ الْيُرى أَنَّ التَّعْلِيْقَ
 كَيْفَ تَخْرُجُ التَّمَتُّعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا لِلصِّيَامِ السَّبْعَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى
 وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ حَتَّى لَمْ يَحْزَأْ أَوْ هَاقِبِلِ الرَّجُوعِ مِنْ مَعْنَى خِلَافِ

قوله تعالى فجدة من أيام آخر فلم يخرج شهود الشجر من أن تكون
سببا لآفة إضافية لكنه يحتمل أن يؤل إليه فيسببا مجازا وهذا
عندنا والتأني في قوله جعله سببا في معنى العلة وعندنا هذا المجاز
شبهة الحقيقة حكما خلافا لفرق وتبين ذلك في سلة التخيير
هل يبطل التعليق فعنده لا يبطله لأن المعلق بالشرط لا يكون
طلاقا ولا سببا له قبل وجوده بلا شبهة الأبرى أنه مع التعليق
بالمالك في مطلق الثلاث وإن عدم الحلال فلان يبقى هاهنا اول ولذا
نقول المعلق بالشرط وإن لم يكن تطلقا وسببا له ولكن فيه شبهة
ذلك على معنى أن التعليق بالشرط يمين وموجبه البر والبر مضمون
بالطلاق كالعصب موجب رد العين وإنه مضمون بالقيمة
م للقيمة شبهة الوجوب كالقيام العين حتى مع الرهن والكفالة
واستند المالك إلى وقت العصب فكذا ههنا والشبهة لم يبق إلا محلها
كالحقيقة بحقيقة أن الجزأ طلاقا هذا المالك لأنها هي المانعة لأن

هذا هو الوجه في قوله تعالى فجدة من أيام آخر فلم يخرج شهود الشجر من أن تكون سببا لآفة إضافية لكنه يحتمل أن يؤل إليه فيسببا مجازا وهذا عندنا والتأني في قوله جعله سببا في معنى العلة وعندنا هذا المجاز شبهة الحقيقة حكما خلافا لفرق وتبين ذلك في سلة التخيير هل يبطل التعليق فعنده لا يبطله لأن المعلق بالشرط لا يكون طلاقا ولا سببا له قبل وجوده بلا شبهة الأبرى أنه مع التعليق بالمالك في مطلق الثلاث وإن عدم الحلال فلان يبقى هاهنا اول ولذا نقول المعلق بالشرط وإن لم يكن تطلقا وسببا له ولكن فيه شبهة ذلك على معنى أن التعليق بالشرط يمين وموجبه البر والبر مضمون بالطلاق كالعصب موجب رد العين وإنه مضمون بالقيمة م للقيمة شبهة الوجوب كالقيام العين حتى مع الرهن والكفالة واستند المالك إلى وقت العصب فكذا ههنا والشبهة لم يبق إلا محلها كالحقيقة بحقيقة أن الجزأ طلاقا هذا المالك لأنها هي المانعة لأن

هذا هو الوجه في قوله تعالى فجدة من أيام آخر فلم يخرج شهود الشجر من أن تكون سببا لآفة إضافية لكنه يحتمل أن يؤل إليه فيسببا مجازا وهذا عندنا والتأني في قوله جعله سببا في معنى العلة وعندنا هذا المجاز شبهة الحقيقة حكما خلافا لفرق وتبين ذلك في سلة التخيير هل يبطل التعليق فعنده لا يبطله لأن المعلق بالشرط لا يكون طلاقا ولا سببا له قبل وجوده بلا شبهة الأبرى أنه مع التعليق بالمالك في مطلق الثلاث وإن عدم الحلال فلان يبقى هاهنا اول ولذا نقول المعلق بالشرط وإن لم يكن تطلقا وسببا له ولكن فيه شبهة ذلك على معنى أن التعليق بالشرط يمين وموجبه البر والبر مضمون بالطلاق كالعصب موجب رد العين وإنه مضمون بالقيمة م للقيمة شبهة الوجوب كالقيام العين حتى مع الرهن والكفالة واستند المالك إلى وقت العصب فكذا ههنا والشبهة لم يبق إلا محلها كالحقيقة بحقيقة أن الجزأ طلاقا هذا المالك لأنها هي المانعة لأن

التظاهر عدم ما عذت وقد فات بتخيير الثلاث فلا يبقى اليمين
بدون الجزأ لأن فيما يرجع إلى المحل يستوي فيه البقاء والابتداء بخلاف
الوضافة إلى المالك لأن انعقاده ليس باعتبار المالك في الحال بل
بتيقن المالك والمصلحة عند وجود الشرط ولا يلزم مابقا الظاهر
بعد تخيير الثلاث لأن الطهارة تحريم الفعل لا تحريم الحلال الأصلي
إلا أن قيام النكاح من شرطه فلا يشترط بقاءه بشرط
لما عرف بخلاف الطلاق لأنه تحريم الحلال الأصلي وقد فات بتخيير
الثلاث فيقوت بقوات محله فإن قيل إذا لم يشترط بقاء الطهارة
قيام النكاح وجب أن لا يرتفع الطهارة بالرضاع قلنا نعم من هذا الوجه
ولكن إنما يرتفع لأن الرضاع تحريم مؤبد والطهارة تحريم مؤقت
ولا يتصور اجتماعهما وأما العلة فهي ما يجب الحكم به معه وهي ستة
أقسام إنما كان بيع المطلق للمالك والنكاح للحل لأنه وضع له ومعنى
لأنه شرع لإجله وحكما لأنه ثبت به وهو الحقيقة وعلة إنما لا معنى

هذا هو الوجه في قوله تعالى فجدة من أيام آخر فلم يخرج شهود الشجر من أن تكون سببا لآفة إضافية لكنه يحتمل أن يؤل إليه فيسببا مجازا وهذا عندنا والتأني في قوله جعله سببا في معنى العلة وعندنا هذا المجاز شبهة الحقيقة حكما خلافا لفرق وتبين ذلك في سلة التخيير هل يبطل التعليق فعنده لا يبطله لأن المعلق بالشرط لا يكون طلاقا ولا سببا له قبل وجوده بلا شبهة الأبرى أنه مع التعليق بالمالك في مطلق الثلاث وإن عدم الحلال فلان يبقى هاهنا اول ولذا نقول المعلق بالشرط وإن لم يكن تطلقا وسببا له ولكن فيه شبهة ذلك على معنى أن التعليق بالشرط يمين وموجبه البر والبر مضمون بالطلاق كالعصب موجب رد العين وإنه مضمون بالقيمة م للقيمة شبهة الوجوب كالقيام العين حتى مع الرهن والكفالة واستند المالك إلى وقت العصب فكذا ههنا والشبهة لم يبق إلا محلها كالحقيقة بحقيقة أن الجزأ طلاقا هذا المالك لأنها هي المانعة لأن

وَلَا حَكْمًا كَالْتَعْلِيقِ بِالشَّرْطِ وَعِلَّةٌ اسْمًا وَمَعْنَى لَا حَكْمًا كَالْبَيْعِ الْمَوْفُوفِ
 وَمَعَ خِيَارِ الشَّرْطِ وَدَلَالَةُ كَوْنِهِ عِلَّةٌ لَا سَبَبًا أَنَّ الْمَانِعَ إِذَا نَالَ
 وَجَبَ الْحَكْمُ بِهِ مِنْ حَيْثُ الْإِجَابُ وَكَذَا عَقْدُ الدَّجَارَةِ وَكُلُّ إِجَابٍ
 مُضَافٍ إِلَى وَقْتٍ لَكِنَّهُ يُشَبَّهُ السَّبَبَ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الدِّفَاعَةِ
 حَتَّى لَا يَسْتَدْحِكُمُهُ وَعِلَّةٌ تُشَبَّهُ السَّبَبَ وَهُوَ مَا يُوْجِدُ رُكْنَ الْعِلَّةِ
 وَيُتَرَاخَى عَنْهُ وَصِفُهُ فَيُتَرَاخَى الْحَكْمُ إِلَى وَجُودِهِ فَإِذَا أُوجِدَ الْوُضُفُ
 اتَّصَلَ بِالْأَصْلِ فَكَانَ مَعْنَى الْعِلَّةِ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْمَوْجِبَ لِلْحَكْمِ يُشَبَّهُ
 السَّبَبَ مِنْ حَيْثُ أَنَّ لَمْ يُوجِبِ الْحَكْمَ لِلْحَالِ مَا لَمْ يُوْجَدْ وَصِفُهُ
 كَالنِّصَابِ فِي أَوَّلِ الْحَوْلِ عِلَّةٌ اسْمًا لِأَنَّهُ وَضِعَ لَهُ وَمَعْنَى لَكُونِهِ
 مُؤْتَرًا لَكِنَّهُ بِصِفَةِ التَّمَاثُلِ تَرَاخَى حُكْمُهُ أَشَبَّهُ الْأَسْبَابَ وَلَمَّا
 كَانَتِ الْعِلَّةُ أَصْلًا ثَبَتَ الْوُجُوبُ مِنَ الْأَصْلِ فِي التَّقْدِيرِ
 فَجَارَ تَحْيِيلُهُ لِيَصِيرَ زَكَاةً بَعْدَ حُلُولِ وَكَذَا مَرَضُ الْمَوْتِ عِلَّةٌ لِلْحَجْرِ
 عَنِ التَّبَرُّعِ بِوُضُفٍ اتِّصَالِهِ بِهِ فَإِذَا اتَّصَلَ بِهِ اسْتَدْحَكُمُهُ إِلَى

لا حكمة كالتعليق
 لا حكمة كالتعليق
 لا حكمة كالتعليق

أَوَّلِ الْمَرَضِ فَيَبْطُلُ تَبَرُّعُهُ بِمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ وَهَذَا أَشَبَّهُ بِالْعِلَلِ
 مِنَ النِّصَابِ حَيْثُ تَرَاخَى حُكْمُهُ إِلَى مَا هُوَ حَادِثٌ بِهِ وَكَذَا الْجَرَاحَةُ
 بِوُضُفٍ السَّرَايَةِ عِلَّةٌ لَوُجُوبِ الْكَفَّارَةِ فَقَبْلَهَا يَجُوزُ التَّكْفِيرُ مَا لَا
 أَوْبَدْنَا وَكَذَا عِلَّةُ الْعِلَّةِ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ لَا تَهْتَابُ أَشَبَّهُ الْأَسْبَابَ كَالرَّيِّ
 وَشَرَى الْقَرِيبِ وَالتَّرْجِيَةِ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ عِنْدَ ابْنِ حَنِيفَةَ مَعَ اللَّهِ
 حَتَّى ضَمِنَ عِنْدَ الرَّجُوعِ وَعِلَّةٌ حَكْمًا وَمَعْنَى لَا اسْمًا كَأَخْرِ الْوُضُفَيْنِ
 مِنْ عِلَّةٍ هِيَ ذَاتُ وَصَفَيْنِ لَكُونِهِ مُؤْتَرًا وَوُجُودِ الْحَكْمِ عِنْدَهُ كَالْقَرَابَةِ
 مَعَ الْمَلِكِ يُضَافُ الْعِشْقُ إِلَى الْمَلِكِ إِذَا تَأَخَّرَ حَتَّى يَصِيرَ الْمُشْتَرَى مُعْتَقًا
 وَإِلَى الْقَرَابَةِ لَوْ تَأَخَّرَتْ كَانَتَيْنِ وَرَبًّا عِبْدًا ثُمَّ ادَّعَى أَحَدُهُمَا أَنَّهُ
 ابْنُهُ غَرِمَ لِشَرِيكِهِ وَلِلْأَوَّلِ شُبُهَةُ الْعِلَّةِ حَتَّى قُلْنَا إِنَّ حُرْمَةَ النِّسَاءِ
 تَثَبَّتْ بِأَحَدٍ وَصَفَى عِلَّةُ الرِّبَا لِأَنَّ النِّسَاءَ لَهُ شُبُهَةُ الْفَضْلِ فَتَثَبَّتْ
 بِشُبُهَةِ الْعِلَّةِ وَعِلَّةٌ اسْمًا وَحَكْمًا لِمَعْنَى كَالسَّفَرِ وَالْمَرَضِ لِلرَّخْصَةِ
 وَالنُّوْمِ لِحَدَثِ خَيْرِ الْمَرَضِ وَالنُّوْمِ مُتَوَعِّفٌ فَمَا هُوَ سَبَبٌ لِلْمُتَقَّةِ

وَلَمَّا حَدَّثَ بِاسْتِرخَاءِ الْمَقَاصِلِ أَقِيمَ مَقَامَهَا وَمَا لَهَا فَلاَ وَكَذَا اسْتَعْدَاتُ
 الْمَلِكِ يَقُومُ مَقَامَ الشَّغْلِ فِي وَجُوبِ الِاسْتِخْرَاءِ وَهُوَ فِي الْحَاصِلِ نَوَّانٌ
 لثَلَاثَةِ مَعَانٍ أَحَدُهَا إِقَامَةُ الدَّعَى مَقَامَ الْمَدْعُوِّ لِدَفْعِ الْحَرْجِ كَالسَّفَرِ
 وَالْمَرَضِ أَوِ الدَّخِيَا ط كَالنَّوْمِ وَالتَّقَاةِ لِلْخَانَيْنِ وَالثَّانِي إِقَامَةُ
 الدَّلِيلِ مَقَامَ الْمَدْلُولِ لِلْعَجْزِ عَنِ الْوُقُوفِ عَلَيْهِ كَالْإِجْبَارِ عَنِ الْحَبَّةِ
 وَالْعَدَاوَةِ أَقِيمَ مَقَامَهَا فِي قَوْلِهِ إِنْ كُنْتُ تُحِبُّنِي أَوْ تُبْغِضُنِي
 فَأَنْتَ طَالِقٌ وَإِقَامَةُ الطَّهْرِ مَقَامَ الْحَاجَةِ فِي إِبَاحَةِ الطَّلَاقِ
 وَأَمَّا الشَّرْطُ فَهُوَ خَصَّةٌ شَرْطٌ مُخَصَّصٌ وَهُوَ مَا يَمْتَنِعُ بِدُونِهِ وَجُودُ
 الْعِلَّةِ فَإِذَا وَجَدْتَ الْعِلَّةَ وَيَصِيرُ الْوُجُودُ مُصْنَعًا أَلَيْهِ دُونَ
 الْوُجُوبِ وَهَذَا الْمَعْنَى لِأَنَّهُ لَشَرْطٍ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى أَنْ كَانَ الْعِبَادَاتِ
 وَالْمُعَامَلَاتِ تَنْعَدُ بِعَدَمِ شُرُوطِهَا مِنَ النِّيَّةِ وَالطَّهَارَةِ لِلصَّلَاةِ
 وَالشَّهَادَةِ لِلنِّكَاحِ وَكَذَا النَّصُّ النَّازِلُ لَا حُكْمَ لَهُ فِيمَنْ أَسْلَمَ فِي دَارِ
 الْحَرْبِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِالشَّرَائِعِ وَأَمَّا يَعْرِفُ الشَّرْطَ بِصِيغَتِهِ أَوْ بِدَلَالَتِهِ

وَقَطُّ لَا يَنْفَلُ صِيغَتُهُ عَنْ مَعْنَاهُ وَقَوْلُهُ تَعَالَى فَكَاتَبُوا أَنْ عَلِمَتْ قِيَمُهُ خَدْرًا
 أَمْرٌ تَدْبِيرٌ بِدَلِيلِ سِيَاقِهِ وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ فَإِنَّهُ مَنْدُوبٌ لِأَوَائِبِ
 وَكَذَا آيَةُ الطَّوْلِ وَالْإِنْتِدَابِ يَتَعَلَّقُ بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ فِي الْآيَتَيْنِ
 وَكَذَا الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ
 أَنْ خِفْتُمْ قَصْرَ الْأَحْوَالِ تَخْفِيفَ الْقِرَاءَةِ وَالتَّسْبِيحِ وَالْإِدَاءِ رَاكِبًا أَوْ يَمًا
 بِدَلِيلِ سِيَاقِهِ وَقَصْرُ الْأَحْوَالِ يَتَعَلَّقُ بِالْخَوْفِ عَيْنًا لَا يَنْفَلُ السَّفَرُ
 وَكَذَا دَلَالَةُ الشَّرْطِ لَا تَنْفَلُ عَنْ مَدْلُولِهِ مِثْلُ قَوْلِ الرَّجُلِ الْمَرْأَةَ الَّتِي
 أَتَرُوجُّهَا أَوِ الَّتِي دَخَلْتُ الدَّارَ مِنْ نِسَائِي طَالِقٌ هَذَا الْكَلَامُ مَعْنَى الشَّرْطِ
 دَلَالَةُ لَوْ قَوْعِ الْوَصْفِ فِي النِّكَاحِ بِخِلَافِ الْمُعْتَمَدِ وَلَوْ أَنَّ بِصِيغَةِ
 الشَّرْطِ فِي الْوُجْهِينِ تَوَقَّفَ وَجُودُ الْعِلَّةِ عَلَى وَجُودِهِ وَشَرْطُ
 فِي حُكْمِ الْعِلَّةِ وَهُوَ كُلُّ شَرْطٍ لَمْ يُعَارِضْهُ عِلَّةٌ صَالِحَةٌ لَا يُضَافُ الْحُكْمُ
 إِلَيْهَا كَحِفْرِ الْبَيْرِ هُوَ شَرْطٌ فِي الْحَقِيقَةِ وَالتَّثْقِيلُ عِلَّةٌ وَالتَّشْيِيبُ لَكِنْ لَمْ يَنْفَلُ
 كَانَتْ مُسْكَنَةً مَانِعَةً عَمَلِ التَّثْقِيلِ وَالحِفْرُ إِزَالَةٌ لَهُ فَكَانَ شَرْطًا لَكِنْ الْعِلَّةُ

لأن يضاف

لَيْسَتْ بِصَاحِبَةٍ لِأَنَّهُ أَمْرٌ طَبِيعِيٌّ لَا تَعْدِي فِيهِ وَالْمَشْيُ مُبَاحٌ بِالشَّهَةِ
وَالشَّرْطُ شَبْهُ بِالْعِلَلِ لِمَا تَعْلَقُ بِهِ وَجُودُكُمْ كَمَا تَعْلَقُ بِهَا الْوُجُوبُ
أَقِيمَ مَقَامَهَا فِي ضَمَانِ النَّفْسِ وَالْأَمْوَالِ وَعَلَى هَذَا شَقُّ الرِّقِّ وَقَطْعُ
حَبْلِ الْقَيْدِ وَلَكِنَّ مَنْ غَضِبَ حَنْطَةً فَرَزَعَهَا فِي أَرْضٍ غَيْرِ
فَالْعِلَّةُ لِلْغَايِبِ وَإِنْ كَانَ الْقَاءُ هَا شَرْطًا وَالْعِلَّةُ طَبْعُ الْأَرْضِ
وَالهَوَاءُ لَكِنَّهَا مُخْتَلِفَةٌ لَمْ تَصْلُحْ لِلْعِلِّيَّةِ مَعَ وَجُودِ فِعْلٍ مُخْتَارٍ وَإِنْ سَقَطَ
الْحَبْلُ مِنْ غَيْرِ مَنَعٍ أَحَدٍ بِأَنْ هَبَّتْ بِهِ الرِّيحُ فَقَدْ تَعَدَّى جَعَلَ الشَّرْطُ
خَلْقًا عَنْهَا فَعَجَلَ الْمَلَأَ الَّذِي هُوَ فِي حُكْمِ الشَّرْطِ كَالْعِلَّةِ خَلْقًا وَبُكُونِ
لِخَارِجٍ لِصَاحِبِ الْأَرْضِ فَأَمَّا إِذَا كَانَتِ الْعِلَّةُ صَاحِبَةً لِلْحُكْمِ
لَمْ يَكُنِ الشَّرْطُ فِي حُكْمِ الْعِلَّةِ فَلَمَّا أَقْلْنَا شُهُودَ الشَّرْطِ وَالْيَمِينِ
إِذَا رَجَعُوا فَانْضَمَّانَ عَلَى شُهُودِ الْيَمِينِ خَاصَّةً وَكَذَا شُهُودُ
الْعِلَّةِ وَالسَّبَبِ إِذَا اجْتَمَعَا سَقَطَ حُكْمُ السَّبَبِ كَشُهُودِ التَّخْيِيرِ
وَالِاخْتِيَارِ إِذَا رَجَعُوا بَعْدَ حُكْمِ وَقْلْنَا إِذَا اخْتَلَفَ الْخَارِجُ وَالْوَلِيُّ فَقَالَ

لِخَارِجِهِ أَنَّهُ انْصَقَطَ نَفْسُهُ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ اسْتِحْسَانًا لِأَنَّهُ يَتِمُّ
بِمَا هُوَ الْأَصْلُ وَهُوَ صِلَا حِيَّةِ الْعِلَّةِ لِلْحُكْمِ وَيُنْكَرُ خِلَافَةُ الشَّرْطِ
بِخِلَافٍ مَا إِذَا ادَّعَى الْخَارِجُ الْمَوْتَ بِسَبَبٍ آخِرٍ لِأَنَّهُ صَاحِبُ عِلَّةٍ
وَلَمَّا نَفَذَ الْقَضَاءُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا بِالشَّهَادَةِ وَرِغْمَ أَنَّ حَقِيقَةً
فَيَمُرُّ ضَمْنُهَا فِيمَا لَوْ خَلَفَ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَزَنْ قَيْدِ عَيْدِهِ رَطْلَيْنِ أَوْ أَلْطَقَ
قَيْدَهُ حُرًّا فَعَلَّ عَنْ رَطْلَيْنِ بَعْدَ مَا شَهِدُوا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ رَطْلَيْنِ وَحُكْمُهُ
لِوُجُوبِ الْحَقِّ بِشَهَادَتِهِمْ إِذَا التَّعْلِيْقُ بِالْمَوْجُودِ تَخْيِيرٌ فَهَذَا
الشَّاهِدَانِ وَإِنْ اثْبَتَا شَرْطَ الْحَقِّ لَكِنَّهُ فِي مَعْنَى الْعِلَّةِ مِنْ
حَيْثُ أَنَّ يَمِينِ الْمَوْتِ لَيْسَتْ بِصَاحِبَةٍ لِلضَّمَانِ بِخِلَافِ رُجُوعِ
شُهُودِ الشَّرْطِ وَالْيَمِينِ لِأَنَّ إِجَابَ كَلِمَةِ الْحَقِّ مُتَعَدِّيًا
يَصْلُحُ لِضَمَانِ الْعَدُوِّ إِنْ لَمْ يَجْعَلِ الشَّرْطُ فِي حُكْمِ الْعِلَّةِ وَشَرْطُ
فِي حُكْمِ السَّبَبِ بِأَنْ يَعْتَصِرَ عَلَيْهِ فِعْلٌ فَاعِلٌ مُخْتَارٌ غَيْرُ مَسْنُوبٍ
إِلَيْهِ كَحَلِّ قَيْدِ الْعَبْدِ حَتَّى أَبْقَى لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ شَرَفٌ فِي الْحَقِيقَةِ

وإنه إزالة المانع كالحفر وشق الزق لكن له حكم السبب السابق
الذي هو علة التلف وكذا فتح باب القفص والاصطبل
عندها لأنه شرط جرى مجرى السبب وقد اعترض عليه
فعل المختار فلم يجعل التلف مضافا إليه بخلاف السقوط في البئر
لأنه لا اختيار له في السقوط حتى لو اسقط نفسه هدر دمه
كمن مشى على قنطرة وإهية وضعت بغير حق أو على موضع
رثر الماء فيه عا طابه فزلق هدر دمه وقال محمد فعل الدابة
هدر شرعا فكان كسبلان المايح وقال في إيجاب الحكم نعم
فأما في قطع النسبة فلا كالنكاح يميل عن سنن الرسل
والدابة تحول بعد الرسل وكذا من اتقى نار في الطريق فاحترق
بعد ما هبت بها الريح أو اتقى من الهوام فلدغت بعدما
تحركت وانتقلت لم يضمن وعلى هذا لو اشلى كلبا على إنسان
أو صيد غيره فخرق ثيابه أو قتله لم يضمن لأنه صاحب سبب

اعترض عليه فعل مختار بخلاف ما لو اشلى على صيد فقتله حل أخله
لأنه من المكاسب فبني على دفع الخرج وقدر المكان ووجب المصيد
إلى القياس في ضمان العدو وإن وشرط أنما الحكم فكل حكم
تعلق بشرطين أو لهما شرط أنما الحكم لعدم إضافة الوجود
إليه فلم يعتبر قيام الملك حينئذ في قوله إن كلمت أبا عمرو
وأبا يوسف فانت طابق ثلاثا يانها بواحدة وانقضت عدتها
فكلمت أبا عمرو ثم تزوجها فكلمت أبا يوسف طلق ثلاثا
عندنا خلافا لفر هو اعتبره بالشرط الثاني ونحن نقول
قيام الملك بعد انعقاد اليمين إنما شرط لنزول الجزاء وأنه لا ينزل
عند الأول وشرط هو علامة مثل الحصان في باب الزنا
لأنه إذا ثبت كان معروفا لحكمه فأما أن يوجد الزنا بصوته
وتوقف انعقاده على وجود الحصان فلا فلهذا قلنا
لا يضمن شهود الحصان لو رجعوا بحال وتقبل فيه شهادة

له ما لم يأت بحجة وقال الشافعي رحمه الله انه حجة لو استند الى دليل
 لا يقاء ما ثبت بدليله لا ثبات ما لم يعلم قوته فإبطال التصريح على
 الإنكار لا يثبت في المنكر يستند الى دليل وهو المعلوم من براءة ذمته
 في الأصل أو اليد التي هي دليل الملك فيكون أخذ المال وشيئة وعندنا
 لم يكن حجة لواحد من الخصمين على الآخر ولا في البقاء ولا في الثبات
 ابتداء لأنه احتجاج بالمثل الذي هو حق الله تعالى ولحق الدليل الموجب
 للحكم لا يوجب بقاءه كالإجماع لا يوجب البقاء حتى صحح اللفظ
 ثم خبر كل واحد منهما محتمل فكما لم يؤثر خبر المدعى في الزام التسليم
 لا يؤثر خبر المنكر في فساد الاعتياص ولهذا صح من المجني ولو ثبت
 براءة ذمته في حق المدعى بدليل لم يحز صلته مع المجني كما لو أقر
 أنه مبطل في دعواه وعلى هذا قلنا بجهول المالك حر باعتبار الظاهر
 فلوزعم من جنى عليه أنه رفيق أو قدف هو إنسانا فزعم بنفسه ذلك
 لا يقام عليه حد الحرار ولا يجب إدشهم بدون البينة على الحرية

كلامه
 في
 بيان
 ما
 لا
 يثبت
 به
 البينة
 على
 الحرية

وكذا لو أنكر المشتري ملك ما في يد الشفع لا يستحق الشفعة عندنا
 بدون البينة ولو قال المولى لعبد إن لم تدخل الدار اليوم
 فانت حر فاختلفا بعد مضي اليوم في الدخول فالتعل قول المولى
 وإن كان قول العبد يستند الى دليل من حيث الظاهر وكذا لو قال
 زوج المرأة المحدث قد أخبرني بانقضاء العدة وكذبته له أن تزوج
 اختها وأزبعها سواها ولم تبطل نفقتها وسكنهاها لأن العدة محتمل
 البقاء والافتضاء فكان قول كل واحد حجة في حق نفسه لا في إبطال
 حق خصمه وقلنا جميعا فيمن أقر بحرية عبده ثم اشتراه أنه صحيح
 على اختلاف الأصولين أما عندنا فلا إن قول كل واحد لا يعد وقالة
 وعلى قول الشافعي البايع يرجع الى ما عرف بدليله وهو الملك فصار
 حجة على خصمه فاما قول المشتري انه حر فليس يرجع الى أصل
 عرف بدليله فصار حجة على خصمه ولنا قول المشتري انه حر
 لا يستند الى دليل فلم يكن حجة على خصمه ومن الاحتجاج بالدليل

كلامه
 في
 بيان
 ما
 لا
 يثبت
 به
 البينة
 على
 الحرية

هذا هو الحق
الذي لا ريب فيه
في كل شيء

العمل باستصحاب الحال كما يقال في زكوة الصبي ان الأصل عدم الوجوب
فيستصحب حتى يقوم دليل الوجوب وهذا فاسد لما ان البقاء
في الوجود والمعدوم يستغني عن الدليل ولان تحقق الشيء لا يمنع
وجود ما يزيله الا ترى ان عدم الشر لا يمنع الشر في المستقبل والشر
الموجب للملك لا يمنع انعدام الملك بدليله في المستقبل فعرفنا ان الدليل
الذي استند اليه الحكم لا يوجب البقاء وان دعوى البقاء فيما عرف ثبوته
بدليل فتمتل كدعوى الثبات فيما لم يعرف ثبوته بدليل فلم يكن حجة
على خصمه بخلاف العام فانه نقيض وجب الحكم في جميع ما يتناول فانه يظهر
دليل الخصوص بنقيضه على عموميه فان قيل اذا شهد الشهود ان المدعى
كان للمدعى قبلت شهادتهم وصارت حجة للمدعى في الحال وكذا ان يقن
بالوضوء ثم شك في الحدث بقيت الطهارة ولو شك في الوضوء بعد ما
يقن بالحدث بقي الحدث وكذا لو ثبت ملك الشفع باقرار المشتري
انه كان له او انه اشتراه من ملكه وجبت الشفوعة وفيها تمسك

الوضوء

دور الحكم في الحال

بالاستصحاب لا بقا ما ثبت بدليله قلنا لا تنها من جنس ما بقي بدليله
فان حكم المشتري والتكاح ملك مؤبد وكذا حكم الوضوء والحدث
وكذا الشهادة والادوار بالملك يوجب ملكا مؤبدا الا يرى انه لا يصح
توقيته صريحا ولكنه يحتمل التسقوط بما يعارضه على سبيل المناقضة
فقبل وجود المعارض له حكم التأييد فكان البقاء بدليله وكلامنا
فيما يثبت بقاءه بلا دليل حيوة المفقود وكالاتر المطلق في حيوة
الشيء عليه السلام فانه يحتمل التوقيت فكان البقاء محتملا كالتوقيت
بخلاف ما بعد الوفاة لان الدليل صار من موجب قطعاً بوفاة
الشيء عليه السلام على تقريرها بحيث لم يحتمل النسخ فكان بقاءها
بدليل موجب فان قيل بقا الحكم قبل ان يظهر ناسخه ان لم يكن مقطوعاً
في حيوته عليه السلام لم يبق التصور حجة حينئذ قلنا بقا الحكم بعد الامر
انما يكون باستصحاب الحال كبقا حيوة المفقود الا ان الواجب
علينا العمل بما ظهر عندنا لا بما غاب عنا فقبل ظهور النسخ يلزمنا العمل

وَلَكِنْ إِنَّمَا يَصِحُّ التَّمَسُّلُ بِهِ لِإِقْبَاتِ الْحُكْمِ ابْتِدَاءً فَأَقَابَ لِبَقَاءِ الْحُكْمِ أَوْ تَقْيُّ
النَّاسِخِ فَلَا وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةٍ أَوْجِهٍ الْأَوَّلُ حُجَّتُاجُ بِهِ مَعَ الْقَطْعِ بِإِنْعِدَامِ الْمُغْيِرِ
عَنْ الشَّارِحِ عَلَّمَنَا اللَّهُ تَعَالَى الْأَحْتِجَاجُ بِهِ فِي قُوَّةِ تَعَالَى قُلْ لَا أَحَدُ
فِيمَا أَوْجَى الَّتِي مُحَرَّمًا وَالْأَحْتِجَاجُ بِهِ لِعَدَمِ دَلِيلِ مُغْيِرٍ بَابُ النَّظَرِ
وَالْإِجْتِهَادِ بِقَدْرِ الْوُسْعِ وَهُوَ يُصْلَحُ لِإِبْلَاءِ الْعُذْرِ وَالِدَفْعِ فَلَا يُصْلَحُ
حُجَّةً عَلَى الْغَيْرِ لِأَنَّهُ فَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ وَالْأَحْتِجَاجُ بِهِ قَبْلَ
التَّأَمُّلِ فِي طَلَبِ الْمُغْيِرِ وَهُوَ جَهْلٌ لَا يُعْذَرُ فِيهِ إِذَا تَمَكَّنَ مِنْ طَلَبِهِ
يَجْهَلُ مَنْ أَسْلَمَ فِي دَارِنَا بِخِلَافِ دَارِ الْحَرْبِ وَكَذَا الْمُتَحَرِّيُّ فِي أَمْرِ الْقِبْلَةِ
مُعْذُورٌ لَوْ أَخْطَأَ وَغَيْرُهُ لَا وَالرَّابِعُ التَّمَسُّلُ بِالْإِسْتِغْنَاءِ بِإِقْبَاتِ
الْحُكْمِ ابْتِدَاءً وَهُوَ خَطَأٌ لِأَنَّهُ كَأَسَمِهِ إِبْقَاءُ مَا كَانَ وَفِي إِقْبَاتِهِ
ابْتِدَاءٌ تَغْيِيرُهُ اسْمًا وَمَعْنَى فَقُلْنَا إِنَّ حَيَوَةَ الْمَفْقُودِ بِاسْتِغْنَاءِ
لِحَالِ يُصْلَحُ حُجَّةً لِإِبْقَاءِ مِلْكِهِ لَا فِي إِقْبَاتِ الْمِلْكِ لَهُ فِي مَالٍ مُوَبَّقَةٍ
وَبَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ مَعَهُ لِلَّهِ مَحْجُوزَةٌ بِهِ بِإِخْتِبَارِ أَنَّ الْوَرَاثَةَ خِلَافَةٌ

فَكَانَ بَقَاءٌ وَعَلَى هَذَا قَالَ أَبُو يُونُسَ يَحْمَدُ اللَّهُ الْجَزْفِي الْمِيرَاثُ كَيْسٌ بَلِيغٌ
لِأَنَّهُ يَبْقَى لِلْوَارِثِ الْمَلِكُ الَّذِي كَانَ لِلْمُورِثِ وَلِهَذَا يُرَدُّ بِالْعَيْبِ
وَيُرَدُّ عَلَيْهِ بِالْعَيْبِ وَيُصِيرُ مَغْرُورًا فِيمَا اشْتَرَاهُ الْمُورِثُ وَطَاقَتْ
فَهُوَ بَاقٍ لَا سِتْغْنَاءَ الْبَقَاءُ عَنْ حَذِيلٍ وَقُلْنَا صِفَةُ الْمَالِكِيَّةِ تَثْبُتُ لِلْوَارِثِ
فِي هَذَا الْمَحَلِّ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ وَلِهَذَا ثَبَتَ فِي حَقِّهِ مِنَ الْأَخْطَامِ مَا دَلَّ ثَبَتَ
فِي حَقِّ مُورِثِهِ مِنْ وَجُوبِ الْإِسْتِبْرَارِ وَحَلِّ الْوُطْئِ وَحُرْمَتِهِ وَإِنَّمَا يَكُونُ
الْبَقَاءُ فِي حَقِّ الْمُورِثِ إِنْ لَوْ حَضَرَ نَفْسَهُ وَادَّعَاهُ حَتَّى إِذَا شَهِدَ
شَاهِدَانِ أَنَّ الْمُدْعَى كَانَ لَهُ قِيلَتْ كَمَا لَوْ شَهِدَا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ

عَصَلُ فِي بَابِ الْأَهْلِيَّةِ الْأَهْلِيَّةُ نَوْحَانِ أَهْلِيَّةٌ وَجُوبٌ

وَأَهْلِيَّةٌ أَذَارًا مَّا أَهْلِيَّةُ الْوُجُوبِ فَيُنَاءُ عَلَى قِيَامِ الذِّمَّةِ وَهُوَ صَلَاحُ
الْعَهْدِ نَعَةً وَالْمُرَادُ هُنَا نَفْسُهَا عَهْدٌ فَإِنَّ الْأَدَمِيَّ يُولَدُ
وَإِحْتِقَامُ بَيْنِ سَائِرِ الْخِيَوَانِ بِذِمَّةٍ صَالِحَةٍ لَهُ وَعَلَيْهِ بِاتِّجَاعِ
الْفُقَهَاءِ بِنَاءً عَلَى الْعَهْدِ الْمَاضِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَإِذْ أَخَذَ مِنْ بَيْنِي

١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١

لا يجب ما لم يعتدل حاله بالبلوغ وصحة الاداء دليل شرعيته
 لا فرضيته بجمعة المعذور واما اهلية الاداء فتوعان قاصر
 وكامل اما القاصر فيثبت بقدره البدن اذا كانت قاصرة
 قبل البلوغ وفي المعتوه بعد فانه بمنزلة الصبي لانه عاقل
 لم يعتدل عقله واصل العقل وكذا قصوره يعرف بالامتحان
 فيما ياتي به ويذكر فاما الاعتدان فامر يتفاوت فيه للبشر فاذا
 ترقى عن رتبة القصور اقيم البلوغ عند عدم الافة مقامه ووهم
 الكمال قبله ساقط كونه نقصان بعد لان الامر الظاهر متى
 قام مقام الباطن يدور الحكم معه وجودا وعدما ويستوى على الاهلية
 القاصرة صحة الاداء وعلى الكاملة وجوبه وتوجه الخطاب
 عليه فيثبت بالقاصرة من حقوق الله تعالى ما كان حسنا محضاً
 كالإيمان لوجود ركنه حقيقة وكذا حكماً اذا شئ بعد وجوده
 لا ينعدم حكماً الا بحجج الشرح والحجج عن مثله باطل ولا غمده فيه

فخرمان الارث وفرقة الزوجة يضاف الى من بقي على الكفر وكذا
 ما هو قبيح محض كالجمل بالتصايع فلا يعتبر جهله علماً ولا علمه
 جهلاً لجهله وعلمه بغيره وما يلزمه حكماً لصحته لا قصد اليه
 فلم يصح العفو عن مثله كي اذا ثبت تبعاً لادبويه وصح منه اداء العبادات
 البدنية من غير غمده حتى لا يلزمه الامضاء والقضاء بخلاف المالية لتضمنه
 في العاجل وكذا من التصرفات ما يتشخص منفعة كالاصطياد
 والاحتساب وقبول الهبة والصدقة وتوكيله بالطلاق
 والعنق والبيع لان صحة العبارة من اتم المنافع لكن لا تلزمه الغمده
 وفي اعتبار عبارته في الشهادة اثبات الولاية على غيره وهو ليس
 من اهله وما تمحض ضراً لم يشرع في حقه كالطلاق والعنق والتباعد
 والقرض ولم يملك ذلك عليه غيره ما خلا القرض فانه يملكه القاضى لوقوع
 الامر عن التوى بولاية القضاء وملك برأى التوى ما يتردد بين النفع
 والضرب كالتكاح والحرارة والبيع على اعتبار ان نقصان رايه

الحكم الذي يعتدل حاله
 لا ينفذ فانه لا يلزمه

جبري إلى الولي فصار كالبايع في قول أبي حنيفة رحمه الله الذي يرى
 أنه صح بيعه من الجانبين فاحش خلافا للصاحبيين ورده
 مع الولي بعين فاحش في رواية اعتبار الشبهة الثبانية في موضع
 التهمة وأما إذا أوصى بشئ من أعمال الرب بطلت وصيته عندنا
 خلافا للشافعي وإن كان فيه يقع ظاهر لأن الأثر شرع
 نفعا للمورث الذي يرى أنه شرع في حق المصبي وفي الانتقال عنه
 إلى الأوصياء ترك الأفضل لا محالة قال عليه السلام لأن تخرج ورثك
 أغنياء الحديث وليس للشافعي فيها معنى فقهية يطرده حيث اعتبر
 عبارته في اختيار المورثين مع كونه أصح ولم يعتبر في اختيار الإسلام
 مع كونه أنفع واعتبر في الوصية والتدبير ولم يعتبر في البيع ونحو
 مع ظهور نفعه وحرفه أن من جعل وليا لا يمكن أن يجعل مولى
 عليه للمضادة قلنا لا يصل الأهلية صلح وليا ولقصورها
 يصلح مولى عليه ولا مضادة بين ما يحصل منفعة له بواسطة

ولو كان الولي بايعا في قول أبي حنيفة رحمه الله الذي يرى أنه صح بيعه من الجانبين فاحش خلافا للصاحبيين ورده مع الولي بعين فاحش في رواية اعتبار الشبهة الثبانية في موضع التهمة وأما إذا أوصى بشئ من أعمال الرب بطلت وصيته عندنا خلافا للشافعي وإن كان فيه يقع ظاهر لأن الأثر شرع نفعا للمورث الذي يرى أنه شرع في حق المصبي وفي الانتقال عنه إلى الأوصياء ترك الأفضل لا محالة قال عليه السلام لأن تخرج ورثك أغنياء الحديث وليس للشافعي فيها معنى فقهية يطرده حيث اعتبر عبارته في اختيار المورثين مع كونه أصح ولم يعتبر في اختيار الإسلام مع كونه أنفع واعتبر في الوصية والتدبير ولم يعتبر في البيع ونحو مع ظهور نفعه وحرفه أن من جعل وليا لا يمكن أن يجعل مولى عليه للمضادة قلنا لا يصل الأهلية صلح وليا ولقصورها يصلح مولى عليه ولا مضادة بين ما يحصل منفعة له بواسطة

الولي في حالة وبين ما يحصل له بنفسه في أخرى المورث
 أنه يصير مسلما بإسلام أبيه تارة وبإسلام أمه أخرى
 وإنما تحقق المناقاة في حالة واحدة ونحن إذا جعلناه مسلما
 بإسلام نفسه لم نجعله تبعا في تلك الحالة وهذا كالعبد تارة
 يكون مسافرا بنفسه وأخرى بسيد **باب**

في الأمور المحترضة على الأهلية العوارض نوعان سماوي
 ومكتسب **أما** السماوي فهو الجنون والصغر والعتة
 والنسيان والنوم والأغما والرق والمرض والجف والنقص
 والموت **وأما** المكتسب فإنه نوعان منه ومن غير **أما** الذي
 منه فالجهل والسفه والسك والهل والخطأ والسفر **وأما**
 الذي من غير فالذكاء بما فيه الجأ وبما ليس فيه الجأ **أما** الجنون
 فإنه لا ينافي في الذمة ولا أهلية الوجوب وإنما ينافي في الأداء
 فيقطبه ما كان ضررا تخيل السقوط كالطلاق والعتاق

أعلم أن العوارض من جنس عارض
 وهي الموانع التي تعترض
 كذا إذا ظهر أمر بغيره من
 عوارضها ما يستبعد
 والمتعلق بها كعدم الأهلية عن
 الثبوت
 أعلم أن جميع ما ذكره المصنف
 من العوارض المحترضة من الجنون
 والنسيان والنوم والرق والمرض
 والجف والنقص والموت
 هي من جنس عوارضها ما يستبعد
 والمتعلق بها كعدم الأهلية عن
 الثبوت

وَسَائِرُ أَقْوَالِهِ بِخِلَافِ ضَمَانِ الْأَفْعَالِ فَإِنَّهُ يُؤَاخِذُ بِهِ لِأَنَّهُ
 لَا يَصْلُحُ لِلْجَزَاءِ مِثْلُهُ وَلَا تَنَاقُضُ أَهْلُ حُكْمِهِ وَفِعْلُهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ وَإِنَّهُ
 فِي الْقِيَاسِ مُسْقِطٌ لِلْعِبَادَاتِ لَكِنَّهُمْ اسْتَحْسَنُوا فِي غَيْرِ الْمُنْتَدِ وَالْعَقْوُ
 بِالنُّزُولِ وَالْإِغْمَاءِ هَذَا إِذَا كَانَ عَارِضًا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ
 هَذَا نَوَاءٌ وَحَدُّ الْأَمْنَةِ إِذَا فِي الصَّلَاةِ بِأَنْ تَبِيدَ عَلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ
 بِإِعْتِبَارِ الصَّلَاةِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ لِيَصِيرَ مِثْلًا وَبِالسَّاعَاتِ عِنْدَهَا
 وَفِي الصَّوْمِ أَنْ يَسْتَوْجِبَ الشَّهْرُ فِي الزَّكَاةِ بِأَنْ يَسْتَرْفِ
 الْحَوْلُ وَأَقَامَ أَبُو يُوسُفَ الْأَكْثَرَ مَقَامَ كُلِّهِ تَسِيرًا وَلَمْ يَصِحَّ إِيمَانُهُ
 وَرَدَّتْهُ لِعَدَمِ رُكْنِهِ وَهُوَ الْحَقْدُ وَيَصِحُّ تَبَعًا لِابْنِ أَبِي بَرْزَةَ وَأَمَّا الصَّغَرُ
 فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهِ مِثْلُ الْجُنُونِ لِأَنَّهُ عَدِمَ الْعَقْلَ وَالتَّمْيِيزَ وَأَمَّا إِذَا
 عَقَلَ فَقَدْ أَصَابَ ضَرْبًا مِنْ أَهْلِيَّةِ الْأَدَاءِ وَلَكِنَّ الصَّبَا عَذْرٌ مَعَ ذَلِكَ
 فَيَسْقُطُ عَنْهُ مَا يَحْتَمِلُ السَّقُوطُ عَنْ الْبَائِغِ وَلَقَدْ لَمْ يُقْتَلْ بِالزَّوْدِ
 لِأَنَّهُ مِمَّا يَحْتَمِلُ السَّقُوطَ كَالْمُرْتَدِّ وَصَحَّ شَرْعُهُ بِاللَّزُومِ مُضَيِّقٌ

أَنْ يَكُونَ الْمُنْتَدِ وَالْعَقْوُ
 بِاللَّزُومِ مُضَيِّقٌ

وَوَجُوبِ قَضَاءِ كَالنَّطَاقِ وَلَوْ شَرَعَ فِي الْأَحْرَامِ ثُمَّ أَحْصَى قَضَاءَ
 عَلَيْهِ وَلَوْ أَوْتَكَبَ مَحْظُورَ الْأَحْرَامِ لَمْ يَلْزِمِهِ الْجَزَاءُ وَقُلْنَا
 لَا يَسْقُطُ عَنْهُ فَرَضِيَّةُ الْإِيمَانِ فَلَوْ أَدَاهُ كَانَ قَرْضًا لَا نَفْلًا
 حَتَّى لَوْ لَمْ يُعَدَّ بَعْدَ الْبُلُوغِ وَطَلَبَ الْأَعَادَةَ لَمْ يَجْعَلْهُ تَدَاخُلًا
 مَا لَوْ صَلَّى فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ ثُمَّ بَلَغَ فِي آخِرِهِ يَحِبُّ عَلَيْهِ الْأَعَادَةُ
 لِأَنَّهُ وَقَعَ نَفْلًا وَجَمَلَةُ الْإِمْرَانَةِ تَوْضَعُ عَنْهُ الْعَمْدَةُ وَتَصْرِيفُ مَنَّةٍ
 وَلَهُ مَا لَوْ عَمْدَةٌ فِيهِ لِأَنَّ الْقَصَابَ مِنْ أَسْبَابِ الْمَرْحَمَةِ فَجَعَلَ
 مَبْنًى لِلْعَفْوِ عَنْ كُلِّ عَمْدَةٍ تَحْتَمِلُ الْعَفْوَ وَلِذَلِكَ لَا تَحْرُمُ عَنْ الْمِيرَاثِ
 بِالْقَتْلِ عِنْدَنَا وَلَا يَلْزَمُ حِرْمَانُهُ بِالزَّهْدِ وَالْكَفَرُ لِأَنَّ الرِّقَابَ يَنَاقِ
 أَهْلَهُ الْإِثْمَ لِأَنَّهُ مُنَاقِفٌ لِلْمَلِكِ فَتَبَتِ الْمَلِكُ لِمَوْلَاةٍ وَإِنَّهُ
 أَجْنَبِيٌّ وَالْكَفَرُ يَنَاقِ الْوِلَايَةَ وَانْعِدَامُ الْحَقِّ لِعَدَمِ سَبَبِهِ
 أَوْ لِعَدَمِ أَهْلِيَّةِ لَا يُعَدُّ جَزَاءً وَالْعَمْدَةُ نَوْحَانُ خَالِصَةٌ
 كَالطَّلَاقِ لَا يَلْزَمُ الصَّبِيَّ بِحَالٍ وَمَشْوَرَةٌ يَتَوَقَّفُ

خَدُّهُ وَفِي الْمَوَاقِفِ
 خَدُّهُ وَفِي الْمَوَاقِفِ

لزوئها على رأي الوحي ولما كان الصبا عجزا صار من أسباب
ولادة النظر وقيل ولايته عن الغيار وأما العتة بعد البلوغ
فمثل الصبا مع العقل في كل الأحكام حتى أنه لا يمنع صحة القول
والفعل لكنه يمنع العمد وأما ضمان ما يستهلك من الأموال
فليس بعهد لأنه شرع جبرا وكونه معتوها لا ينافي عصمة
المحل ويوضع عنه الخطاب كما يوضع عن الصبي ويؤتى عليه
ولا يلي على غيره وإنما يفترق المجنون والصغير فإن هذا العارض
غير محدود فقل إذا سلمت امرأته عرض على أبيه أو أمه
الإسلام ولا يؤخر والصبي محدود فوجب تأخيرها وأما
الصبي العاقل فلا يفترقان حتى صح إسلامها بخلاف المجنون
لما مر وأما النسيان فلا ينافي في الجواب في حق الله تعالى لكنه
إذا كان غالبا يلزم الطاعة مثل النسيان في الصوم والتسمية
في الذبيحة جعل من أسباب العفو في حق الله تعالى لأنه من جهة

وهذا كلام القائل من كلام البخاري
في قوله لا ينافي في عصمة
المحل ويوضع عنه الخطاب

وهذا هو الكلام في قوله لا ينافي في الجواب
في حق الله تعالى لأنه من جهة
الذبيحة جعل من أسباب العفو في حق الله تعالى

صاحب الحق اعترض بخلاف حقوق العباد لأن حقهم لا يستلزم
وعلى هذا قلنا إن السلام الناسي لما كان غالبا لم يقطع الصلوة
بخلاف السلام والتسليم على الغير لأن هيئة المصلي مذكورة له
وأما النوم فعجز عن استعمال القدرة ينافي الاختيار فوجب
تأخير الخطاب للأداء وبطلت عباراته أصلا في الطلاق والعتاق
والإسلام والردة ولم يتعلق بقراءته وكلامه في الصلوة حكم
ولو قصقه قيل تفسد صلاته ويكون حدثا وقيل تفسد صلاته
ولا يكون حدثا وقيل يكون حدثا ولا تفسد صلاته والصحيح
أنه لا تفسد صلاته ولا يكون حدثا لأنه ليس بمعنى المنصور
عليه وإنما مثل النوم في قوت الاختيار وقوت استعمال القدرة
حتى يمنع صحة العبارات وهو أشد منه لأن النوم فترة
أصلية بعينه لا ينافي القوة إلا ما يسترخي به مفاصله وهذا عارض
ينافي القوة أصلا فلهذا كان حدثا في كل الأحوال ومنع البناء لكونه

وهذا هو الكلام في قوله لا ينافي في الجواب
في حق الله تعالى لأنه من جهة
الذبيحة جعل من أسباب العفو في حق الله تعالى

وهذا هو الكلام في قوله لا ينافي في الجواب
في حق الله تعالى لأنه من جهة
الذبيحة جعل من أسباب العفو في حق الله تعالى

فَوَجِبَ نَقْصَانُ بَدَلِ دَمِهِ عَنِ الدِّيَةِ لِنَقْصَانِ فِي أَحَدٍ
 ضَرْبِ الْمَالِكِيَّةِ بِالْعَشْرِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي الشَّرْحِ كَمَا تَنْصَفُ بِالْمَوْتِ
 لَعَدَمِ أَحَدِهَا أَصْلًا وَالرِّقَ لَا يُؤْتَرَفِي عِدْمَةِ الدَّمِ أَمَّا الْعَصَمَةُ
 بِالْإِيمَانِ وَالِدَارِ وَالْعَبْدِيَّةِ مِثْلُ الْمَرْفُوعِ يُقْتَلُ بِالْحَرْبِ بِالْعَبْدِ
 قِصَاصًا وَأَوْجِبَ الرِّقَ نَقْصَانًا فِي الْمَهَادِ لِأَنَّهُ اسْتَطَاعَتْهُ لِلتَّحْجِ
 وَالْمَهَادِ غَيْرُ مُسْتَثْنَاةٍ عَلَى الْمَوْلَى فَلَمْ يَسْتَوْجِبِ السَّهْمَ الْكَامِلَ
 وَأَنْقَطَعَتْ الْوَلَايَاتُ كُلُّهَا بِالرِّقِّ لِأَنَّهُ عَجَزَ وَأَمَّا مَا لِلْعَبْدِ
 الْمَأْذُونِ لِأَنَّهُ الْأَمَانُ بِالْأَذْنِ بِخُرُوجِ عَنْ أَقْسَامِ الْوَلَايَةِ
 مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ صَارَ شَرِيكًا فِي الْغَنِيمَةِ فَلَزِمَتْهُ تَعَدُّكَ بِهِ إِلَى
 غَيْرِهِ مِثْلُ شَهَادَتِهِ بِهَلَالِ رَضَائِهِ وَعَلَى هَذَا الْأَصْلِ يَصْرَحُ أَقْوَانُ
 بِالْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ وَبِالسَّرْقَةِ الْمُسْتَهْلَكَةِ وَبِالْقَائِمَةِ مِنْ الْمَأْذُونِ
 وَفِي الْمَجْزُورِ اخْتِلَافٌ مُعْرُوفٌ وَقُلْنَا فِي جَنَائَةِ الْعَبْدِ خَطَأً أَنَّهُ
 يُصِيرُ جَزَاءً لِحَبَائِثِهِ لِأَنَّهُ الْعَبْدُ لَيْسَ بِأَهْلٍ لِمُضَامَاتِ النَّسَبِ عَالِمًا

الغنى
 والدار
 والعبدية
 المرفوع
 العجزة
 الامان
 الاذن
 الغنيمه
 التعدي
 الهلال
 الرضايه
 السرقه
 المستهلكه
 القائمه
 المجزور
 الاختلاف
 المعروف
 الجنائيه
 المضامات

هذا هو القدر
 الذي لا يملك
 من الماله
 ولا يملك
 من الماله
 ولا يملك

أَنْ يُشَاءَ الْمَوْلَى الْفِدَاءَ فَيُصِيرُ عَائِدًا إِلَى الْأَصْلِ عِنْدَ خِفَةِ
 حَتَّى لَا يُبْطَلُ بِالْأَفْلَاسِ وَعِنْدَهَا يُصِيرُ مَعْنَى الْحَوَالَةِ
 وَأَمَّا الْمَرَضُ فَاتَّهَ لَا يُنَافِي أَهْلِيَّةَ الْحَلَمِ وَلَا أَهْلِيَّةَ الْعِبَارَةِ
 لَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ سَبَبَ الْمَوْتِ وَالْمَوْتُ عِلَّةُ الْخِلَافَةِ كَانَ مِنْ أَسْبَابِ
 تَعْلُقِ حَقِّ الْغَرِيمِ وَالْوَارِثِ بِمَالِهِ فَيُثَبَّتُ بِهِ الْحِزْمُ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ
 الْمَوْتُ مُسْتَبَدًّا إِلَى أَوْ لَهُ بِقَدْرِ يَقَعُ بِهِ صِيَانَةُ الْحَقِّ
 فَقِيلَ كُلُّ تَصَرُّفٍ وَاقِعٍ يَحْتَمِلُ الْفَيْحَ فَإِنَّ الْقَوْلَ بِصِحَّتِهِ
 وَاجِبٌ فِي الْحَالِ ثُمَّ التَّذَارُكُ بِالنَّقْصِ إِذَا اخْتِجَ إِلَيْهِ وَمَا لَا يَحْتَمِلُهُ
 جُعِلَ كَالْمُعْلَقِ بِالْمَوْتِ كَالْإِعْتِقَاقِ إِذَا وَقَعَ عَلَى حَوْعٍ غَرِيمٍ
 أَوْ وَارِثٍ بِمَنْزِلَةِ التَّدْبِيرِ يَكُونُ لَزِمًا وَلَا يَثْبُتُ الْعَقْدُ
 فِي الْحَالِ بخلاف اعتناق الراهن حيث ينفذ الحق المرئى
 فِي مِلْكِ الْيَدِ دُونَ الرَّقَبَةِ وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنَّ لَا يَمْلِكُ
 الْمَرِيضُ الْبَصْلَةَ وَأَذَاهُ لِمَقْوُوقِ الْمَالِيَّةِ لِلَّهِ تَعَالَى وَالْوَصِيَّةُ

هذا هو القدر
 الذي لا يملك
 من الماله
 ولا يملك
 من الماله
 ولا يملك

هذا هو القدر
 الذي لا يملك
 من الماله
 ولا يملك
 من الماله
 ولا يملك

بذلك اذا استحسنه من التلث نظر الله فان الانسان
مغفور باماله مقص في عمله فاذا اخرج ما فطر الله من
التقريب بماله على وجه لو مضى فيه يحقق مقصوده
المالي ولو انهضه انبري يصرفه الى مطلبه المالي
ولما تولى الشرع الايصاء للورثة وابطل ايصاءه
لهم بطل ذلك صورة ومعنى وحقيقة وشبهة حق
لم يقع ببعده من الوارث اصلا وعند ابي حنيفة مولى الله
لان فيه اشارة بغض الورثة بصورة العين وبطل
اقراره له وان حصل باستيفاء دين الحصة لانه
اشار معنى وقومت الجوده في حقه لانه انقاع للوارث
بالجوده وفيه ثمة العدو عن خلاف الجنس الى الجنس
لهذه المنفعة كما تقوم في حق الصغار واما الخيف
والنفاس فانها لا يعد مانا الا أهلية بوجه لكن الظاهر

والنفاس فانها لا يعد مانا الا أهلية بوجه لكن الظاهر

بذلك اذا استحسنه من التلث نظر الله فان الانسان
مغفور باماله مقص في عمله فاذا اخرج ما فطر الله من
التقريب بماله على وجه لو مضى فيه يحقق مقصوده
المالي ولو انهضه انبري يصرفه الى مطلبه المالي
ولما تولى الشرع الايصاء للورثة وابطل ايصاءه
لهم بطل ذلك صورة ومعنى وحقيقة وشبهة حق
لم يقع ببعده من الوارث اصلا وعند ابي حنيفة مولى الله
لان فيه اشارة بغض الورثة بصورة العين وبطل
اقراره له وان حصل باستيفاء دين الحصة لانه
اشار معنى وقومت الجوده في حقه لانه انقاع للوارث
بالجوده وفيه ثمة العدو عن خلاف الجنس الى الجنس
لهذه المنفعة كما تقوم في حق الصغار واما الخيف
والنفاس فانها لا يعد مانا الا أهلية بوجه لكن الظاهر

عنهما شرط لجواز اداء الصوم والصلوة فيقوت الاداء
بهما وفي قضاء الصلوات خرج لتضاغفها فيبطل
بها اصل الصلوة ولا يخرج في الصوم فلم يسقط اصله
واما الموت فخرج خالص وحكمه في الدنيا انواع اربعة
نوع من باب التكليف كالصوم والصلوة يسقط به
لفوات غرضه وهو الاداء عن اختيار وانما يبقى عليه
الماتم لانه من احكام الآخرة ومنها ما شرع عليه لحاجة
غيره ان كان حقا متعلقا بالعين كالغضب والوديعة
يبقى ببقائه لان فعله فيه غير مقصود وان كان دينيا
لم يبق بمجرد الذمة حتى ينظم اليه مال او ما يؤكده الذم

وهو ذمة الكفيل ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله ان الكفالة
بالدين عن الميت لا تصح اذا لم يخلف مالا او كفلا كان الدين مالا

وهو ذمة الكفيل ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله ان الكفالة
بالدين عن الميت لا تصح اذا لم يخلف مالا او كفلا كان الدين مالا

والدين عن الميت لا تصح اذا لم يخلف مالا او كفلا كان الدين مالا

فِي حَقِّهِ كَامِلَةٌ وَإِنَّمَا ضُمَّتْ إِلَيْهِ لِأَلَيْسَتْ فِي حَقِّ الْمَوْتِ وَإِنْ كَانَ
 شُرْعٌ عَلَيْهِ بِطَرِيقِ التَّصْلَةِ بَطْلَ كَنْفَقَةِ الْمَخَارِجِ لِأَنَّ الضَّعْفَ
 بِالرِّقِّ دُونَهُ بِالْمَوْتِ وَالرِّقُّ يُنَاقِ وَيُجُوبُ الصَّلَاتِ فَلَذَلِكَ
 الْمَوْتُ إِذَا أَنْ يُوَصَّى فَيُصَحَّ مِنْ الثَّلَاثِ وَمِنْهَا مَا شُرِعَ لَهُ
 بِنَاءً عَلَى حَاجَتِهِ وَالْمَوْتُ لَا يُنَاقِ لِحَاجَةٍ بَقِيَ لَهُ مَا يَقْضِي بِهِ
 لِحَاجَةً وَلِذَلِكَ قَدَّمَ جِهَارَهُ ثُمَّ دِيُونَهُ ثُمَّ وَصَايَاهُ ثُمَّ وَجِبَتْ
 الْمَوَارِيثُ بِطَرِيقِ الْخِلَافَةِ عَنْهُ نَظَرًا لَهُ وَلِهَذَا بَقِيَ الْكِتَابُ
 بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْتِ وَبَعْدَ مَوْتِ الْمَكَاتِبِ عَنْ وَفَاءِ حَاجَتِهَا
 إِلَى ذَلِكَ وَقُلْنَا إِنَّ الْمَرْأَةَ تَغْسِلُ ذَوَّجَهَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَعِدَّتُهَا
 لِأَنَّ الزَّوْجَ مَا لَكَ فَيَبْقَى مِلْكُهُ إِلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَيَا هُوَ مِنْ
 حَوَائِجِ خَاصَّةٍ بخلاف مَا إِذَا مَاتَتْ الْمَرْأَةُ لِأَنَّهَا مَمْلُوكَةٌ
 وَلَا يُقَالُ الْمَوْتُ أَنْفَى لِلْمَالِكِيَّةِ مِنَ الْمَمْلُوكِيَّةِ فَلَمَّا لَمْ تَبْقَ الْمَمْلُوكِيَّةُ
 بِالْمَوْتِ فَلَا أَنْ لَا تَبْقَى الْمَالِكِيَّةُ أَوَّلَى لِأَنَّ الْمَلِكَ فِي الْمَمْلُوكِ شُرْعٌ

وَبِطَرِيقِ التَّصْلَةِ بَطْلَ كَنْفَقَةِ الْمَخَارِجِ لِأَنَّ الضَّعْفَ بِالرِّقِّ دُونَهُ بِالْمَوْتِ وَالرِّقُّ يُنَاقِ وَيُجُوبُ الصَّلَاتِ فَلَذَلِكَ الْمَوْتُ إِذَا أَنْ يُوَصَّى فَيُصَحَّ مِنْ الثَّلَاثِ وَمِنْهَا مَا شُرِعَ لَهُ بِنَاءً عَلَى حَاجَتِهِ وَالْمَوْتُ لَا يُنَاقِ لِحَاجَةٍ بَقِيَ لَهُ مَا يَقْضِي بِهِ لِحَاجَةً وَلِذَلِكَ قَدَّمَ جِهَارَهُ ثُمَّ دِيُونَهُ ثُمَّ وَصَايَاهُ ثُمَّ وَجِبَتْ الْمَوَارِيثُ بِطَرِيقِ الْخِلَافَةِ عَنْهُ نَظَرًا لَهُ وَلِهَذَا بَقِيَ الْكِتَابُ بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْتِ وَبَعْدَ مَوْتِ الْمَكَاتِبِ عَنْ وَفَاءِ حَاجَتِهَا إِلَى ذَلِكَ وَقُلْنَا إِنَّ الْمَرْأَةَ تَغْسِلُ ذَوَّجَهَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَعِدَّتُهَا لِأَنَّ الزَّوْجَ مَا لَكَ فَيَبْقَى مِلْكُهُ إِلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَيَا هُوَ مِنْ حَوَائِجِ خَاصَّةٍ بخلاف مَا إِذَا مَاتَتْ الْمَرْأَةُ لِأَنَّهَا مَمْلُوكَةٌ وَلَا يُقَالُ الْمَوْتُ أَنْفَى لِلْمَالِكِيَّةِ مِنَ الْمَمْلُوكِيَّةِ فَلَمَّا لَمْ تَبْقَ الْمَمْلُوكِيَّةُ بِالْمَوْتِ فَلَا أَنْ لَا تَبْقَى الْمَالِكِيَّةُ أَوَّلَى لِأَنَّ الْمَلِكَ فِي الْمَمْلُوكِ شُرْعٌ

لِحَاجَةٍ لِلْمَالِكِ لَا لِحَاجَةٍ لِلْمَمْلُوكِ فَتَبْقَى الْمَالِكِيَّةُ لِبَقَاءِ الْحَاجَةِ
 دُونَ الْمَمْلُوكِيَّةِ لِأَنَّهُمَا وَالرَّابِعُ مَا لَا يَصْلُحُ لِقَضَائِ حَاجَتِهِ
 كَالْقِصَاصِ فَلَمْ يَجِبْ لَهُ بَلْ يَثْبُتُ لِلْوَرِثَةِ ابْتِدَاءً لَكِنْ
 سَبَبٌ انْعَقَدَ لَهُ حَتَّى صَحَّ عَفْوُهُ لِمَخَارِجِ قَبْلِ مَوْتِهِ وَكَذَلِكَ عَفْوُ الْوَرِثَةِ
 لِأَنَّ مَلَقَ لَمْ يَبْدَأْ إِذَا لَوْ كَانَ الْقِصَاصُ لَمْ يَطْرُقِ الْوَرِثَةُ
 لِمَا صَحَّ عَفْوُهُمْ كَابْرَائِيهِمْ غَيْرِ الْمَوْرِثِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَمَا كَانَ الْغَرَضُ
 ذَلِكَ التَّأْرُؤَ وَأَنْ تَسْلَمَ حَيَاةُ الْأَوْلِيَاءِ وَالْعَشَائِرُ وَذَلِكَ يَجْعَلُ
 إِلَيْهِمْ لَكِنْ الْقِصَاصُ وَاحِدٌ لَا تَحَادٍ سَبَبِهِ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ
 كَانَهُ يَمْلِكُهُ وَحْدَهُ فَاذْ عَفَى أَحَدُهُمْ أَوْ اسْتَوْفَى بِطَلِّكَ زَوْجٍ
 أَحَدِ الْأَوْلِيَاءِ الْمُسْتَوْفِينَ فِي الدَّرَجَةِ وَمَلِكُ الْكَبِيرِ اسْتِيفَاءَهُ
 إِنْ كَانَ سَائِرُهُمْ صُغَارًا عِنْدَ أَنْ خُصِفَتْ بِحَمَلِ اللَّهِ وَلَا يَمْلِكُ
 إِذَا كَانَ فِيهِمْ كَبِيرٌ غَائِبٌ لِأَنَّ خِصَالِ الْعَفْوِ وَتَحَانِ جَهَةِ
 وَجُودِهِ لَكُونِهِ مُنْذُ وَبِأَشْرَعًا وَلِذَلِكَ قَالَ فِي الْوَارِثِ لِحَافِ

اذا اقام بينة على القصاص ثم حضر الغائب كلف إعادة البينة
 لان القصاص غير موزون بخلاف الدين والدية في قتل الخطاء
 لانه موزون واذا انقلب القصاص والدار موزوناً
 وان كان الاصل وهو القصاص ثبت للورثة ابتداءً
 بسبب انعقد للمورث لانه يجب عند انقضاء الحيوة وعند
 ذلك لا يجب له الا ما يضطر اليه حاجته فقارق الخلق
 الاصل لا خلاف في حاجتها واما احكام الآخرة فاربعة ايضاً
 ما يجب له بظلم غيره عليه وما يجب عليه بظلمه على غيره
 وما يلقاه من ثواب وكرامة او عقاب وملامة فله فيها
 حكم الأحياء لان القبر للميت في حكم الآخرة كالرحم للماء والمهد
 للطفل في حق الدنيا وضع فيه الاحكام الآخرة روضة دار
 او حفرة نار وترجوا الله تعالى ان يصيره لنا روضة بكمه
فصل في العوارض المتشبهة اما الجهل فانواع

اعلم ان الجهل هو اعتقاد ما
 في خلاف ما هو عليه وهو
 من الجهل عند اعتقاد ما
 لا يكون

اربعة جهل باطل بلا شبهة وهو الكفر وانه لا يعلم
 عند في الآخرة اصلاً لانه مكابن ونحوه بعد وضوح
 الدليل واختلاف ديانته الكافر على خلاف حكم الاسلام
 قال الشافعي رحمه الله انما دافعة للتعرض لغير حتى لا يجد
 شراب الخمر والخنزير واما حتمها كان حكماً اضلياً فجاز
 استبقاؤه بالديانة بخلاف نكاح المحارم لانه لم يكن اضلياً
 ولهذا لا يصح نكاح اخته من بطن واحد في زمن آدم عليه السلام
 فلم تجز استبقاؤه لقصر الدليل وقال ابو حنيفة رحمه الله
 انما يصلح دافعة للتعرض وللدليل الشرع في الاحكام التي
 تقبل التغير دون تصحيح الكفر ليصير الخطاب قاصراً عنهم
 في احكام الدنيا استدرجائهم وتمهيداً للعقاب الآخرة وتحقيقاً
 لكون الدنيا حنة الكافر فجعل الخطاب بتحريم الخمر والخنزير
 كانه غير نازل في حقهم في احكام الدنيا من القوم واجاب الصان

هذا هو الوجه في
 عدم القصاص في
 الآخرة

وَجَوَازِ الْبَيْعِ وَكَذَلِكَ الْخَطَأُ بِتَحْرِيمِ الْحَارِمِ فِي حَقِّهِمْ فَيُجْعَلُ بِنِكَاحِ
 الْحَارِمِ بَيْنَهُمْ حَكْمُ الصَّحَةِ حَتَّى تَجِبَ نَفَقَتُهُمَا بَعْدَ طَلَبِهَا وَبَعْدَ
 قَازِفَتِهَا بَعْدَ إِسْلَامِهَا فَإِنْ قِيلَ لَا خِلَافَ أَنَّ الدِّيَانَةَ لَا تَصْلُحُ
 حُجَّةً مُتَعَدِيَةً حَتَّى إِنَّ الْمُجُوسِيَّ لَوْ تَزَوَّجَ بِنْتِهِ ثُمَّ هَلَكَ عَنْهَا
 وَعَنْ بَنِيهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أُخْرَى أَنَّهُمَا ثَرَتَانِ الثَّلَاثِينَ بِالنَّسَبِ وَلَمْ يَثْرَثِ
 الْمُسْلُوكَةُ مِنْهُمَا لِأَنَّ دِيَانَتَهُمَا لَا تَصْلُحُ حُجَّةً عَلَى الْآخَرَى
 وَالْجَوَابُ أَنَا لَا نُجْعَلُ الدِّيَانَةَ مُتَعَدِيَةً لِأَنَّ الْخِلَافَ إِذَا بَقِيَ
 مُتَقَوِّمَةٌ لَمْ يَثْبُتْ بِالدِّيَانَةِ الدَّفْعُ إِلَّا لِزَامِهَا فَامَّا التَّقَوُّمُ
 فَبَاقٍ عَلَى الْأَصْلِ وَذَا شَرَطَ الصَّحَابُ لِعَلَّتِهِ فَإِذَا لَمْ يُضْفَ الصَّحَابُ
 إِلَى تَقَوُّمِ الْحِلِّ لَمْ تَصَرَّ فَلَانْهَا شَرَعَتْ لِلدَّفْعِ فِي الْأَصْلِ
 وَلِهَذَا يُحْبَسُ الذَّكَاءُ بِنَفَقَةِ الذَّكَاءِ الصَّغِيرِ تَحْتَ حِلِّ دَفْعِهِ
 إِذَا قُصِدَ قَتْلُهُ وَلَا يُحْبَسُ الذَّكَاءُ بِدَيْنِهِ جَزَاءً كَمَا لَا يُقْتَلُ
 قِصَاصًا بِخِلَافِ الْمِيرَاثِ لِأَنَّهُ صَلَةٌ مُبْتَدِئَةٌ لَوْ وَجِبَتْ

وَبَعْدَ طَلَبِهَا وَبَعْدَ
 قَازِفَتِهَا بَعْدَ إِسْلَامِهَا

وَالْجَوَابُ أَنَا لَا نُجْعَلُ

بِدِيَانَتِهَا لَكَانَتْ مُوجِبَةً لَدَفْعِهِ فَإِنْ قِيلَ مَا يَكُونُ بِطَرِيقِ
 الدَّفْعِ لَا يَكُونُ بِدُونِ الْحَاجَةِ فَإِنْ مَنْ صَالَ عَلَى آئِنِهِ بِالسَّلَاحِ
 يُحِلُّ لِلْآخَرِ قَتْلَهُ دَفْعًا وَلَا يَحِلُّ قَتْلُهُ إِذَا وَجَدَهُ فِي الْمَوْكَةِ
 مُحَارِبًا بَابِلَ يُمَسِّكُهُ لِيَقْتُلَهُ غَيْرُهُ لَا سِتْعَانِيَةً عَنْ قَتْلِهِ بِنَفْسِهِ
 وَالْمَرْأَةُ اسْتَحَقَّتِ النَّفَقَةَ عَلَى زَوْجِهَا وَإِنْ كَانَتْ غَنِيَةً
 وَلِلْجَوَابِ أَنَّ الْحَاجَةَ الدَّائِمَةَ بِدَوَامِ الْحَبْسِ لَا يَرُدُّهَا الْمَالُ
 الْمَقْدُورُ فَتَحَقَّقَتِ الْحَاجَةُ لَا مَحَالَةَ وَلَوْ تَهْمَا لِمَا تَسَالَخَا
 فَقَدْ دَانَ بِصِحَّتِهِ فَأَخَذَ الزَّوْجُ بِدِيَانَتِهِ وَلَمْ يَصَحَّ مُنَازَعَتُهُ
 مِنْ بَعْدِ خِلَافٍ مُنَازَعَةٍ مِنْ لَيْسَ فِي نِكَاحِهَا لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمِ
 هَذِهِ الدِّيَانَةَ وَلَا يَلْزِمُ اسْتِحْلَالَ الذَّكَاءِ لِأَنَّهُ فَسُوقٌ بِدِيَانَتِهِمْ
 كَانَتْ حِلَالًا لِلزَّكَاءِ وَجَهْلٌ هُوَ دُونُهُ لَكِنَّهُ بَاطِلٌ
 لَا يَصْلُحُ عُذْرًا فِي الْآخِرَةِ أَيْضًا وَهُوَ جَهْلٌ صَاحِبُ الْهَوَى
 فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَفِي أَحْكَامِ الْآخِرَةِ مِثْلُ عَذَابِ الْقَبْرِ

وَسُؤَالُ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ وَالْمِيزَانِ وَالْهَاطِ إِذْ أَنَّهُ مُتَأَوَّلٌ بِالْقَرَابِ
وَلَا الشُّبْهَةَ وَالْمُعْطَلَةَ تَمَسَّكُوا بِمَا لَا تَمَسُّكُ لَهُمْ بِهِ فِي الْحَقِيقَةِ
لَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمُسْلِمِينَ إِذَا لَمْ يَغْلُ بِحَيْثُ يَكْفُرُ وَمَنْ يَجْلُ
الْإِسْلَامَ يَلْزِمُنَا مَنَاطِرُهُ وَالزَّامَةُ بِخِلَافِ أَهْلِ الذِّمَّةِ
وَلَا أَجْهَلُ الْبَاغِي لَدُنَّ مُخَالَفَ الدَّلِيلِ الْوَاضِحِ الَّذِي لَا شُبْهَةَ
فِيهِ مَنْ خَالَفَ عَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقُلْنَا أَلْبَانِي إِذَا اتَّفَقَ
مَالُ الْعَادِلِ أَوْ نَفْسُهُ وَلَا مَنَعَةٌ لَهُ يَضْمَنُ لِحَقِّهِ مُفِيدٌ وَإِنَّمَا
لَا يَضْمَنُ عِنْدَ الْمَنَعَةِ لِانْتِجَاعِ الْفَائِدَةِ فَلَا بُدَّ مِنَ الْعَمَلِ بِتَأْوِيلِهِ
الْفَاسِدِ وَوَجِبَ مَحَارَبَتُهُمْ وَقَتْلُ أَسْرَائِهِمْ وَالتَّذْفِيفُ عَلَى
جَرَاحِهِمْ وَلَمْ يَضْمَنْ دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ وَلَمْ تُحْرَمْ عَنْ الْمِيرَاثِ
بِقَتْلِهِمْ وَهُمْ لَمْ يُحْرَمُوا أَيْضًا عَنِ حَنِيفَةِ مُحَمَّدٍ وَحَمْدِهِمَا اللَّهُ
لَا أَنَّ الْقَتْلَ مِنْهُمْ فِي حَكْمِ الدُّنْيَا بِشَرْطِ الْمَنَعَةِ فِي حَكْمِ الْجِهَادِ
بِنَاءً عَلَى دِيَانَتِهِمْ وَتَحْبِيسِ أَمْوَالِهِمْ جَرَاوِلَ يَمْلِكُهُ لِأَنَّ الدَّارَ

عند المنة عند المنعة

وَاحِدَةً وَالِدِيَانَةُ مُخْتَلِفَةٌ فَتَثْبُتُ الْعِصْمَةُ مِنْ وَجْهِ
دُونِ وَجْهِ فَلَمْ يَثْبُتِ الْمَلِكُ وَالْقَضَا بِالشُّبْهِ وَلَكِنْ أَجْهَلُ
مَنْ خَالَفَ فِي اجْتِهَادِهِ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ مِنْ عُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ
أَوْ عَمِلَ بِالْغَرِيبِ عَلَى خِلَافِهَا مِنْ دُرُودٍ بَاطِلٍ لَيْسَ بِعَذَابٍ أَصْلًا
مِثْلُ الْقَتْلِ بِبَيْعِ أَمْنَاتِ الدُّوَلِ وَحِلِّ مَتْرُوكِ التَّشْيِيعِ
عَامِدًا وَالْقِصَاصِ بِالْقِسَامَةِ وَالْقَضَا بِشَاهِدٍ وَبَيْنٍ
وَعَلَى هَذَا يَبْتَنَى مَا يَنْفَذُ فِيهِ الْقَضَا وَمَا لَا يَنْفَذُ وَالنُّوعُ
الثَّلَاثُ أَجْهَلُ يُضْلِحُ شُبْهَةً وَهُوَ الْجَهْلُ فِي مَوْضِعِ الْجِهَادِ
الصَّحِيحِ كَالْمَحْتَمِ إِذَا أَقْطَرَ عَلَى ظَنِّ أَنْ تَجَامَعَهُ فِطْرَتُهُ
لَا تَلْزِمُهُ الْكُفَّارَةُ بِخِلَافِ الْمَغْتَابِ وَكَذَا فِي مَوْضِعِ الشُّبْهِ
مَنْ زَنَى بِجَارِيَةٍ وَالِدٍ عَلَى ظَنِّ أَنَّهَا حِلٌّ لَهُ بِخِلَافِ جَارِيَةِ
الْأَخِ وَالْأُخْتِ وَكَذَا الْحَرْثُ إِذَا دَخَلَ دَارَنَا بِأَمَانٍ فَاسْلَمَ
ثُمَّ شَرِبَ الْخَمْرَ عَلَى ظَنِّ جَاهِلِيَّتِهِ لَمْ يَحْدِلْ لَدُنَّ فِي مَوْضِعِ الشُّبْهِ

بخلاف جهله بحرمة الزنا أو جهل الذمي بحرمة شربه
لأنه في غير محل التشبه والرابع جهل يصلح عذرا وهو
جهل من أسلم في دار الحرب فإنه يكون عذرا لأنه غير
مقصّر لحقائه الدليل وكذا جهل الوكيل والمأذون بالطلاق
وضده و جهل الشفيع بالبيع والمولى بحماية العبد
والنكاح بالإنكاح والأمة المشكوكة بخيار العتق بخلاف
خيار الكوفا على ما عرفت وأما الشك فنوعان شك
بطريق مباح كشرب الدواء وشرب المأكول والمضطر
والتخذي من الخبث والعسل على قول أبي حنيفة رحمه الله
وأنه بمنزلة الأغواء يمنع صحة الطلاق والعتاق وسائر
التصرفات لأنه ليس من جنس التوقيف صار من أقسام
المرض وشك بطريق مخطور وإنه لا ينافي الخطاب
قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلوة

التي هي لكم مباحة
ولا تأكلوا أموالكم
بينكم ولا تأكلوا
أموالكم بالباطل
ولا تأكلوا أموالكم
التي هي لكم مباحة
ولا تأكلوا أموالكم
التي هي لكم مباحة

وأنتم تكافون فلا يبطل شيئا من الأهلية ويلزمه أحكام الشرع
وينفذ تصرفاته كلها إلا الردة استعسانا والقرار
بالحدود الخاصة لله تعالى لأن الشك لا يثبت
على شيء فاقيم الشك مقام الرجوع فيما يحتمله وإذا أسلم
بحب أن يصح إسلامه كإسلام المكرم وإذا أقر بالقضاء
أو بأشربيه أو قذف أو اقربيه لزمه حكمه لأن الشك
دليل الرجوع وذلك لا يبطل بصرجه فدل عليه أولى
وإذا زنا في شك حذا إذا صحا وإذا أقر أنه سكر من الخمر
طاعا لم يحد حتى يضحو فيقت أو تقوم عليه البينة
وإنما لم يوضع عنه الخطاب ولزمه أحكام الشرع
لأن الشك لا يزيل العقل لكنه سرور غلبه فإن كان
سببه معصية لم يعد عذرا وإن كان مباحا مقيدا
بشرط أن لا يسلك منه وذلك من جنس ما يثبت به

كَأَمَلْتُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ أَنَّ اللَّهَ فَاسِدٌ مِنْهُ
 كَالْبَيْتِ مِنَ الشَّرَابِ حَرَامٌ وَأَمَّا الْهَزْلُ فَهُوَ مَا لَا يُرَادُ بِهِ مَعْنَى
 أَضْلًا كَذَا نُقِلَ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي مَنْصُورٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَشَرْطُهُ
 أَنْ يَكُونَ صَرِيحًا مُشْرُوعًا بِاللِّسَانِ لِأَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ
 ذِكْرُهُ فِي الْعَقْدِ بِخِلَافِ خِيَارِ الشَّرْطِ وَإِنَّهُ لَا يَنَافِي الرِّضَا
 بِالْمُبَاشَرَةِ وَلِهَذَا يَكْفُرُ بِالرَّدِّ هَازِلًا لَكِنَّهُ يَنَافِي اخْتِيَارَ
 الْحَكْمِ وَالرِّضَا بِهِ بِمَنْزِلَةِ شَرْطِ الْخِيَارِ فِي الْبَيْعِ فَيُؤَثِّرُ فِيمَا يَحْتَمِلُ
 النِّقْضَ كَالْبَيْعِ وَالْأَجَارَةِ فَإِذَا تَوَاضَعَا عَلَى الْهَزْلِ
 بِأَصْلِ الْبَيْعِ يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ فَاسِدًا غَيْرَ مُوجِبٍ لِلْمَلِكِ وَإِنْ أَصْلُ
 بِهِ الْقَبْضُ لَمْ نَعُدَّ الرِّضَا بِالْمَلِكِ فَصَارَ كَمَا إِذَا شَرِطَ
 الْخِيَارَ لَهَا أَبَدًا بِخِلَافِ سَائِرِ الْبَيَاعَاتِ الْفَاسِدَةِ لَوْ جُودَ
 الرِّضَا بِالْمَلِكِ ثُمَّ فَإِذَا انْقَضَتْ أَحَدُهُمَا انْتَقَضَ وَإِنْ أَجَارَهُ
 جَازَ كَمَا فِي الْخِيَارِ الْمُؤَبَّدِ لَكِنَّ مَدَّةَ الْخِيَارِ جَازَةٌ بِحَبِّ

علو ما وضع له عقلا
 و لا اصطلاح هو ما يترادف
 اعلم ان الهزل في الموهو المقلوب

أَنْ تَكُونَ مُقَدَّمَةً بِالثَّلَاثِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ
 وَلَوْ تَوَاضَعَا عَلَى الْبَيْعِ بِالنَّهْيِ دَرَجَةً أَوْ عَلَى الْبَيْعِ بِمَبَايَةِ دِينَارٍ
 عَلَى أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ الْفَرَجِيَّةً فَالْهَزْلُ بِالْهَلْ وَالشَّمِيَّةُ صَحِيحَةٌ
 فِي الْفَصْلَيْنِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَالَ صَاحِبَاهُ رَحِمَهُمَا اللَّهُ
 يَصِحُّ الْبَيْعُ بِالنَّهْيِ دَرَجَةً فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ وَمَبَايَةِ دِينَارٍ فِي الثَّانِي
 لِأَنَّهُ أَمَكَّنَ الْعَمَلَ بِالْمَوَاضِعَةِ مَعَ الْجِدِّ فِي أَصْلِ الْعَقْدِ فِيمَا
 إِذَا هَزَلَ فِي قَدْرِ الْبَدْلِ لِأَنَّ بَعْدَ اخْتِيَارِ الْمَوَاضِعَةِ
 يَبْقَى مِنَ الْمُسَمًّى مَا يَصْلُحُ ثَمَنًا بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ الْهَزْلُ فِي حَنْبٍ
 لِأَنَّ اخْتِيَارَهَا يُعَدُّ الْمُسَمًّى فَتَفْسُدُ مَوَاضِعُهُمَا بِالْجِدِّ
 فِي أَصْلِ الْعَقْدِ وَالْمَصْحُوحُ أَوَّلَى مِنَ الْمَقْسُودِ وَإِنَّا نَقُولُ بِأَنَّهُمَا
 جَدٌّ فِي أَصْلِ الْعَقْدِ وَالْعَمَلَ بِالْمَوَاضِعَةِ فِي الْبَدْلِ قَدْرًا أَوْ حَسَبًا
 يَجْعَلُ شَرْطًا فَاسِدًا فِي الْبَيْعِ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ شَرْطَ قَبُولِ مَا لَمْ
 يَدْخُلْ فِي الْبَيْعِ لِقَبُولِ مَا دَخَلَ فِيهِ فَكَانَ الْعَمَلَ بِالأَصْلِ

وَهُوَ مُصَحَّحٌ أَوَّلِيٌّ مِنَ الْعَمَلِ بِالْوَصْفِ وَهُوَ مُفْسِدٌ عِنْدَ حَارِثِ
 الْمَوَاضِعِينَ فِيهَا وَهَذَا بخلاف النكاح حيث يجب الحقل
 بالجماع لأن النكاح لا يفسد بالشرط فأمكن العمل بالمواضعين
 ولو ذكرنا في النكاح الدائم وغيرهما الدائري يجب منه المثل
 لأن النكاح يصح بغير تسمية بخلاف البيع ولو هذا لا باطل
 النكاح فالهزل باطل والعقد لازم وكذا الطلاق والعقاق
 والعفو عن القصاص واليمين والنذر لقوله عليه ثلاث جدد
 هن جد وهزل فمن جدد النكاح والطلاق واليمين ولأن
 الهزل مختار للسبب راض به دون حكمه وحكم هذه
 الأسباب لا يحتمل الرد والتراخي الذي يرى أنه لا يحتمل خلاف
 الشرط وأما ما يكون المال فيه مقصودا مثل الخلع والعق
 على مال والصلح عن دم العبد فقد ذكر في كتاب الأكرام في الخلع
 أن الطلاق واقع والمال لازم وهذا عندنا لأن الخلع لا يحتمل

فإنه يهمل في أصل العقد والبدل

طالع على ما هو عليه
 طالع على ما هو عليه
 طالع على ما هو عليه

خيار الشرط وسواء هزل لا باطله أو يقدم البدل أو يجنبه يجب
 المستأند عنها وصار كالذي لا يحتمل الفسخ تبعاً لما عند خيفة
 مع الله فإن الطلاق يتوقف على اختيارها المال بكل حال
 لأنه بمنزلة خيار الشرط وقد نص عن أبي حنيفة مع الله في خيار
 الشرط من جانبها أن الطلاق لا يقع ولا يجب المال إلا أن تشاء
 المرأة فيقع الطلاق ويجب المال فكذا هنا لكنه غير مقدم
 بالثلاث لأن تقدراً للخيار بالثلاث ورد في البيع والخلع ليس
 في معناه لأنه جاز تعليقه بأي شرط كان وعلى هذا نظائره
 لا يحتمل الهزل عند خيار الشرط وعندنا يحتملها ثم أما يجب العمل
 بالمواضع فيما يؤثر فيه الهزل إذا اتفقا على البناء أو إذا
 اتفقا على أنه لم يحضرها شيء أو اختلفا حمل على الجدة ويجعل
 القول قول من يدعيه عند أبي حنيفة رحمه الله لأنه الحقيقة
 والظاهر وعندنا القول قول من يدعي البناء لأن المواضع

فإنه يهمل في أصل العقد والبدل

طالع على ما هو عليه
 طالع على ما هو عليه
 طالع على ما هو عليه

امر متعنا دفكاتها اعتبر التعارف واما الاقرار بالهزل فيبطله
 سواء كان الاقرار بما يحتمل الفسخ او لا يحتمله لان الاقرار انما اعتبر
 لدلالته على المقربين والهزل يدل على عديمه وكذا تسليم الشفعة
 بعد الطلب والاشهاد وابراء الغريم هازلا يبطل لانها من جنس
 ما يبطل بخيار الشرط فكذا بالهزل لانه مثله واما انكاره اذا انكلم
 بكلمة الاسلام وتبرأ من دينه هازلا يجب ان يحكم باسلامه
 كالمكرك لانه بمنزلة انشاء لا يحتمل حكمه الرد والتراخي واما السفه
 فهو العمل بخلاف دلالة العقل وموجب الترخ من وجه
 وان كان اصله مشروعاً وهو اسرف والتبذير لان اصل
 البيع والبيع مشروع الا ان الاسراف حرام كالاسراف في الطعام
 والشراب وانه لا يحل بالاهلية ولا يمنع شيئا من احكام الشرع
 ولا يوجب الحجر فيما لا يبطله الهزل كالطلاق والعتاق
 وكذا فيما يبطله عند ابي حنيفة مع الله لانه غير مشروع اصلاً

قوله لا يبطله الهزل
 لان الهزل لا ينافي
 في البيع والشرع
 وان كان اسرافاً
 فهو اسراف في
 البيع والشرع

عنده وقالوا النظر واجب حقاً لسلامه والمسلمين الميرى
 انه محسن غفوا صاحب الكثرة ولهذا منع عنه ماله في اول البلوغ
 نظراً لعقوبة حتى خوطب به الولي مع ان العقوبة تضاف
 اقامتها الى الامام وماله يصير لسانه مقطوعاً لم يبق ماله محفوظاً
 لان ما منع من يد يتلفه بلسانه وهو عنده انواع حجر
 بسبب السفه مطلقاً وذلك يثبت بنفس السفه بان حدث
 بعد البلوغ او بلغ كذلك عند محمد ولا بد من حكم القاضى عند ابي
 والثاني اذا امتنع المديون عن بيع ماله لقضاء دينه باعه
 القاضى وذلك ضرب من الحجر والثالث ان يخاف على المديون
 ان يلحق امواله ببيع او اقرار فيحجر عليه على ان لا يصح
 تصرفه الا عند حضور الغرماء ولا يفي حنيفة بحالته انه مكاتب
 العقل بغلبة الهوى فلم يكن مبياً للنظر والنظر من هذا الوجه
 جائز لا واجب كما في صاحب الكثرة وانما يحسن اذا لم يتحقق

ضراً فوقه وها هنا تضمن ذلك ففي سلب ولايته اهتزاز آدميته
 والملاحة بالمجانين والبهائم ومنع المال ثبت بالنقص المعقوبة
 عليه أو غير معقول المعنى فلا يحتمل المقايضة وإنما يفوض
 إلى الولي لأنه يملك التعديل وهذا من جملة ما أقال الخطأ
 فنوع جعل عذراً صالحاً لسقوط حق التمتع إذا حصل عن
 اجتهاد وشبهة في العقوبة حتى قيل إن الخطأ لا يثبت ولا
 يؤخذ بحجة ولا قصاص لأنه جرحاً كاملاً من اجزية الأفعال
 فيعذر فيه دون حقوق العباد لأنه ضمان المحل حتى وجب
 الدية وضمان العدوان لكنه لا ينقل عن تقصير يصح سبباً
 للجزاء القاصر وهو الكفارة ولم يصح الخاف الخاف بالناسي فقاء
 الصوم وضح طلاقه وقال الشافعي رحمه الله لا يصح لعدم الاختيار
 كالنائم ولو قام البلوغ مقام القصد لصح طلاق النائم ولقيام البلوغ
 مقام الرضى فيما يعتد الرضى والجواب أن الشيء إنما يقوم مقام غيره

في قوله
 لا يثبت ولا
 يؤخذ بحجة

ضمان المحل
 لا يثبت ولا
 يؤخذ بحجة

إذا صلح دليلاً وكان في الوقوف على الأصل جرح بين كالقصد
 أمر باطن وله سبب ظاهر وهو العقل والبلوغ فقل التيسير
 والنائم عديم الاختيار ولا يخرج في معرفته والرضا امتلاء الاختيار
 حتى يغيب إلى الظاهر يعرف بشاشة الوجه
 وغيره ويتعقد نيعة لو صدقه على خطأ خصمه فيكون
 فاسداً كبيع الملك لعدم الرضى وأما السفر فهو من أسباب
 التخفيف يؤثر في قصد ذوات الأربع وفي تأخير الصوم لكنه
 لما كان من الأمور المختارة ولم يكن موجبا ضرورة كدومة
 قيل أنه إذا أصبح صائماً وهو مقيم فسافر لا يباح له الفطر
 بخلاف المريض ولو أفطر كان قيام السفر المبيح شبهة
 في إيجاب الكفارة ولو أفطر ثم سافر لا تسقط عنه الكفارة
 بخلاف ما إذا مرض لما قلنا وأما الذكراه فهو نوعان كامل
 يفسد الاختيار ويوجب الجأ وقاص بعدم الرضا

في قوله
 لا يثبت ولا
 يؤخذ بحجة

ضمان المحل
 لا يثبت ولا
 يؤخذ بحجة

ولا يجوز الجاء كالكراه بالحبس والله لا ينافي اقلية
ولا يوجب وضع الخطاب بحال لان الملك مبتلي والاملاء
يحقق الخطاب الا يرى انه متردد بين فرض وجب واما
ورخصة واما فيه مرة ويوجد اخرى ولا رخصة في الزنا
والقتل والخرج لان دليل الرخصة خوف التلف والملك هو الملك

عليه للتعارض وفي الزنا فساد الفاش وضياغ النسل
وذلك بمنزلة القتل وحرمة طرف غير مثل حرمة نفسه
حتى ان من قيل له لنقتلك او لتقطعن يدك حل له ذلك
لان حرمة نفسه فوق حرمة يده عند التعارض ولان
في بذل طرفه صيانة نفسه ولا صيانة في عكسه ولا يقال
الاطراف ملحقه بالاموال وله اطلاق مال الغير عند الكراه
لانا نقول ذلك في حق صاحب الطرف اذ هما وقاية نفسه
الا يرى ان الانسان يبذل ماله بصيانة نفس الغير

في الزنا
والقتل
والجوارح
والاعراض
والنسل

ولا يبذل طرفه لذلك ولا يحظر مع الكامل منه في الميتة
والخنزير والخنزير لان حرمة هذه الاشياء لم تثبت بالنسب
الا بالاختيار للاستثناء فاذا سقطت حرمة كان المتبع
من تناوله مضيقا لدمه فصارت اثم ان تم الكراه وان قصر
لم يحل له تناول لعدم الضرر الله انه اذا تناول لم يجد
لانه لو تكامل اوجب الحل فاذا قصر صار شبهة بخلاف
الملك على القتل بالحبس اذا قتل فانه يقتصر لانه لو لم يحل
فاذا قصر لم يقتصر شبهة ورخص في اجراء كلمة الكفر وفساد
الصوم والصلاة واتلاف مال الغير والجنابة على الاحرام وتمكين
المرأة من الزنا في الكراه الكامل لان حرمة الكفر لا تحتمل السقوط
وفي الباقي وان احتمله باصله ولكن دليل السقوط لما لم يوجد
وعارضة امر فوقعه وجب العمل به باثبات الرخصة لمصلحة
مطلقة حتى كان الصبر عزيمة واما فارق فعلها فعله في الرخصة

لأن نسبة الولد لا تقطع عنها فلم يكن في معنى القتل بخلاف
 الرجل ولهذا أوجب الإكراه القاص شبهة في حدتها
 دون الرجل فتثبت بهذه الجملة أن الإكراه لا يصلح
 لإبطال شيء من الأقوال والأفعال جملة الأدبيل غير
 على مثال فعل الطابع وإنما يظهر أثر الكراهة إذا تكامل في
 تبديل النسبة كما لا مرمتى صح استقام نقل الجنائية به
 كمن أمر عبده أو أجيده أن يحفر بيرا في فناءه وذلك مؤ
 ضع إشكال أنه ملكه أو حق المسلمين فإن ضمان ما يعطى
 به على الأمر بخلاف ما لم يشكل أنه طريق المسلمين بطل الأمر
 واقتصر على الفاعل وكذا قتل العبد بإذن مولاه انتقل
 منه إلى المولى وقتل الحر بأمره يقتصر على المباشر وأثر الكراهة
 إذا قصر في تقويت الرضا فيفسد بالإكراه ما يحتمل النسخ
 ويتوقف على الرضا مثل البيع والإجارة ولا يصح الأقاير كلها

تجوز
 منزل
 إذا قصر في تقويت الرضا فيفسد بالإكراه ما يحتمل النسخ
 ويتوقف على الرضا مثل البيع والإجارة ولا يصح الأقاير كلها

لأن صحتها تعتمد قيام المخبر به وقد قامت دلالة عدمه
 وهذا بخلاف أقاير السكر إن لأن السكر إذا لم يجعل عذرا
 لم يجعل دليل عدمه حتى لا يبين امرأته بالوزن تداد لأن
 الارتداد يعتمد محض الاعتقاد فلا يثبت بالسكر والقرار
 يعتمد العبارة فلا يبطل بالسكر وإذا اتصل الإكراه بقبول
 المال في الخلع فإن التلاق يقع والمال لا يجب لأن الإكراه
 يُعَدُّ الرضا بالسبب والحكم جميعا والمال ينعدم عند عدم الرضا
 فكان المال لم يوجد فوقه بغير مال كطلاق الصغيرة على
 ما لا بخلاف الهزل لأنه يمنع الرضا بالحكم دون السبب
 فصار كشرط الخيار على ما مر وإذا اتصل الإكراه الكامل
 بما يصلح أن يكون الفاعل فيه آله لغيره مثل اتلاف النفس
 والمال ينسب إلى الكراهة ولزمه حكمه لأن الإكراه الكامل
 يفسد الاختيار والفساد في معارضة الشيء بالعدم فصار

بأنه لا يثبت بخلاف ارتداد
 حيث يجعل السكر دليلا لعدمه

الْمَكْرَةُ عِنْدَ لَدَةِ عَدَمِ الْاِخْتِيَارِ آتَى الْمَكْرَةَ فِيمَا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ
 أَمَّا فِيمَا لَا يَحْتَمِلُهُ لَا يَنْشَقُّ مِنْ نَفْسِهِ إِلَى الْمَكْرَةِ فَلَا تَقَعُ
 الْمُعَارَضَةُ فِي اسْتِحْقَاقِ الْحُكْمِ فَبَقِيَ مُنْسَوِبًا إِلَى الْاِخْتِيَارِ وَالْفَاعِلِ
 وَذَلِكَ مِثْلُ الْأَكْلِ وَالْوُطْئِ وَالْحَقْوَالِ كُلِّهَا فَإِنَّهُ لَا يَنْصَوِّرُ
 الْإِنْسَانُ أَنْ يَأْكُلَ بِقَمِ غَيْرِهِ أَوْ يَنْتَكُمَ بِلِسَانِ غَيْرِهِ وَكَذَلِكَ
 إِذَا كَانَ نَفْسُ الْفِعْلِ مِمَّا يَنْصَوِّرُ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ فِيهِ آتَى
 لَغَيْرِهِ إِلَّا أَنْ يَحُلَّ غَيْرُ الَّذِي يَلَا فِيهِ الْاِتِّلَافُ صُورَةً
 وَكَانَ ذَلِكَ يَتَبَدَّلُ بِأَنْ يَجْعَلَ آتَى لَغَيْرِهِ مِثْلُ إِرَاةِ الْحَرَمِ
 عَلَى قَتْلِ الصَّيْدِ أَنْ ذَلِكَ يَقْتَضِي عَلَى الْفَاعِلِ لِأَنَّ الْمَكْرَةَ
 إِنَّمَا حَلَّتْ عَلَى أَنْ يَجْعَلَ عَلَى إِخْرَاجِ نَفْسِهِ وَهُوَ فِي ذَلِكَ لَا يَصِحُّ
 آتَى لَغَيْرِهِ وَلَوْ جَعَلَ آتَى يَصِيرُ مَحَلَّ الْجَنَائَةِ إِحْرَامُ الْمَكْرَةِ
 وَفِيهِ خِلَافٌ وَالْمَكْرَةُ وَبُطْلَانُ الْإِرَاةِ وَغَوْدُ الْفِعْلِ إِلَى الْمَكْرَةِ
 بَعْدَ انْتِفَالِهِ عَنْهُ إِلَى الْمَكْرَةِ وَهَذَا قُلْنَا أَنَّ الْمَكْرَةَ عَلَى الْقَتْلِ

في قوله
 لا يَنْشَقُّ مِنْ
 نَفْسِهِ
 أي لا يَنْشَقُّ
 مِنْ نَفْسِ
 الْفَاعِلِ
 وَكَذَلِكَ
 إِذَا كَانَ
 نَفْسُ الْفِعْلِ
 مِمَّا يَنْصَوِّرُ
 أَنْ يَكُونَ
 الْفَاعِلُ فِيهِ

يَأْتِي لَدَةِ مِنْ حَيْثُ آتَى يُوجِبُ الْمَأْتَمُ جَنَائَةً عَلَى دِينِ الْقَاتِلِ
 وَهُوَ لَا يَصِحُّ فِي ذَلِكَ آتَى لَغَيْرِهِ وَلَوْ جَعَلَ آتَى لَتَبَدَّلَ مَحَلَّ الْجَنَائَةِ
 وَكَذَلِكَ قُلْنَا فِي الْمَكْرَةِ عَلَى الْبَيْعِ وَالتَّسْلِيمِ أَنْ تَسْلِيمُهُ يَقْتَضِي عَلَيْهِ
 لِأَنَّ التَّسْلِيمَ تَصَرُّفٌ فِي بَيْعِ نَفْسِهِ بِالْاِتِّمَامِ وَهُوَ فِي ذَلِكَ لَا يَصِلُ
 آتَى لَغَيْرِهِ وَلَوْ جَعَلَ آتَى لَتَبَدَّلَ مَحَلَّ الْجَنَائَةِ وَلَتَبَدَّلَ ذَاتُ
 الْفِعْلِ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَصِيرُ غَضَبًا وَلَا يُقَالُ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَفْسُهُ
 إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ آتَى اِتِّمَامُ الْبَيْعِ لَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ غَضَبٌ
 لِأَنَّا نُسَبِّحُ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ حَتَّى كَانَ لِلْمَكْرَةِ تَضَمُّنُهُ
 لَوْ تَلَفَ الْبَيْعُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي وَإِذَا ثَبَتَ أَنْ نَقَلَ الْفِعْلَ
 إِلَى الْمَكْرَةِ أَمْرٌ حَاسِيٌّ اسْتِقَامَ ذَلِكَ فِيمَا يَفْعَلُ لَا فِيمَا يَحْسُرُ قُلْنَا
 أَنَّ الْمَكْرَةَ عَلَى الْاِتِّغْنَاقِ بِمَا فِيهِ الْجَاءُ هُوَ الْمُشْكَلُ وَمَعْنَى
 الْاِتِّغْنَاقِ مُنْقُولٌ إِلَى الْمَكْرَةِ لِأَنَّهُ مُتَفَصِّلٌ عَنْهُ فِي الْجُمْلَةِ كَالِغْنَاقِ
 الصَّيِّ وَالْمَجْنُونِ مُحْتَمِلٌ لِلثَّقَلِ بِأَصْلِ الْاِتِّغْنَاقِ وَهَذَا عِنْدَنَا

في قوله
 لا يَنْشَقُّ مِنْ
 نَفْسِهِ
 أي لا يَنْشَقُّ
 مِنْ نَفْسِ
 الْفَاعِلِ
 وَكَذَلِكَ
 إِذَا كَانَ
 نَفْسُ الْفِعْلِ
 مِمَّا يَنْصَوِّرُ
 أَنْ يَكُونَ
 الْفَاعِلُ فِيهِ

وقال الشافعي رحمه الله تصرفات المالك قوله تكون لغوا إذا كان
الملك **الملك** بغير حق لأن صحة القول بالقصد والاختيار
ليكون ترجحه عما في الصغير فيبطل عند **عذره** وكذا أفعل **الملك**
في الشريعة جعل عذرا فكان مبطلا للحكم عن الملك أصلا وإن كان
بحق يصح **ولقد** يصح إسلاؤه لحزب الملك على ذلك دون الذي
الملك عليه وكذا القاضي لو أكره المديون بيع ماله لقضاء
دينه أو المولى على الطلاق بعد مضي المدة **صح** البيع والطلاق
والأكره بالحبس مثل الأكره بالقتل عذره وإذا وقع الأكره
على الفعل فإذا تم الأكره بطل حكم الفعل عن الفاعل وتماه
بأن يجعل عذرا يبيح له الفعل فإن أمكن أن ينسب إلى الملك
نسب إليه وإذا قبض بطل أصلا فلهذا قال ضمان إتلاف المال
وصيد الحرم والأحرام على الملك وحده الزنا والقصاص على
الفاعل لأنه لم يتم الأكره وإنما يقتل الملك بالتسبيح وقد ذكرنا

١٥٦
أن الأكره لا يعد الاختيار لكنه ينتفى به الرضا أو يقسده
الاختيار إلى آخر ما قررنا والذي يقع به ختم الكتاب **بأن**
حروف المعاني سميت **بأنها** توصل معاني الأفعال
إلى الأسماء وشرط من مسائل الفقهاء منى عليه وأكثرها وقوا
حروف العطف وأصل فيه الواو وهي لمطلق الجمع عندنا
من غير تعرض لمقارنة ولا ترتيب وعليه عامة أهل اللغة
وأئمة الفتوى وإنما ثبت الترتيب في قوله إن تكلمها فهي
طالق وطالق حتى لا يقع به إلا واحدة في قولهم خيفة
خلافا لصاحبه ضرورة أن الثانية تعلقت بالشرط بواسطة
الواو لا مقتضى الواو وفي قول المولى انحلت هذه هذه
وقد زووجهما الفضولي من رجل إنما بطل بكاح الثانية لأن
صدور الكلام لا متوقف على آخره إذا لم يكن في آخره ما يعبر
أوله وعمق الأولى يبطل علية الوقف في معنى الثانية

حتى لو طلقها لا يجب له شيء لانها للعطف حقيقة فلم يترك
الا بدليل والمعاوضة في الطلاق امر زائد فلم يستقيم
ترك الاصل بمثلها بخلاف الجارية لانها معاوضة اصلية
وقولها ولك الف درهم ليس بصيغة الحال ايضا لانها
فعل او اسم فاعل فاما قوله اد الى الفاء وانت حر فصيغته
للحال وصدر الكلام غير مفيد الا شرطاً للتحرير فيحمل عليه
وقوله انت طالق مفيد بنفسه وقوله وانت مريضة
جملة لا دلالة فيها على الحال لكنه يحتمل قصته نيته وقوله
وانعمل به في التبرك يصلح حالاً للاخذ وقوله انزل وانت
امن فيه دلالة للحال لان الامان انما يراد به اعلاء الدين
وليغان للزوجة معاد الدين ومحاسنه فكان الظاهر فيه للحال
والكلام يحتمل الحال ايضا واما الفاء فانه للوصل والتعقيب
ولهذا قلنا فيمن قال لا مكرانه ان دخلت هذه الدار

فقد الدار فانت طالق ان الشرط ان تدخل الثانية بعد
الاولى من غير تراخي وفيمن قال لا خرجت مثل هذا العبد
يكذا فقال الاخر فهو حر انه قبول ولو قال هو حر او هو حر
لم يخرج البيع وفيمن قال لاني انظر الى هذا الثوب انكفيني
قيصا فقال ثم فقال فاقطعه فقطعه فاذا هو لم يكفه ضمن
لاني كانه قال انكاف قيصا فاقطعه وفيمن قال لغير
المدخول بها ان دخلت الدار فانت طالق فطالق قد دخلت
فانه يقع على الترتيب فتبين بالاول ولهذا اختصر الفاء
لعطف الحكم على العلة كما يقال اطعمته فاشبعته وقال عليه السلام
ان يخرى ولد والده الا ان يجد مملوكا فيشتريه فيعتقه
وقد تدخل الفاء على العلة اذا كان ذلك مما يدوم فيصير
بمعنى المتراخي يقال ابشر فقد اتاك الخوف ولهذا قلنا
فيمن قال لعبد اد الى الفاء فانت حر انه يعتق للحال لان

العتق دأيم فاشبه التراخي وكذا لو قال للحرق انزل فانت
امن يصير امنا لانزل اوله ينزل ولم يجعل بمعنى التعليق
كانه اضرب الشرط لان الكلام يصح بدون الاضمار فلا
يصار اليه ولهذا قلنا فيمن قال له على ذرهم فذرهم يلزمه
وهان لان العطف وغير الاول ويصرف الترتيب
الى الوجوب دون الواجب او يجعل مستعارا بمعنى
الواو وقال الشافعي رحمه الله يلزمه ذرهم لان معنى الترتيب
لغوفا على جملة مبتدأة لتحقيق الاول كانه قال فهو ذرهم
الا ان هذا لا يصلح الا باضمار فيه ترك الحقيقة واما ثم
فللعطف على التراخي ثم عند ابي حنيفة مع الله التراخي على وجه
القطع كانه مستأنف حكما قوله بكان التراخي وعندهما
التراخي في الوجود دون التكلم بانه فيمن قال لا مراتبه
قبل الدخول بها انت طابق ثم طابق ثم طابق ان دخلت

في التعليل
في التعليل

الدار يقع الاول ويلغوا ما بعد كانه سكت على الاول
ولو قدم الشرط تعلق الاول ووقع الثاني ولغا الثالث
وفي الدخول بها نزل الاول والثاني وتعلق الثالث
اذا اخر الشرط وان قدمه تعلق الاول ونزل الثاني
والثالث عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يتعلقن
جميعا وينزلن على الترتيب وتستعار بمعنى الواو
قال الله تعالى ثم كان من الذين آمنوا ثم الله شهيد
ولهذا قلنا فيما روي عنه عليه السلام من حلف على عيم
ورأي غيرهما خيرا منها فليكن بميمته ثم ليأت بالزى
خيرا انه محمول على الواو العطف لتعذر الحقيقة اذا التزم
قبل الحلف غير واجب اجماعا فكان الجواز متعيناً واما
بل هو موضوع لاثبات ما بعده والاعراض عاقبه يقال
جاء زيد بل عمر وقال زفر مع الله في قوله على الف بل القان

هي الثلاث كما في قوله انت طابق واحدة بل شتين وقلنا
هذه الكلمة وضعت لتدراك الغلط وهذا يجري
في الاخبار دون النشأ حتى لو قال كنت طلقتم
واحدة لا بل شتين وقعت ثنتان وقالوا جميعا فيمن
قال لا مراية قبل الدخول بها ان دخلت الدار فانت طالق
واحدة لا بل شتين انه يقع ثلاث اذا دخلت بخلاف
العطف بالواو عند اي حنيضة محرقة لما كان لا بطلان له
الاول واقامة الثاني مقام الاول كان قضيته اتصال
الثاني بالشرط بلا واسطة بشرط ابطال الاول وليس في وسعه
ذلك وفي وسعه افراد الثاني بالشرط ليتصل به بغير واسطة
فيصير منزلة الحلف باليمينين فيثبت ما في وسعه واما لكن
فلما استدراك بعد انفي نقول ما جاء في زيد لكن عمر وغيره ان
العطف به اعم يستقيم عند اساق الكلام كالمقتر له بالعبد

قوله انت طابق واحدة بل شتين وقلنا هذه الكلمة وضعت لتدراك الغلط وهذا يجري في الاخبار دون النشأ حتى لو قال كنت طلقتم واحدة لا بل شتين وقعت ثنتان وقالوا جميعا فيمن قال لا مراية قبل الدخول بها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة لا بل شتين انه يقع ثلاث اذا دخلت بخلاف العطف بالواو عند اي حنيضة محرقة لما كان لا بطلان له الاول واقامة الثاني مقام الاول كان قضيته اتصال الثاني بالشرط بلا واسطة بشرط ابطال الاول وليس في وسعه ذلك وفي وسعه افراد الثاني بالشرط ليتصل به بغير واسطة فيصير منزلة الحلف باليمينين فيثبت ما في وسعه واما لكن فلما استدراك بعد انفي نقول ما جاء في زيد لكن عمر وغيره ان العطف به اعم يستقيم عند اساق الكلام كالمقتر له بالعبد

نقول ما كان لي قط لكن لفلان آخران وصل فهو للمقر له
الثاني وان فصل يرد على المقر لانه نفى عن نفسه فاحتمل
ان يكون نفيا عن نفسه اصلا فيرجع الى الاول ويحتمل ان يكون
نفيا الى غير الاول فاذا وصل كان بيان انه الى الثاني
بإثبات الملل له بقوله لكن لفلان وكذا المقر له بقوله
الف لو قال لا ولكن غصب او المقر له بضمن الجارية لو قال
لا ولكن لي عليك الف يلزمه المال لو ان الكلام متشوق لانه
يتبين باخره انه نفى السبب لا اصل المال بخلاف المزوجة
بحاية تقول لا احييه بحاية لكن احييه بحاية وحينئذ ان
زدني خمسين فانه ينفسخ العقد لانه نفى فعل وإثباته
بعينه فلم يصح التدارك واما اذا دخل بين اسمين او فعلين
فتناول احدهما المذكورين فان دخلت في الخبر افضت الى
الشكل لانه موضوع له وان دخلت في الابتداء او النشأ

قوله انت طابق واحدة بل شتين وقلنا هذه الكلمة وضعت لتدراك الغلط وهذا يجري في الاخبار دون النشأ حتى لو قال كنت طلقتم واحدة لا بل شتين وقعت ثنتان وقالوا جميعا فيمن قال لا مراية قبل الدخول بها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة لا بل شتين انه يقع ثلاث اذا دخلت بخلاف العطف بالواو عند اي حنيضة محرقة لما كان لا بطلان له الاول واقامة الثاني مقام الاول كان قضيته اتصال الثاني بالشرط بلا واسطة بشرط ابطال الاول وليس في وسعه ذلك وفي وسعه افراد الثاني بالشرط ليتصل به بغير واسطة فيصير منزلة الحلف باليمينين فيثبت ما في وسعه واما لكن فلما استدراك بعد انفي نقول ما جاء في زيد لكن عمر وغيره ان العطف به اعم يستقيم عند اساق الكلام كالمقتر له بالعبد

أي قوله هذا هو أحسن وأفضل
في قوله ما جئت رائي العبد

أوجب التخيير وهذا قلنا فمن قال هذا حراً وهذا أنه
لما كان انشأاً يحتمل الخبر أو جبت التخيير على احتمال أنه
بيان حتى جعل البيان انشأاً من وجه يحتمل الخبر فيشترط
لصحته صلاحية المحل للإيقاع فلم يملك تعيين الميت لو مات
أحدهما إظهاراً من وجه حتى يجبر على البيان وعلى هذا
لو قال لثلاث نسوة له هذه طابق أو هذه وهذه طلقت
الثالثة وتخير في الأولين كأنه قال أحدكم طابق
وهذه بخلاف قوله لا أكلم فلانا أو فلانا أو فلانا حيث
نحسث لو كالم الأول ولا نحسث لو كالم أحد الآخرين
مالم يكلمهما لأنه اثبت الشراكة بينهما بحرف الواو وقوله
لا أكلم يصلح للمثنى كما يصلح للواحد كأنه قال لا أكلم
هذا أو هذين بخلاف طابق فإنه لا يصلح للمثنى وعلى هذا
لو قال لفلان على ألف أو لفلان وفلان كان النصف للأول

بما جئت رائي العبد
أي قوله هذا هو أحسن وأفضل
في قوله ما جئت رائي العبد

والنصف للآخرين قال أبو يوسف ومحمد حملاً لله في العقد
بالألف أو الألفين أو أحد العينين بحسب العقل
للتيقن به واختياراً بالقرار والوصية وبذل الخلع
والعتق وبذل الصلح عن دم العمد وقال أبو حنيفة
رحم الله يضار إلى تخليم مهر المثل لأن الثابت بهذا الطريق
مجهول فلا يقطع الموجب المتعين بخلاف المستشهد به
لأنه لا موجب له وعلى هذا قال مالك رحمه الله الإمام
مخير في حد قطاع الطريق بين القتل والصلب كما
في الكفارة لكانا نقول أنواع الجزاء مقابل بأنواع الجنابة
فأوجب التقسيم على حسب أنواع الجنابة كيف وقد
نزل جبريل عليه السلام بهذا التقسيم في أصحاب أبي ردة
فأما في الكفارة فلا أنواع للجنابة على حسب اختلاف
الجزية فأوجب التخيير وقد تستعار هذه الكلمة

لِلْعُمُومِ فَتُوجِبُ عُمُومُ الْإِفْرَادِ فِي مَوْضِعِ النَّفْيِ وَفِي مَوْضِعِ الْجَمْعِ
فِي مَوْضِعِ الْإِبَاحَةِ وَكَهَذَا لَوْ قَالَ لَا مَرَائِيَّ لَا أَقْرَبُ هَذِهِ
أَوْ هَذِهِ صَارَ مُؤَلِّيًا مِنْهُمَا وَلَوْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ فُلَانًا أَوْ فُلَانًا
يَحْتَسِبُ إِذَا كَلَّمَ أَحَدَهُمَا لَا نَهَاهَا أَوْ جَبَّتْ عُمُومُ الْإِفْرَادِ عِلَافَ
قَوْلِهِ فُلَانًا وَفُلَانًا حَيْثُ مَا لَمْ يُكَلِّمَهُمَا وَلَوْ قَالَ لَا أَكَلِّمُ أَحَدًا إِلَّا
فُلَانًا أَوْ فُلَانًا كَانَ لَهُ أَنْ يُكَلِّمَهُمَا جَمِيعًا لِأَنَّ أَوْ هُنَا مَعْنَى
أَوَّاءُ وَلَوْ قَالَ لَا أَقْرَبُكَ إِلَّا فُلَانًا أَوْ فُلَانًا فَلَيْسَ بِمَعْنَى مِنْهُمَا
وَلَوْ قَالَ بَرَكْتُ فُلَانًا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَهُ إِلَّا قَرَامًا أَوْ دَنَا
بِرُّهُ أَنْ يَدْحَى الْمَالِينَ جَمِيعًا لِأَنَّهُ مَوْضِعُ الْإِبَاحَةِ لَا يَرَى
أَنَّهُ اسْتثنى مِنَ الْخَطَرِ وَفَوْقَ مَا بَيْنَ التَّخْيِيرِ وَالْإِبَاحَةِ
أَنْ يُلْمَعَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ فِي التَّخْيِيرِ بِجَعْلِ الْمَأْمُورِ مُخَالَفًا وَفِي
الْإِبَاحَةِ مُوَافِقًا وَأَمَّا يَعْرِفُ ذَلِكَ عَالٌ تَدُلُّ عَلَيْهِ وَقَدْ يَكُونُ
أَوْ مَعْنَى حَتَّى أَوْ إِلَّا أَنْ عِنْدَ فُسَادِ الْعُطْفِ لَا خِلَافَ فِي الْكَلَامِ

وَيَحْتَمِلُ ضَرْبُ الْغَايَةِ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ
أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ فَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ أَوْ أَدْخُلُ
هَذِهِ الدَّارَ الْآخَرَى فَإِنْ دَخَلَ الْآخِرَةَ أَوْ لَا انْتَهَتْ الْيَمِينُ
لِأَنَّهُ تَعَدَّى الْعُطْفَ لَا خِلَافَ الْكَلَامَيْنِ مِنْ نَفْيٍ وَاثْبَاتٍ وَالْغَايَةُ
صَالِحَةٌ لِأَنَّ أَوَّلَ الْكَلَامِ خَطَرٌ وَتَحْرِيمٌ وَهُوَ يَحْتَمِلُ الْإِمْتِدَادَ
فَيَلِيقُ بِهِ ذِكْرُ الْغَايَةِ فَلِذَلِكَ وَجِبَ الْعَمَلُ بِمَجَازِهِ وَأَمَّا حَتَّى
فَلِلْغَايَةِ حَقِيقَةٌ إِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا يَحْتَمِلُ الْإِمْتِدَادَ وَمَا بَعْدَهَا
يَصْلُحُ دَلَالَةً لِمَنْتَهَا كَمَا لَوْ حَلَفَ أَنْ يَلْزِمَ غَرِيمَةً حَتَّى
يُقْضِيَهُ الدَّيْنُ أَوْ قَالَ عَبْدُ خُرَّانٍ لَمْ أَضْرِبْكَ حَتَّى تَصِحَّ
أَوْ تَشْتَكِيَ يَدِي أَوْ حَتَّى يَغْشَى عَلِيٌّ أَوْ تَبْكِي أَوْ يَشْفَعُ فُلَانٌ
أَوْ حَتَّى يَدْخُلَ اللَّيْلُ حَتَّى لَوْ امْتَنَعَ قَبْلَ هَذِهِ الْغَايَاتِ حَتَّى
يَخْلَافَ قَوْلَهُ حَتَّى مَمُوتٍ أَوْ حَتَّى أَقْتُلَكَ لِأَنَّهُ جُمِلَ عَلَى الضَّرْبِ
الشَّدِيدِ فِي الْعَرَفِ ثُمَّ قَدْ تَسْتَعْمِلُ الْعُطْفَ لِمَا بَيْنَ الْعُطْفِ

وَالْغَايَةُ مُنَاسِبَةٌ بِمَعْنَى التَّعَاقُبِ مَعَ قِيَامِ مَعْنَى الْغَايَةِ
تَقُولُ جَاءَ الْقَوْمُ حَتَّى زَيْدٌ وَرَأَيْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا
فَزَيْدًا أَيْ أَفْضَلَهُمْ أَوْ أَرَادَ لَهُمْ لِيَصْلَحَ غَايَةُ وَتَقُولُ أَكَلْتُ
السَّمْلَةَ حَتَّى رَأَسُهَا بِالنَّصْبِ أَيْ أَكَلْتُهَا أَيْضًا وَقَدْ تَدَخَّلَ
عَلَى جُمْلَةٍ مُبْتَدَأَةً عَلَى مِثَالِ وَأَوَّلِ الْعُطْفِ إِذَا اسْتَعْمَلْتَ الْعُطْفَ
الْجُمْلَةَ وَهِيَ غَايَةٌ مَعَ ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ مَذْكُورًا
فَهُوَ خَبَرُهُ وَإِلَّا فَيجِبُ اثْبَاتُهُ مِنْ جَنْبِ قَلْبِهِ تَقُولُ
مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ حَتَّى زَيْدٌ غَضَبَانُ وَأَكَلْتُ السَّمْلَةَ حَتَّى
رَأَسُهَا إِذَا كَانَ الْخَبَرُ غَيْرَ مَذْكُورٍ وَهَاهُنَا جِبِ اثْبَاتُهُ
مِنْ جَنْبِ قَلْبِهِ سَبْقُ عَلَى اِحْتِمَالِ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ أَوْ إِلَى غَيْرِهِ
أَعْنَى رَأَسُهَا مَا كَوْنِي أَوْ مَا كَوْنِ غَيْرِي وَلَوْ قُلْتُ حَتَّى رَأَسُهَا
بِالنَّصْبِ كَانَ عَطْفًا وَلَكِنْ بِاعْتِبَارِ مَعْنَى الْغَايَةِ وَمِثْلُ هَذَا
فِي الْأَفْعَالِ يَكُونُ لِلْجَزَاءِ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا يَصْلَحُ سَبَبًا وَمَا بَعْدَهَا

جَزَاءٌ لَا غَايَةَ بِمَعْنَى لَا مُرَكَّبَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَقَاتِلُوهُمْ
حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ أَيْ كَيْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَقَوْلُهُ
وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ بِالنَّصْبِ عَلَى وَجْهَيْنِ
أَحَدُهُمَا إِلَى أَنْ يَقُولَ الرَّسُولُ فَلَا يَكُونُ فِعْلُهُمْ سَبَبًا لِمَقَالَتِهِ
وَيَنْتَهِي فِعْلُهُمْ عِنْدَ مَقَالَتِهِ عَلَى مَا يَكُونُ مَوْضِعَ الْغَايَةِ
وَالثَّانِي وَزُلْزِلُوا أَلَيْ يَقُولُ الرَّسُولُ فَيَكُونُ فِعْلُهُمْ سَبَبًا
لِمَقَالَتِهِ وَقُرِئَ بِالرَّفْعِ بِمَعْنَى الْعُطْفِ أَيْ وَيَقُولُ الرَّسُولُ
وَمَا تَعَذَّرَ الْحَقِيقَةُ اسْتَعِيرَ لِلْجَزَاةِ بِمَعْنَى لَا مَرَكَّبَ
كَمَا فِي قَوْلِهِ إِنْ لَمْ أَتَكْ غَدًا حَتَّى تُغْدِيَنِي فَإِذَا أَنَا
وَلَمْ يُغْدِرْهُ لَمْ يَحْتَثْ لِأَنَّ الْحَسَانَ لَا يَكُونُ مِنْهِيًا لَا يَصْلَحُ
لِلْإِتْيَانِ بَلْ هُوَ سَبَبٌ دَاعٍ لَهُ فَإِنْ كَانَ الْقَوْلُ بِمَعْنَى
كَقَوْلِهِ إِنْ لَمْ أَتَكْ حَتَّى أَتَعَذَّرْ عِنْدَكَ تَعَلَّقَ الْيَرَبُ بِهِمَا
لِأَنَّ الْغَايَةَ يُجَاوِزُ التَّعْقِيبَ وَمِنْ ذَلِكَ حُرُوفُ الْجَزَاةِ

أَقَالَ الْبَاءُ فَانَّهُ لِلْإِلَاصَاقِ وَهَذَا صَحِيحٌ أَلَا تَعْلَمُ
تَبَعُ وَإِنْ يُلَاصِقُ التَّابِعُ بِالْمُسْبُوعِ فَلَوْ قَالَ بَعَثْتُ هَذَا الْعَبْدَ
بِكُرٍّ مِنْ حَنْطَةٍ حَيَّةٍ تَكُونُ الْكُرُّ ثَمًّا حَقًّا جَا زَا سَبْدَالَهُ
وَلَوْ قَالَ كُرًّا مِنْ حَنْطَةٍ بِهَذَا الْعَبْدِ تَكُونُ الْحَنْطَةُ سَلَامًا
حَتَّى لَا يَجُوزَ إِلَّا مُؤَجَّلًا وَقُلْنَا فِي قَوْلِهِ إِنْ أَخْبَرْتَنِي بِقَوْمٍ
فَلَا تَعْلَمُ أَنَّهُ يَقَعُ عَلَى الصِّدْقِ عِلَاقٌ قَوْلُهُ إِنْ أَخْبَرْتَنِي
أَنْ فَلَا تَأْتِيهِمْ وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ إِنْ خَرَجْتَ مِنَ الدَّارِ إِلَّا
بِإِذْنِي لَا يُدْرِي مِنَ الْإِذْنِ فِي كُلِّ خُرُوجٍ لِأَنَّ الْمُسْتَشْنَى
خُرُوجٌ مُلَاصِقٌ بِالْإِذْنِ عِلَاقٌ قَوْلُهُ إِنْ آذَنَّاكَ
حَتَّى يَنْتَهِيَ بِالْإِذْنِ مَرَّةً وَلَوْ قَالَ أَنَّهُ طَائِفٌ بِمَشِيَّتِهِ
اللَّهُ أَوْ بِلَادَتِهِ لَمْ يَقَعْ كَقَوْلِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ
حَمَلَ الْبَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَاسْمُكُمْ بِرُؤُسِكُمْ عَلَى التَّبَعِ عِيضٌ
وَمَا لَكُمْ عَمَلًا عَلَى الْبَصَلَةِ وَفِيهِ الْغَاوُ لِلْحَقِيقَةِ وَالْإِقْتِصَارُ

عَلَى التَّوَكِيدِ الَّذِي هُوَ غَيْرُ مُقْصُودٍ بِلِ الْبَاءِ لِلْإِلَاصَاقِ
غَيْرَ أَنَّهَا إِذَا دَخَلَتْ فِي آيَةِ الْمَسْحِ كَانَ الْفِعْلُ مُتَعَدِّيًا
إِلَى مَحَلِّهِ فَيَتَنَاوَلُ كُلَّهُ لِأَنَّهُ أَضْيَفُ إِلَى جَمَلَتِهِ يُقَالُ مَسَحْتُ
رَأْسَ التَّيْمِ بِيَدِي وَمَسَحْتُ الْحَايِطَ بِيَدِي وَإِذَا دَخَلَتْ
فِي مَحَلِّ الْمَسْحِ بَقِيَ الْفِعْلُ مُتَعَدِّيًا إِلَى الْآيَةِ تَقْدِيرُهُ وَاسْمُكُمْ
أَيْدِيَكُمْ بِرُؤُسِكُمْ أَيْ الصِّقُّوهَا بِرُؤُسِكُمْ فَلَا يَقْتَضِي اسْتِيعَابَ
الرَّأْسِ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُضَافٍ إِلَيْهِ لَكِنَّهُ يَقْتَضِي وَضْعَ آيَةِ الْمَسْحِ
وَذَلِكَ لَا يَسْتَوْعِبُ فِي الْعَادَاتِ فَيَصِيرُ الْمُرَادُ بِهِ أَكْثَرُ الْأَيْدِ
فَصَارَ التَّبَعِيضُ مُرَادًا بِهَذَا الطَّرِيقِ وَلَا يَلْزَمُ الْإِسْتِيعَابُ
فِي التَّيْمِ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ عَلَى رِوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ عَمَّا لَمْ يَلِ
وَعَلَى ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ عَرَفْنَاهُ بِالسَّنَةِ الْمَشْهُورَةِ أَوْ بِإِمَّا شَأْنِ
الْكِتَابِ لِأَنَّهُ شَرَعَ خَلْفًا وَخَلْفُ مَنْ تَنْصِفُ
يَبْقَى مَا وَرَاءَ النِّصْفِ عَلَى وَفْقِ الْإِصْلِ وَالْإِسْتِيعَابُ

شرط في الاصل فكذا فيه وعلى لا لزوم في قوله لفلان
 على الف ضمهم الا ان يصل به الوديعه فان دخلت
 في المعاوضات كانت بمعنى الباء لان اللزوم يناسب
 الالتصاق فاستعير له وان استعملت في الطلاق
 فكذلك عندها وعند ابو حنيفة رضي الله عنه كانت
 بمعنى الشرط حتى ان من قالت له امراته طلقني ثلاثا
 على الف فطلقها واحدة لم يجب شيء لانها للزوم وليس
 بين الواقع وبين ما لزمها مقابلة بل بينهما معاينة
 وذلك معنى الشرط والجزاء فصار غزلة الحقيقة له ويحكم
 الاتحاد يصير دخولها على ايمان كدخولها على الطلاق
 كأنها قالت له على الف على ان تطلقني ثلاثا وفي المعوضات
 المحضة يستحيل معنى الشرط فوجب العمل بمجازه وانه
 مذكر للشرط قال الله تعالى يبايعنك على ان لا يشركن

في قوله لفلان

بالله شيئا اي بهذا الشرط فلو قال راس الحصن آمنوني عشرة
 ان العشرة سواءه والخيار في تعيينهم اليه لانه شرط ذلك
 لنفسه بكلمة على بخلاف ما لو قال آمنوني وعشرة او عشرة
 او ثم عشرة فالخيار الى من آمنهم وقد يجي معنى من قال الله تعالى
 اذا اكتبنا الى الناس يستوفون اي منهم وكلمة من
 للتبعيض ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله فيمن قال اعتق
 من عبيدي من شئت له ان يعتقهم الا واحدا منهم بخلاف
 قوله من شاء لانه وصفه بصفة عامة وقد يكون
 لا بتدريج الغاية في قوله خرجت من الكوفة والتميز في قوله
 درهم من فضة ومعنى الباء في قوله يحفظونه من امر الله
 وللصلة في قوله يعفن لكم من ذنوبكم واجتنبوا الرجس
 من الاوثان وفي قوله على الصلة يعتبر تغذ حقيقته
 ومجازه وكذا تعتبر الحاجة الى تمام الكلام به لكيلا يخرج

في قوله لفلان
 في قوله لفلان
 في قوله لفلان

من أن يكون مفيداً فلو قال إن كان مافي يدي من الدراهم
الاثلاثة فإذا في يدي أربعة يحس ولو قالت لزوجها
اخلعني على مافي يدي من الدراهم وفي يدي هادهم أو درهمان
يلزمها ثلاثة دراهم لأن من هنا صلة لا خيال الكلام
بدونه وأما في فلاتها الغاية فإن دخلت في الطلاق
في قولها أنت طالق إلى شهر فهو على ما نوى وإن لم تكن له نية
تأخر وقوعه عندنا خلافاً لفرعهم لله لأنه لتأخير ما يدخله
والاصل في الغاية إذا كان قائماً بنفسه لم يدخل في الحكم
كقولهم تعالى ثم أتموا الصيام إلى الليل ولما يطعن
في قوله بعث منكم من هذا الخاطئ إلى هذا الخاطئ إذا كان
يتناول صدرك الكلام كما مر فوق وهذا قال أبو حنيفة
رضي الله عنه الغاية في الخيار تدخل وكذا الحال في الإيمان
في رواية الحسن عنه لأن مطلقه يقتضي التأييد بخلاف الحياة

والاجل في الدين لأن مطلقه لا يقتضي التأييد وفيه قرار
من حرم إلى عشرة وفي قوله أنت طالق من واحدة إلى
ثلاث لم يدخل الغاية الثانية لأن صدر الكلام لم يتناول
وأما دخلت الغاية الأولى للضرورة وعندنا تدخل لأنه
لا يستقل بنفسه وأما في الظرف ويفرق بين حذفه
وأثباته فقولته إن ضمت الدهر واقع على اليد وفي
الدهر على ساعة وأبو حنيفة مع الله فرق بين قوله
أنت طالق غداً وفي غداً إذا نوى آخر النهار أن حرف
الظرف إذا سقط اتصل الطلاق بالغد بلا واسطة
فيقع في كل فتعين أوله فلا يصدق في التأخير
وإذا لم يسقط حرف الظرف صار مضافاً إلى مجزئهم
فيكون نيته بياناً لما انهمه فيصدق القاضى فإن
أضيف إلى مكان وقع الحال إلى أن يراد به ضمائر

الفعل فيصير معنى الشرط وتستعار للمقارنة فيما اذا
 نسب الى الفعل في نحو قوله انت طالق في دخول
 الدار ولو قال انت طالق في مشيئة الله او في ارادته
 واحوايتها لم يقع شيء كقولها ان شاء الله الذي علم الله
 لانه يستعمل في المعلوم وانه لا يصلح شرطا لان الشرط
 ما يكون على خط الوجود فان قيل لو قال في قدرة الله
 لم تطلق وان استعملت في المقدور قلنا معنى الاستعمال
 فيه انه اثر قدرة الله تعالى على حذف المضاف واقامة
 المضاف اليه مقامه والمحذوف كالمذكور لغة فلم يكن
 هذا اطلاق اسم القدرة على المقدور ومثله لا يتحقق
 في العلم لان المعلوم لا يكون اثر في العلم الا ترى ان ذات
 الله تعالى وصفاته وسائر المعدومات معلوم ولو قال
 لفلان على عشرة دراهم في عشرة دراهم يلزمه عشرة لانه

ويجوز ان يشاهدوا به وادنه وحكمه
 انما يتصور المراد منه
 ان الوجود على
 انما يتصور المراد منه

في قوله
 في قوله

لا يصلح للظرف الا ان يشوبه مع او او العطف فيجوز
 يلزمه عشرون **ومن ذلك حروف القسم**
 الباء والواو والتاء وما وضع لذلك وهو ايم الله واصله
 ايم الله وهو جمع يمين عند اهل الكوفة ولا اشتقاق له
 عند البصريين ومما يودي معنى القسم لغو الله وهو
 البقاء واللام للابتداء فتقديره والله الباقي والاضل
 في حروف القسم هو الباء فانه للالصاق يدل على
 فعل محذوف والواو استعيرت مكان الباء لانها
 يناسبه صورة لا تحاد يخرجها ومعنى معنى الاتصال
 ثم استعير التاء مكان الواو توسعه لصلوات القسم
 لكونها من حروف الزوائد والباء لانها تدخل على المظهر
 والمضمي وسائر الاسماء والصفات وكذا في الكنايات
 تقول وبه لا فعل كذا فلم يكن لها اختصاص بالقسم

حيث لا بد من
 والباء لا بد من
 والواو لا بد من
 والياء لا بد من
 والياء لا بد من

والقسم

والأول لا تدخل إلا على المضم فلا تقول احلف بالله ولما
صار التأء دخيلا على ما ليس باصل الخط رتبته عنهما
فقبل لا تدخل إلا في اسم الله وحده لا أنه هو المقسم به غالباً وقد
تخذف حرف القسم تخفيفاً قال الله لا افعل كذا بالنصب عند
أهل البصرة وبالحذف عند أهل الكوفة ومن خلك أسماء
الظروف وهي مع للمقارنة وقيل للتقديم وبعد للتأخير
وحكمه في الطلاق صدحكم قبل أصله أن التطرف إذا قيد
بالكنائية كان صفة لما بعده وإن لم يقيد كان صفة لما قبله
وعند المحضة فلو قال لفلان عندي ألف درهم كان ودية
ولو قال أنت طالق كل يوم طلقت واحدة ولو قال
في كل يوم أو عند كل يوم أو مع كل يوم طلقت ثلاثاً
في ثلاثة أيام وكذا لو قال أنت علي كظهر أبي كل يوم فهو
ظهار واحد ولو قال في كل يوم أو مع كل يوم أو عند كل يوم

مع

وقد

تجدد عند كل يوم ظهار لأنه إذا خذف اسم الظرف
كان الكل ظرفاً واحداً وإذا ثبت صار كل فرد
بأنفراده ظرفاً ومن ذلك حروف الاستثناء والأصل
فيه إلا وغير من الأسماء تستعمل صفة للنكرة وتستعمل
استثناء بقول لفلان على درهم غير دانيق بالرفع صفة
درهم فيلزمه درهم تام ولو قال بالنصب يكون استثناء
فيلزمه درهم الدانق وكذا لو قال لفلان على ألف دينار
غير عشرة بالرفع يلزمه ألف دينار ولو نصبه فلكل
عنده رحم الله وعندهما يلزمه ألف دينار إلا قدر عشرة
درهم منه ومن ذلك حروف الشرط وهي إن وإذا وإذا ما
وكل وكلما ومتى ومتى ما وحرف إن هو الأصل وإنما
تدخل على أمر معدوم على خطر الوجود ليس بكافين
لأحالة بقول إن زرتني أكرمتك ولا بقول إن جاء

الآ وغير

حروف الشرط

منه على
الشرط
بأنه لا
يتردد
في
الوقت
الذي
يكون
فيه
الشرط
أو
الوقت
الذي
يكون
فيه
الشرط

غدا كرمك وأثره أن تمنع العلة عن الحكم أضلا حتى يبطل
التعليق بوجود الشرط فلو قال لا مراه إن لم أطلقك
فانت طالق ثلاثا انها لا تطلق حتى يموت فتطلق
في آخر حياته وكذا اذا ماتت المرأة طلق المرأة
ثلاثا قبل موتها في الصحيحين روايتين واذا اتصل بالوقت
والشرط على السواء عند نحو الكوفة وهو قول ابو حنيفة
رحم الله وعند البصريين وهو قولها انها للوقت
وقد تستعمل للشرط من غير سقوط الوقت عنها مثل
متى فان الوقت لا يسقط عنه بحال بانه فيمن قال
لا مراه اذا لم أطلقك فانت طالق ولم يتو شيئا
قال ابو حنيفة رحم الله لا يقع حتى يموت احد هما
مثل ان وقال لا يقع كذا فرغ عين اليمين مثل متى
لان الشرط يقتضي خطرا او ترددا هو اصله واذا تدخل

اعلم ان الشرط
الذي لا يسقط
الوقت عنه
هو الذي لا
يتردد في
الوقت الذي
يكون فيه
الشرط

اذا

على امر كائن او منتظرا محالة كقول تعالى اذا الشمس
كورت ويقال اذا جاء الشتاء ^{فما} ولو يجوز ان هنا الى انه اي اذا
استعير للشرط مع قيام معنى الوقت مثل متى مع
ان المجازاة في متى لازمة في غير موضع الاستفهام
ومع هذا لا يسقط عنه الوقت فلان لا يسقط عن
اذا والمجازاة بها غير لازمة اولى ولهذا الوقال انت
طالق اذا شئت لم يتقيد بالمجلس مثل متى بخلاف ان
وابو حنيفة رحم الله اعتبر ما قال اهل الكوفة واحتج
الفراء بقول الشاعر استغن ما اغناك ربك بالغنى
واذا تصبى خصاصة فتمل واذا ثبت هذان
الوجهان على التعارض وقع الشك في الطلاق وفي خروج
الامر عن يد عا فلا يثبت بالشك واقا متى فانها
للو وقت ولكن لما كان الفعل يليها دون الاسم جعل

الشرط هو الذي لا يسقط الوقت عنه

والشرط



في معنى الشرط فصحة المجازاة بها مع قيام معنى الوقت
وفي كل ما معنى الشرط لأن الفعل يتعقبها دون الاسم
وفي كل انضمام حيث أن الاسم الذي يتعقبها
يوصف بفعل لا بحالة ليم الكلام وبما فيه معنى
الشرط لو على ما روى عن أبي يوسف رحمه الله فيمن
قال أنت طالق لو دخلت الدار بمنزلة قوله أن لأن
فيها معنى الترتيب فمك عمل الشرط وكذا لو
تستعمل في شيء لو جود غيره قال محمد رحمه الله
في قوله أنت طالق لو لا دخول الدار انتهى لا تطلق
وجعل هذه الكلمة بمنزلة الاستثناء ومن ذلك كيف
وهو سؤال عن الحال فإن استقام والأفطل قال
أبو حنيفة رحمه الله في قول الرجل أنت حر كيف شئت
إنه إيقاع وفي الطلاق يقع الواحدة وتبقى الفضل

الشرط لا ينظر

في الوصف والقدر مفوضا اليها بشرط نيّة الزوج
وقال ما لا يحتمل الاشارة بحاله ووصفه بمنزلة
اصله فتعلق الاصل بتعلقه وأما لم فهو اسم
لعدد مبهم فلو قال لها أنت طالق كم شئت لم تطلق
ما لم تشا وتوقف بالمجلس لأنه ليس فيها ما ينبي
عن الوقف وأما أين وحيث فعبارة عن المكان فلو
قال أنت طالق أين شئت أو حيث شئت لا يقع
ما لم تشا في المجلس لأنه لا تعلق بالطلاق بالمكان
فلغو ويبقى ذكر مطلق المشيئة فيقتصر على المجلس
بطلان الزمان لأن له به تعلقا فوجب اعتباره
خصوصا وعموما فإن قيل إذا الغا ذكر المكان بقي
قوله أنت طالق شئت فلم يتعلق بها قلنا الظرف
بجامع المظروف كالشرط بجامع المشروط فعند تعذر



النَّظَرُ حَقِيقَةٌ يُصِيرُ كُنَايَةً عَنِ الشَّرْطِ مَجَازًا
وَقَعَ الْفَرَاغُ مِنْ تَحْرِيمِ يَوْمِ الْأَثْنَيْنِ
ثَانِي عَشَرَ مِنْ شَهْرِ الْمُبَارَكِ
رَبِيعِ الْآخِرِ مِنْ تَارِيخِ
سَنَةِ

سِتِّينَ وَسَبْعِمِائَةً عَلَى يَدِ الْعَبْدِ لَظْعِيفِ
الْمُحْتَاجِ إِلَى رَحْمَةِ رَبِّهِ اللَّطِيفِ
عَلِيِّ بْنِ أَمِيرِ عَزِيزِ الْقَوَانِي
وَدَلِّلِ حَالِ كَوْنِهِ مُجَاوِرًا
فِي الْقَدِيرِ الشَّرِيفِ الَّذِي
بَارَكَ اللَّهُ حَوْلَهُ وَزَقَّنَا اللَّهَ
مِنْ بَرَكَاتِ مَا حَوْلَهُ وَجَمَعَ

الْحَمْدُ لِلَّهِ أَمِينَ أَمَّا عَلَى مَا دُونَ ذَلِكَ مِنْ رِوَايَاتِهِ